الإنساني 38

فلسطين: تدهور الأوضاع المعيشية والصحية

العراق: ضحايا بلا حماية

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ICRC

غير مخصصة للبيع | العدد الثامن والثلاثون | شتاء 2006

الرسم: **صلاح جاهين**، (1932 – 1987)، بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لميلاده

– حظر تجوّل والاّ ما حظر تجوّل .. مافيش قوة على الأرض تجبرني أتفرج على التليفزيون ... !

كل عام وأنتم بخير

قبيل حلول العام الجديد 2007، راحت نذر تصاعد العنف بالمنطقة تدفع بالكثيرين إلى التشاؤم، بعد أن كان المعتاد قبل ذلك أن يستبشر الناس خيرا مع مقدم كل عام جديد، ليتمنوا لبعضهم البعض أن يأتي هذا العام أفضل مما سبقه. فنحن، ومنذ ما يقرب من العقد صرنا نفتقد البوصلة التي تجعلنا قادرين على توقع ما يشير إلى أفق تنفرج فيه الأزمات التي تحيط بنا!

بطبيعة الحال كانت هناك قبل هذا التاريخ نزاعات ناشبة هنا وهناك، بعضها نائم وبعضها منفجر، لكن وتيرة الأحداث المتسارعة في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر / أيلول 2001، وما تلاها من تفاصيل الحرب على الإرهاب، أيقظت براكين كثيرة كانت خامدة، وأطلقت حمما طالما تمكن البشر من تفادي الاحتراق بها، وهي حمم ضبابها كثيف يحجب الرؤية ويطيح بالطمأنينة، ويجعلنا جميعا أشبه بالسائرين على غير هدى.

في مقدمة هذه الحمم تأتي الانتهاكات الفظيعة التي أصبحت طابعا يسم حروب القرن، وهي انتهاكات تقشعر لها الأبدان، فما هي حاجة البعض لممارسة التعذيب إلى جوار القتل، وما هي حاجتهم للتمثيل بجثث الضحايا، بل ما هي حاجتهم للإطاحة بكل الأعراف والقوانين التي تنظم معاملة الأسرى والجرحى والقتلى من خصومهم؟!.

نجزم هنا بأن الغالبية من الناس في مشارق الأرض ومغاربها لا تشعر اليوم بأي رضا عما آلت إليه الأمور في ظل تفاقم هذه النزاعات الدامية، التي تشل تفاصيلها حياة الناس وتقض مضاجع نومهم، وتحرمهم من متعة التعايش والتفاهم، وتصيبهم في أرزاقهم، وتسقط أعدادا لا يستهان بها ضحايا ما بين قتلى وجرحى.

في حروب هذا القرن يطل وجه بغيض للهمجية والتوحش، كان البعض يتصور أنه قد توارى بفعل ما أنجزته الإنسانية من تقدم في العلوم والمعرفة، وبفعل ما أنجزته من اتفاق على قوانين تحتكم إليها في تنظيم نزاعاتها، وهي القوانين التي تم التوصل إليها عبر معاناة الدروس الدامية التي حفل بها القرن التاسع عشر ونكب بها القرن العشرون.

ومن المثير للدهشة أن البشرية التي استطاعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن تلملم جراحها وتتعاهد على ألا تقود الضغائن حياة الأجيال المقبلة إلى أتون الحرب الشاملة، بل ونجحت في أصعب اختبار واجهته، وهو اختبار تجنب المواجهات الكبرى التي كانت تهدد بدمار العالم، ها هي ذي تفشل مرة أخرى في استيعاب دروسها الماضية، ليتصدر العنف، بل والعنف غير المبرر، أنباء وسيرة هذه الحقبة من تاريخنا الحديث. وهو عنف تستدرجنا كافة الأطراف المنخرطة فيه إلى أعماق أكثر ظلمة وغموضا مما نشهده اليوم، فلا نعرف إلى ماذا يفضي وإلى أين ينتشر.

في حقب ماضية كثيرة، كان يحدث عندما تجتاح العالم النكبات التي تعصف به أن يعلو صوت صارخ في البرية محذرا ومنبها للخروج من وحل البربرية والعسف. لكن الضجيج الذي يصم آذاننا اليوم جراء الانتهاكات المتواصلة هنا وهناك ما زال يطغى على هذا الصوت، الذي هو صوت الضمير والقانون، بل ويحول دونه والوصول إلى العقول والأفئدة.

هذا الصوت الصارخ الذي يحمل رايته العاملون في المجال الإنساني يدرك جيدا بأن اجتياح العنف لحياتنا اليوم أمر عارض، فحاجة الناس إلى العودة لإعمال العقل والضمير كانت دائما أقوى من جنوحهم إلى العنف والمخاصمة.

وما أحوجنا اليوم إلى السير على هدى هذا الصوت الذي يسعى إلى إيجاد نفق للضوء في هذا الظلام.

وكل عام وأنتم بخير ●

"الإنساني"

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

رئيس التحرير **تمارا الرفاعي**

مدير التحرير **محمد سيف**

المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 7619332 • 3379282 فاكس 7618487
البريد الإلكتروني: csc.cai@icrc.org

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

الإشراف الفني **محيي الدين اللباد**

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

REUTERS
AP

العراق: ضحايا بلا حماية 04
الحياة مع الموت في هذا العراق 08
خيمة عزاء في ساحة الفردوس 10
خرس الحرب وصداح الحياة 12
ملف العدد : تدهور الأوضاع المعيشية والصحية للفلسطينيين 15
توترات أمنية وحصار مجحف 16
الأسر الفلسطينية: إلى مزيد من الفقر والحرمان 18
تراجع الخدمات الصحية الحكومية في الضفة الغربية 22
دارفور: أزمة تراوح مكانها (صور) 26
اللجنة الدولية وأخطار السلاح النووي 30
من له الحق باستخدام السلاح النووي؟ 32
الذخائر العنقودية: الدعوة لتحرك دولي عاجل 36
الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، واحترام القانون 38
حماية ضحايا الحروب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني 40
الأمل في عالم يقوم على السلم والتنوع 42
إبداعات تطبيقية للإغاثة 44
قصائد عراقية 48
اكتشاف الوحش : نقطة رفيعة في مربع صغير 50
أركان العالم 53
بلا رتوش: الصغيرة نيبال تتلقى العلاج من وراء الجدار العازل 56
إصدارات 58

الرعب الذي أصبح ملازما للحياة لدى المواطنين العراقيين، جعل الكثير من الأمور الحيوية المتعلقة بتسيير حياتهم اليومية يتضاءل الاهتمام بها، رغم أنها تفاقم من معاناتهم، ومن بين هذه الأمور ما يتعلق باحتياجاتهم من أجل استمرار الحياة البسيطة، كضرورة توفير الماء النظيف والكهرباء والخدمات الصحية الأساسية، وهي المشكلات التي يعاني منها السكان في كافة أنحاء العراق. لقد صار الحديث اليوم عن هذه الأمور يحتل مرتبة أدنى أمام ما يعانونه من قسوة مواجهة الموت في كل لحظة.

العراق : ضحايا بلا حماية

AP

Al-Insani ♦ Winter 2006

يجمع طوفان التقارير والتغطيات الإعلامية الواردة، سواء من الشرق أو من الغرب، حول العراق، على بلوغ الأوضاع الأمنية والإنسانية في هذا البلد منعطفًا غير مسبوق في خطورته. فمن معظم أنحاء هذا البلد الجريح تتدافع يوميًا الأخبار والمشاهد المؤسية التي تنقل من الفواجع ما يملأ الحيز الإعلامي في كافة الصحف والإذاعات وقنوات التلفيزيون لدرجة الإغراق؛ حتى صار الناس في كافة أنحاء المعمورة يمسون ويصبحون على متابعة ومشاهدة ما يحدث للمدنيين العراقيين من أعمال تعذيب وقتل وتمثيل وتهجير وسلب.

في مجلتنا هذه، ورغم أننا نصدر عن جهة إنسانية تتحسس في كل وقت محتوى وطبيعة ما تنشره حول التفاصيل الوحشية للنزاعات المسلحة بالعالم، فنتخير الصور والكلمات، صورة صورة، وكلمة كلمة؛ لم يعد بوسعنا، ونحن نستكتب كتابًا عراقيين ممن أصابتهم المصائب في وطنهم وأمنهم وحيواتهم، أن نتجنب نشر الإشارات والتعابير التي تردنا عن الأوضاع اللا إنسانية لهذه الكارثة التي أتت بها الحرب الأولى في القرن الواحد والعشرين، الذي ما كاد يبدأ حتى أثخنته جراح الأبرياء وأغرقته دماؤهم.

النازحون: لقمة مغموسة بالدم والأحزان

في مقال كتبه أحد العاملين بالهلال الأحمر العراقي عن مهمة قام بها مع نفر من زملائه لتفقد أحوال النازحين العراقيين وتقديم المساعدة لهم، يصف الكاتب أحوال المخيم الذي قاموا بزيارته قائلا:

"الريح هنا والتراب لا يترفقان بهؤلاء الذين حشروا وسط الخيام، العيون هنا ملئت بالدمع الذي لا ينثال، يضيع لديك الحد، وتحتضر المسافة، فلا تملك إلا أن تحمل ما دفع إليك من هم، وترحل، ستصل إلى دارك لكن هؤلاء سيبقون من دون دار، وقد غادرت الأحلام هذا الاصطفاف المريع من الخيام وتشابك الحبال"، وفي موضع آخر من المقال، وأمام ما شاهده من مآسي النازحين، يهتف سائق سيارة الهلال الأحمر قائلا:

ـ "أهي حياة هذه؟!، لقمة الخبز صارت مغموسة بالدم والأحزان!"

ونذكر القارئ هنا بأننا نشرنا في عدد سابق أن عدد العائلات التي تعرضت للنزوح خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي بلغ ما يناهز العشرين ألف عائلة، أي زهاء مائة ألف شخص، وهي أرقام لا شك تصاعدت فيما بعد ذلك، فبعض الأنباء يتحدث عن حوالي ألف عراقي يضافون يوميا لقائمة المشردين في الوقت الحاضر، أما فيما يخص النزوح خارج العراق فقد تناولت ذلك مصادر كثيرة اتفقت جميعها على أن عمليات لجوء العراقيين، سواء إلى دول الجوار أو غيرها قد تفاقمت على نحو كارثي، أضف لذلك أن هؤلاء النازحين يتألفون في معظمهم من أصحاب الكفاءات والمهنيين الذين يتسبب نزوحهم في المزيد من إفقار البلاد وتخريب قاعدته المنتجة.

حماية العاملين بالمجال الإنساني وتمكينهم من أداء واجبهم والوصول إلى الضحايا يجب أن يكون فوق كل اعتبار آخر.

الفقر والترمل وفقدان الأمن!

ـ ما نفتقده اليوم بالعراق هو الأمن والطعام!

تصدرت هذه العبارة التي وردت على لسان أحد المواطنين العراقيين تقريرا لإحدى المنظمات الإنسانية عن أوضاع الحياة اليومية في هذا البلد. ولعل الموجع أكثر من أي شيء آخر فيما يجري بالعراق، هو فقدان المدنيين في معظم أنحاء وطنهم للحد الأدنى من شروط الحياة التي تتفق عليها المعايير الإنسانية والدولية. ففي تقرير صدر عن إحدى منظمات المرأة العراقية تقول إحدى الحالات التي تم استطلاع أوضاعها: "أعيش مع أطفالي الأربعة على ما يقل عن سبعين دولارًا في الشهر، أتقاضاها جراء عمل أقوم به في إحدى المؤسسات، وهو مبلغ قليل لا يحمي أطفالي من الفقر وخصوصًا أن الأطفال تزداد احتياجاتهم كلما كبروا"، مشيرة إلى أن هناك آلاف الحالات المشابهة لحالتها.. لا بل أكثر من حالتها سوءًا. وتتساءل: "إلى أين نتجه ونحن أمام متطلبات عائلية لا تنتهي؟". كما يشير نفس التقرير إلى أن "مابين تسعين إلى مائة امرأة عراقية تترمل يوميا نتيجة أعمال العنف والقتل الواسعة الانتشار". ويوضح، كنتيجة لاستقصاءاته، أن هناك ثلاثمائة ألف أرملة في بغداد وحدها إلى جانب ملايين الأرامل في مختلف أنحاء العراق، مؤكدا أن الترمل يكاد يكون قدر الغالبية الساحقة من النساء العراقيات المتزوجات.

وفي تحقيق ميداني نشرته صحيفة النبأ العراقية، جاء على لسان مواطن عراقي كادح يعيل عشرة أشخاص جميعهم أطفال وبنات عبارة ذات دلالة على ما صارت إليه حياته اليومية: "كل صباح أودع أطفالي بصمت من دون أن أهمس بكلمة واحدة لأني سأخرج ولا أعرف إن كنت سأعود ومعي ثمن لقمة العيش أو أعود لهم وأنا مقطع أو مهشم في أحد الانفجارات اليومية.. حتى وصل بنا الحد إلى أن نتوجس من كل شيء يقف أو يسير في الشارع. ولا يوجد رصيف آمن ولا سيارة آمنة ولا خطوة آمنة. فالموت صار يرافقنا في كل تحركاتنا".

هذا الرعب الذي أصبح ملازما للحياة لدى المواطنين العراقيين، جعل الكثير من الأمور الحيوية المتعلقة بتسيير حياتهم اليومية يتضاءل الاهتمام بها، رغم أنها تفاقم من معاناتهم، ومن بين هذه الأمور ما يتعلق باحتياجاتهم من أجل استمرار الحياة البسيطة، كضرورة توفير الماء النظيف والكهرباء والخدمات الصحية الأساسية، وهي المشكلات التي يعاني منها السكان في كافة أنحاء العراق. فقد صار الحديث اليوم عن هذه الأمور يحتل مرتبة أدنى أمام ما يعانونه من قسوة مواجهة الموت في كل لحظة.

إقصاء العمل الإنساني

في فجر السابع عشر من ديسمبر/ كانون الأول الماضي، قامت قوة كبيرة مشكلة من أفراد غير محددي الهوية يرتدون زي مغاوير الشرطة، بحسب ما جاء من شهود عيان، بمهاجمة مقر للهلال الأحمر العراقي بالعاصمة بغداد واختطفت نحو ثلاثين شخصا معظمهم من العاملين بالإغاثة في الجمعية واقتادتهم إلى جهة غير معلومة. وهو ما حدا باللجنة الدولية لأن تصدر على الفور بيانًا حازمًا يدين هذه العملية ويطالب المختطفين بإطلاق سراحهم مشيدة في الوقت ذاته بدرجة الإخلاص والتفاني التي يمارس بها أعضاء جمعية الهلال الأحمر العراقي عملهم، وبأن التعامل بهذا الشكل مع موظفي الإغاثة الإنسانية يحرم كل العراقيين المتضررين من المساعدة الحيوية التي يحتاجونها. كما ذكرت اللجنة مجددًا في بيانها أن جمعية الهلال الأحمر العراقي ترفع علم الهلال الأحمر على كل مبانيها، وأن طاقم العاملين بها يحظون بالحماية الكاملة المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

ومنذ عشية الحرب على العراق مع بداية العام 2003 سعت اللجنة الدولية من أجل

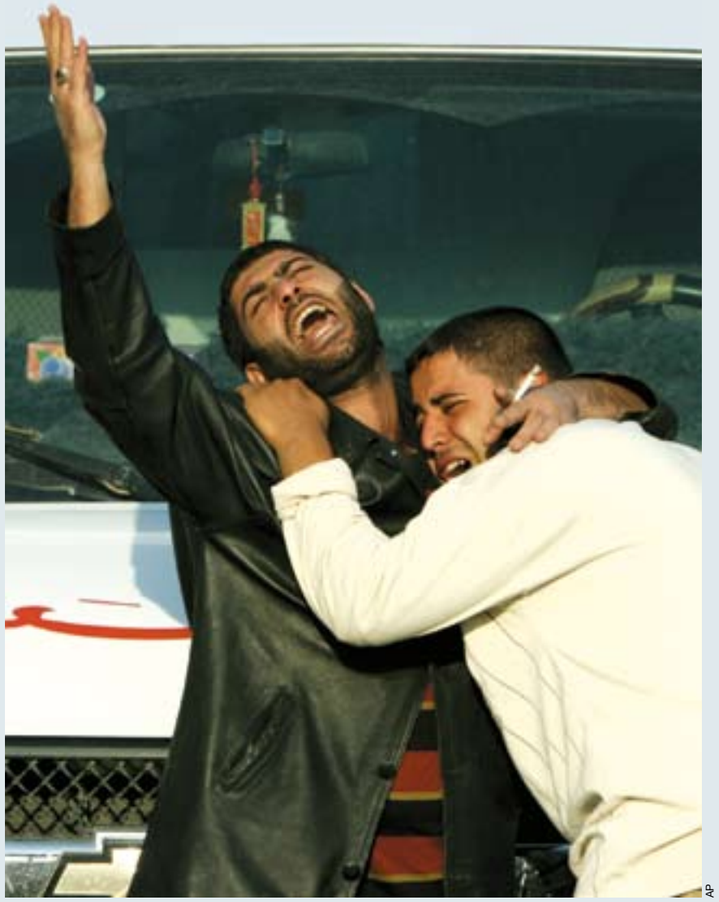

اثنان من أهل الضحايا يبكيان قتلاهم.

إيجاد مخرج إنساني يفضي إلى توفير الحماية المنصوص عليها للمدنيين العراقيين، وقامت بتكثيف جهودها من أجل ذلك الهدف، ومن أجل أن تكون عملياتها في العراق أكبر وأكثر أهمية، كما هي عليه عملياتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تتواجد في كل قرية تقريبًا. ولكن، رغم أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة إنسانية وغير سياسية، استُهدف موظفوها فسقط منهم خمسة قتلى منذ بداية الحرب في 2003 إلى يناير/ كانون الثاني 2005، واستهدفت مكاتبها عمدًا للأسف الشديد، في السابع والعشرين من أكتوبر/ تشرين الثاني 2003، في رسالة واضحة مجهولة المصدر أراد من ورائها مقترفو هذا العمل الإعلان عن إخلاء الساحة العراقية من النشاط الإنساني الذي يوفر الدعم والمساندة للضحايا.

نتيجة لذلك، أجبرت اللجنة الدولية إجبارًا على تعديل طريقة عملها وتقليص الخدمات التي تقدمها إلى المواطنين. وهو ما كان مخيبًا لطموحها في خدمة الشعب العراقي، أما انعكاس ذلك على العراقيين، فقد كان على رأس النتائج الصعبة لهذا الوضع أنه لم يعد لدى اللجنة في وسط العراق أو في جنوبه أي مكاتب أبوابها دائمًا مفتوحة أمام المواطنين. وهذا يعني أنه أصبح من الصعب على العائلات التي تحتاج إلى المساعدة أو التي تبحث عن رسالة من ابنها في السجن أن تجد مقصدًا تتجه إليه هناك، ناهيك عما يمثله ذلك من تقليص في قدرة اللجنة على نشر رسالتها الهادفة إلى توفير الحماية للضحايا، حيث صارت السيارات المفخخة وعمليات إطلاق النار والخطف والقتل أمورًا مألوفة. وأصبحت الجثث تلقى في الشوارع، وكثيرًا ما تكون مشوّهة ومجهولة الهوية.

ملف غير قابل للطي

وبغض النظر عن كون القضايا التي يثيرها النزاع العراقي قضايا معقدة، فمن غير المقبول ومن المناقض لأبسط مبادئ الإنسانية والقانون أن يتم استهداف الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال العدائية. وقد دأبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تذكير جميع أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وخاصة الالتزام بعدم مهاجمة السكان المدنيين أو البنية التحتية المدنية؛ فهذا القانون يلزم الدول والأطراف من غير الدول على السواء بهذه القواعد.

إن هذا الإلزام يتضمن مسؤولية ملقاة على عاتق كافة أطراف الأزمة العراقية عما آلت إليه الأوضاع الإنسانية في العراق، وهي مسؤولية لا تعفي من تحمل العقوبات المنصوص عليها قانونًا لمرتكبي الانتهاكات، ولا تتقادم المحاسبة عليها بمرور الزمن، كما أن الوضع الراهن بالعراق يتضمن مسؤولية أخلاقية وعملية ملقاة أيضًا على عاتق الجماعة الدولية بأسرها عن تقاعسها إزاء ما يجري من انتهاكات صارخة وعدم تمكنها من توفير الحد الأدنى من الحماية للأبرياء في هذا البلد.

ومن المفيد هنا التذكير مجددا بأن ملف العمل الإنساني والأوضاع الإنسانية بالعراق سيظل، ولأجل بعيد، ملفًا غير قابل للطي، بنفس القدر الذي ستظل به الانتهاكات المرتكبة غير قابلة للتجاوز من جانب كل صاحب ضمير في العالم، ومن بين هذه الانتهاكات ما سيبقى إلى الأبد مهينا لإنسانية البشر في كل مكان كما هو مهين لإنسانية الضحايا المستضعفين.

وبعودة مرة أخرى للتقارير الصادرة هنا وهناك عن أوضاع العراق، نجد من جانبنا أن هذه التقارير بقدر ما لمس بعضها إلى هذا الحد أو ذاك بعض جوانب المشكلات العويصة للوضع المتردي هناك، إلا أن هذه التقارير اجتمعت كلها على تجاهل ذكر ضرورة أن يتكاتف الجميع، كخطوة أساسية، من أجل تمكين منظمات العمل الإنساني المستقلة والفاعلة من الوصول للضحايا وتقديم العون لهم، وهو ما يتطلب بالدرجة الأولى العمل وبحزم من أجل توفير الحماية للعاملين بالمجال الإنساني. صحيح بكل تأكيد أن معالجة الجوانب السياسية للأزمة المحتدمة بالعراق تظل هي قاعدة حل هذه الأزمة، لكن معالجة مشكلات الوضع الإنساني لابد أن تكون لها الأولوية، وأن تكون هي بداية المخرج من هذه الأوضاع المظلمة، إذا ما تم وضعها فوق كل اعتبار ●

الحياة مع الموت في هذا العراق

نحن أمهاتُ العراق وبناتُه، على أكتافِنا علاماتٌ من رصاصِهِ، وفي قلوبنا لهفةٌ للنوم في ترابِهِ ذات يوم بلا ديون.

AFP

أنا ابنةُ عامل فرن بسيط قضى حياته يعمل ما خلا أسبوعين قبيل وفاته حين سقط في فرنه بسبب من جلطة في الدماغ، لقد نفدتْ قواه بعد أن أعطى كل ما في هذه القوى أولادًا وبناتًا وخبزًا.. خبزًا بعدد الأفواه الجائعة كل يوم.

وأنا على هذه الخطى أعطي عدد الطلاب الطالعين كل عام إلى صفوف الرابع حقهم من درس النقد. انقدوا. لم أعرف بديلًا عن الخبز إلا الكتاب. كان أبواي يسميانه ابني لأني أحمله أينما ذهبت، وفي قولهما من اللوم ما فيه.. إلا أنني بالكتاب صرتُ هذا الذي ذكرتُه أمًا وابنةً إلى الأبد.

كل يوم أستعد ليوم من العمل لكن يخيب السعي إذ أقف عند حدود المناطق، حدود من الرصاص تظلل الرؤوس فلا تعرف أين تطأطئ. طلبتي يقولون أنهم يجاورون السيارات عند عودتهم إلى البيوت لعلها تمنع الحديد الطائر برعونة من اقتناص رؤوسهم، وكل ما دون ذلك غير مهم. فالرصاص يمكنه أن يُستخرج إن لم يكن قاتلًا، لكنها جرأة غير طبيعية أيها الفتيان .. أيتها الفتيات: الخوف أمارة العقل. لابد من شيء من الخوف فلا يمكنكم أن تصوموا عنه كله. وأفكر إنها أجيال لم تنظر إلى الحرب من بعيد. فهي موشكة دائمًا بين أيديهم. قريبة حد التلاطم وما من حيّز لرومانسية أفلام الحروب وبطولات المنتصرين. ما من مشاعر تنمو على مهل في انتظار أبٍ محارب سيؤوب إلى الأمان، حيث النساء والأطفال. ليست حروبنا شأنًا خاصًا بالذكور الكبار القادرين.

اليوم وأنا أتأمل لافتة سوداء تنعي دعاء طالب أعدتُ النظر إليها لأكتشف أنها تنعي طفلة روضة ماتت بسبب قذيفة هاون.

الموت يرشُّ بخاخَ وجوده علينا بأشكالٍ عدة. يريدنا من كل الزوايا والأشكال، الموت موعدنا الذي نتخطاه في إخلافٍ جسور.. فليست المصادفة أن نموت بل أن نحيا. أخي يتندر معي إثر إصابتي بإطلاقة طائشة في كتفي تموز الماضي بأنها كانت طلقة تائهة وأنا صرتُ الدليل لها. ولكن على الرصاصة نفسها أو على هطولها القدري أن يختار ما يشاء، أن يكون موتًا أو إصابة خطيرة أو يكون أمرًا مستطاعًا. وما زلنا مستطيعين ما يمكن.

لكن أن أقف على الحدود بين جسر الصرافية وباب المعظم ولا أصل إلى كليتي هو في الحقيقة أمرٌ مخزٍ حقًا، أمر يجثم على النفس شأنَ عبوةٍ هو الآخر. أن تقف بين كرخكَ ورصافتهم أو كرخهم ورصافتك، أن تقول أنا من هذا، أو أنا من ذاك، فأمر لم أعرفه لم يعرفه العراقيون من قبل، هم

صنّفوك وليس لكَ أن تختار، هم يعرفونك بعلاماتٍ قبائلية قديمة مثل ميسم على الوجه. أنت من هذه الطائفة وليس لك أنّ تختار أو تمتنع، ما من شيء يوقف ريحَ هذه الكراهية القبيح. كراهية هذا الذي يقتلك أو يضعكَ في جبهة الأعداء وأنت لم تفعل له شيئًا ولن تفعل.

وأحلم بأن نكمل درسَ مفاهيم النقد، أحلم أن أسأل طلبتي عمّا تعلّموا وأعدّ العدةَ لامتحان، لكن طلبتي مأخوذون بامتحانٍ آخر في الطريق. أحد الممتحنين في العام الفائت أخبرني أنه يقرأ في ضوء هاتف نقال مع انقطاع الكهرباء المتواصل، أخبره أني كذلك أقرأ. لكن لا شيء يخفف من حمولة العيش خاصة عندما يطرد الحزنُ إلى صاحبٍ قد مات أو أخ، أو ابن قد خطف أو امرأةٍ قد أصيبت في انفجار أو بإطلاقٍ طائش لم يدع إلا قليلًا من الناس لم يوشمه.

عندما رقدتُ في المستشفى إثر إصابتي حدثْني. الراقدات عن الإصابات المحزِنة، الأم الشابة التي تلقّتْ طلقتها في الفخذ محل زوجها ما أن غيّرتْ مكانها، والطفل الصغير الذي هاجمه الكلبُ المتوحش وقيل إنها كلاب مسعورة قد أطلقتْ حديثًا في الشوارع لا نعرف ممّنْ فهاجمت الأطفال...

والفتاة الشابة التي تتعالج من آثار إصابتها بمفخخة، إصابة لا شفاء لها، كل أشهر يتجدد العلاج ولا فائدة، هي لاتنجو من الألم ويؤذيني نشيجُها في الليل ونداؤها إلى المضمد كي يدع عنها التضميد وزرق الإبرة في الوريد.

أمها هي الأخرى شابة في الثلاثين، مات لها ولدان على جسر الأئمة مما طلاها بالسواد وجعل لها وجهًا في الأربعين، ورغم كل هذه الأحزان ما أن رأتني أدخلُ الردهةَ وهي لا تعرفني حتى تطوعتْ قائمة للمساعدة.

أمهاتٌ أخريات جئْنَ من ردهاتٍ أخر راوياتٍ حكاياتهن وحكاياتِ أبنائهن مع الإصابة.. الدعاء لا يفارق أفواههن للأحباب واللعنة على الأعداء.

ما من عراقي إلا وله شأنٌ مع الإصابة، ومع الخوف والتربص، له حكاية مع المخطوف منه أو المسلوب أو المقتول أو المهجّر.. كلُ أشكال الأذى تحلّ وهي محرّمة.

قريبةُ زوجة أخي التي أصابتها المصائبُ مصيبةٌ إثر مصيبة، فبعد أن قُتِلَ زوجُها إثرَ تعرضِه للسرقة ونهبِ سيارته، هُجّرتْ بعد سنة أو سنتين هي وأطفالُها الثمانية لسببٍ طائفي، وإثر تنقّلها من بيتٍ إلى بيت مع تكاليف العيش القاسية رُميتْ آخر الأمر بقذيفةِ هاون وقعتْ في مسكنها، إذ ذاك صرختْ يا ربّ من هذا الذي يترصّدني..؟

د. سهام جبار*

فمن نارٍ إلى نار يا قلب اصبر.

اصبري أيتها الأم، أيتها الزوجة.. فلا مناص من الصبر وشد الحزم بالزهد والتقى، ما من فسحةٍ لترفٍ في مأكل أو ملبس، وما من خيار غير الإخلاد إلى الصمت فهو البليغ. وإذا ما انهالتِ الطلقاتُ من حولك واشتدّ عصفُ القذائف فاسكني واخلدي وتصبري .. دعي لدعائكِ جدوى التفريج عن القلب الكظيم، وللآياتِ فضلها في ردّ الموت المبرم دون إذن الله، واطلبي الرحمةَ منه فليس سواه لتذليل هذه الشدائد التي ما بعدها شدائد.

ما من عراقي إلا ويغرف من رحمة التوكل على الله، هو يدع للقضاء أن يأخذ مجراه وقد سلّم الروح وهيّأ النفس لملاقاة موته مع كل طلعةٍ إلى شارع. ما من عراقيةٍ إلا وأنشدتْ حسبي الله ونعم الوكيل، ما كان لها ناقة ولا جمل في أن يضطرم كل هذا التقتيل، ويعمّ هذا الإجرام، ولو أعطي زمامُ الأمر للنساء كما أحسب لكفّتِ الحروب ولا شك. ماذا تريد الأم غير أن يُصانَ الأحبة وماذا تريد الابنةُ غير أن يرفرف الحبّ.

تسردُ لي قريبةٌ موظفة في دائرة حكومية سيرةَ يوم من العمل. في الصباح في طريق الذهاب إلىّ الدائرة توقفتْ بنا السيارة أكثر من مرة إذ نشطت حركةُ عنفٍ في الشارع نزلنا واختبأنا في عمارة وانتظرنا أن ينتهي الإطلاق لنكمل السير إلى الدائرة. وقبل انتهاء الدوام تربّصنا بالطريق إذ حدثتْ أعمالُ عنف ولا ندري كيف سنصل إلى بيوتنا الواقعة في مناطق خطرة هي الأخرى. لهذه الموظفة طفلة معاقة يرعاها إلى جانب الأم أبٌ وأخ يتناوبان في الالتحاق كلٌ بعمله إلى جانب تحاشي أحداث الموت اليومي قدر المستطاع. وهي تقول أنها فقدتْ ابنة في الحصار بسبب من أنها وضعتها عند الولادة في حاضنة زجاجية لعدم اكتمال نموها في أحد المستشفيات الحكومية، وأعيقتْ الثانية بسبب من لقاح فاسد أعطي للطفلة في مستشفى حكومي أيضًا.. ولكنها لا تكف عن العمل ورعاية ابنتها وابنها.. والتوكل على الله لتجنب ما ينبغي تجنبه في بيئة الموت هذه.

الأمهاتُ العجائز لا ينمْنَ. كلُ أم هي قلبٌ وجسد على نارِ قلق. أولادهن المتوزعون على المناطق هم حجراتُ القلبِ الممزق على علامات الرضا والسخط المتوزعة في مناطق بغداد بحسب الطوائف. مناطق الأبيض والأسود ولا مكان للرمادي، لا مكانَ لفاقدِ اللون المصنَّف من القتلة. إن تشأ أو لم تشأ فأنتَ منا أو أنت علينا، وهن من حينٍ إلى حين يتأوهن عن خشيةٍ أو دعاء أو طيفٍ بابن.

أما اللواتي يفجعن بأبنائهن فعويلهن يفطر القلب فلا يعود صحيحًا أبدًا. بكاؤهن لا يقف عند حدود أن لهن ابنًا قد اغتيل أو اختُطف أو فُقِد فإلى أين؟ لماذا هذا القتل البشع، لماذا قطّعتْ أعضاؤه أو تناثر لحمه أو شوّه ومُثّل به؟؟؟ لماذا ولماذا ولماذا؟ ألم تكن رصاصة في الرأس تكفي...؟ صارت الرصاصة رحمة! وصار في القتل ما هو هيّن!، وأية أرض حملتْ جثمانه؟، أية ميتةٍ قد مات؟ أي دافع جدير بأن يكون سببًا لكل هذا التقتيل؟ وأي وأي وأي..؟

لم يعدن ينمْنَ إلا طمعًا في قبرٍ يرينه فيبكين عليه.. أيا وليدي كيف صرتَ مجهولَ الهوية وقلبي يعرفك؟ أين وُضعتَ وكيف أجدُك؟ وكيف أذوق الحياة ولستَ فيها؟.

وهكذا يمتنَ، كل يوم تموتُ أم ويموتُ أب. إصاباتُ الموت من أمراض القلب والدماغ وما إليهما تتناوب على العراقيين ولاسيما من تخطى الخمسين، الميتات المفاجئة لم تعد مفاجئة والأحزان أوسع من هذا الفضاء والجرح أشدّ من أن يُلمّ..

أيها العراق .. أيها الوليد .. أيها الأب.. نحن أمهاتكَ ونحن بنائُك ولسنا إلا بين يديك وعلى ترابك نقلّبُ فيه قدراتنا، قدرة على الحب وقدرات على الموت في هذا الحب. فما عليك إلا أن تكون وما علينا إلا هذا البقاء في أرضك أو عليها محتسبين أرواحنا إلى الله ومنتدبينه كي يمسح برحمته هذه الأحزان فقد طفا الوجع على كل ذكرى وجلل الجسدَ رحيلٌ كثير ●

(*) شاعرة وأستاذة جامعية من العراق.

خيمة عزاء في ساحة الفردوس!

د. حميد عبد الله*

بغداد تتقيأ أحشاءها يوميا، وتلفظ سكانها إلى مدن الجوار دون تمييز بين طبيب أو مهندس أو عالم أو حمال أو عبقري أو عتال!

هنا شارع "أبي نؤاس"، هنا جلس الجواهري ونزار قباني ومحمد الفيتوري وبدر شاكر السياب وحسين مردان وعبد الرزاق عبد الواحد.

في هذا المكان المهجور كان ثمة مشرب يجلس فيه كبار الشعراء والمبدعين العراقيين. ها هو قد أصبح بناية مهدمة ومهجورة وقد جثمت أمامها، على مقربة، دبابة أمريكية عسكرت لتحرس فندق الشيراتون وربما أوكلت لها مهمة أخرى قبالة القصر الجمهوري الذي قطنه الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم العراق انتهاء بآخر رئيس خرج منه، تاركا خلفه خزائن ليس من الذهب والفضة بل من الأسرار التي شغلت العالم عقودًا طويلة!

بين ساحة التحرير وساحة الفردوس!

لم يكن أحد يعرف ساحة الفردوس قبل أن تسلط عليها كاميرات الكرة الأرضية، في لحظة شهد فيها العالم كله انعطافة إلى الوراء، يوم احتلت واحدة من أكبر حواضر الماضي القريب وأهم عواصم الحاضر العجيب احتلالاً عسكريًا مباشرًا في مطلع الألفية الثالثة!

كان ثمة تمثال في ساحة الفردوس اسمه تمثال الجندي المجهول، وظلت الساحة تعرف باسم ساحة الجندي المجهول إلى أن كلف صدام حسين الفنان العراقي الكبير خالد الرحال بتصميم تمثال للجندي المجهول أراد له رئيس العراق السابق أن يكون فريدًا من نوعه ومتفردًا من حيث المعمار والتصميم والدلالات الرمزية التي ينطوي عليها، عندئذ استبدل تمثال الجندي المجهول بتمثال آخر ولكن لرجل معلوم وحاكم من طراز متفرد أيضًا اسمه صدام حسين!

الفارقة أن تمثال صدام الشاخص في ساحة الفردوس قد أسقط في أكبر مشهد إعلامي ودراماتيكي عرفه العالم! لكن نصب الجندي المجهول الذي زحفت الدبابات الأمريكية من حافاته إلى القصر الجمهوري ظل شامخًا وبداخله ظل جثمان خالد الرحال يرصد ما يجري.

ساحة الفردوس هذه ظلت رمزًا للاحتلال أما ساحة التحرير فظلت منذ الرابع عشر من تموز/ يوليو عام 1958 رمزًا للتحرر والانعتاق. ولا يفصل بين الساحتين سوى شارع حمل اسم رئيس الوزراء العراقي الذي مات منتحرًا "عبد المحسن السعدون"، وبينما لم يجرؤ أحد على التجاوز على نصب الرابع عشر من تموز ظلت ساحة الفردوس خالية من أي تمثال يحمل دلالة أو رمزًا وربما ستظل هكذا لزمن طويل فلا أحد يتجاسر ليقيم فيها نُصبًا لأن أي نُصب إما أن يكون تجسيدا للاحتلال أو إدانة له وكلاهما يدخل في المحظورات حتى هذه اللحظة!

بدلا من سيارات الأجرة، فإن عربات الهامر هي التي تتجول في شوارع بغداد، وبدلا من مواكب الأعراس فإن مواكب العزاء هي التي تعج بها الآن أزقة عاصمة أريد لها أن تكون دارا للسلام!

وانقشعت الغشاوة!

– "يابان، الشرق الأوسط سيصبح عراقكم"!

هكذا صرح مسؤول عراقي دخل بغداد؛ وانتعشت الآمال في نفوس بعض العراقيين وضربت الأبصار غشاوة، وأغمض الكثيرون أعينهم على أمل أن يفتحوها فيجدوا العراق وقد أصبح فردوسًا!

لكن الغشاوة سرعان ما تبددت وإذا بالفردوس الموعود ظل مفقودًا حاله حال الفراديس التي حلم بها العراقيون زمنًا طويلاً!!

أذكركم مرة ثانية بساحة الفردوس فمن هذه الساحة انطلقت شرارة (العنف) كما يسميها الكثيرون وسموها أنتم ما شئتم؛

لم تنطلق الشرارة بعد أشهر ولا سنوات بل بعد أيام قليلة!

الشرارة تحولت إلى حريق والحريق أخذ يتسع حتى طالت النار كل شيء؛

يا عباد الله هل هذا هو الجحيم أم سقر؟

هل هذه هي النار التي نفخ الله ألف عام حتى احمرت ثم نفخ فيها ألف عام حتى اصفرت ثم ألف عام حتى اسودت؟!

نعم النار العراقية سوداء وقد انتهى الله من نفخها، ليلقي بها عباده الظالمين، وأعداءه المبغضين!

نار لها زئير، وقودها النفط العراقي الذي طفح وفاض من آبار صارت مشاعًا؛ نار حطبها المدقعون الفقراء الذين لم يجدوا في وطنهم ملاذًا آمنا يحميهم من الشرر المتطاير من الخنادق التي أقسم أصحابها ألا يبقوا في العراق شجرًا ولا بشرًا ولا حرًا!

بئر نفطية، وخيمة عزاء، وحريق ليس لناره حدود، وجموع نازحة وأخرى هاربة، وثالثة فارة من النار بعد أن أكملت مراسم البكاء واللطم في خيمة العزاء وتنازلت عن حقها من بئر النفط!

صاح رجل مسن وهو يرى جثثًا لقتلى مجهولين سقطوا برصاص ملثمين مجهولين: من أراد منكم العراق فهو باق، ومن أراد منكم النفط فهو زائل؛

من كان يحب منكم أرض العراق وتاريخه وحضارته وأهله فهي باقية، أما من كان يحب الحكام وأسيادهم وأتباعهم فهم جميعا زائلون!

في رأسي عويل!

الفواجع لا تحتمل ولا تحصى ولا تعد في العراق اليوم لكن منها ما ليس يتصوره عقل ولا يصل إليه خيال!

طفل يختطف في حي من أحياء بغداد لا لذنب سوى أنه وجد نفسه من مذهب معين وملة معينة؛ خطف هذا الطفل ولم يكتف الخاطفون بقتله .....

اعذروني لا أستطيع أن أكمل.

فقد غادرت خيمة العزاء توًا وليس في رأسي سوى أصوات نحيب وعويل وبكاء.

دامت أيامكم أعيادًا وجنبكم الله كل مكروه ●

(*) صحفي عراقي.

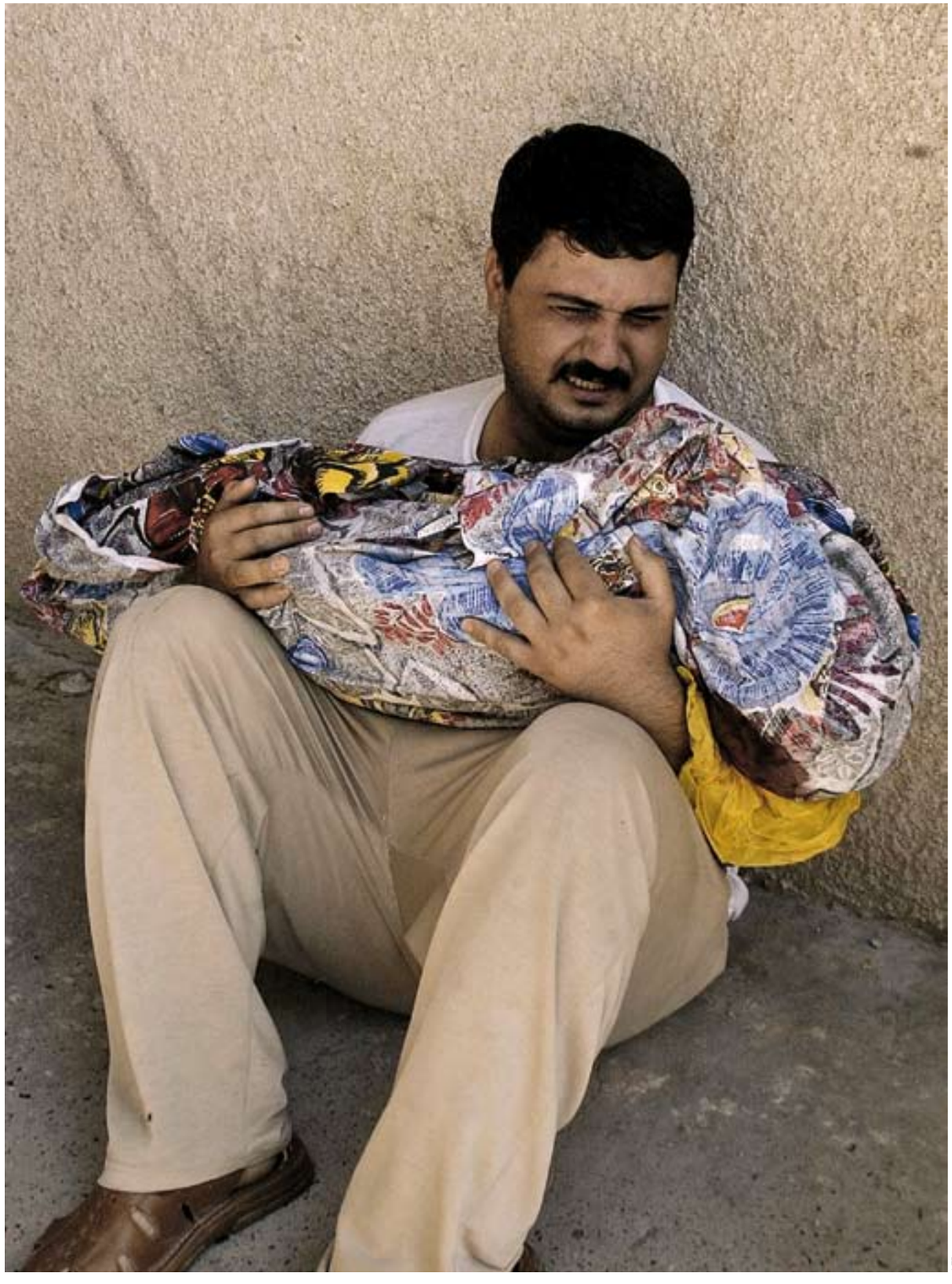

AFP

AP

خرس الحرب وصداح الحياة

لطفية الدليمي*

الحرب ليس ما تلقيه طائرة مقاتلة أو ما يفجره صاروخ أو تفعله سيارة مفخخة فحسب؛ إنما هي كل مهرجان للدم، وكل جهد بشري مبدد، وكل استهانة بالجسد والعقل ومكانة الروح وإمكانات الفكر، وكل دفع بالبشرية نحو جهلها وهلاكها وإعادتها إلى وثنية التضحية، أو تدمير الذات.

(*) قاصة وروائية عراقية.

هذه رؤية تأملية لخطاب الحرب من موقع تحليل خطابها الدموي، وأنا أراها من خارج سياقاتها اليومية وبعيدا عن جنونها وصخبها الذي شكل حياتنا خلال عقدين ونصف العقد من تاريخ الزمن الإنساني.

أراها وأنا أكابد عذابات البعد عن مدينتي وحياتي وعملي وأعيش لحظات القلق ورعب موت الأصدقاء وخراب البلاد.

هذا ما أراه فيها وأنا أنظر إلى الأحداث من عين الطائر التي تلم بالتفاصيل العامة من لحظة التأمل.

الحرب تنطق مرة واحدة
وتحيا خرساء إلى الأبد
لأنها تبتلع لسانها مع أول الضحايا!

كنت أراها هكذا، مثلما أتوهم، من هشاشة مبرراتها، وانمساخ تكوينها؛ وذلك من فرط اعتدادي بالحياة وهزئي بمضاداتها. ويخيل إليّ أن مثالية الفكر وإنسانية المسعى رسخت هذا الفهم لدى الكثيرين، حتى قلبت حروب الجنون وضحاياها المليونية نظرتنا لغول الحرب فاستبد بنا هوس البحث عن توصيفات أخرى تليق بجنونها.

الآن أراها غير ذلك، فهي عصية على الإحاطة في تخطيها لكل قياس ودحضها لكل التوقعات.

فالحرب التي أعرف، والحروب التي مرت على أزماننا، حرب قادرة عاتية وجبارة لا تهزم، وخالدة لا تدرك لها خاتمة، فهي تراوغنا وتغافلنا وتؤبد الموت فينا، وتخلد الفناء فلا يفنى بل تضاعف وتيرته في الوقت المتبقي لعبورنا منه إليها، أو لانشغالنا بها عنه، وهي ماضية في تفقيس بيوض التردي والجهالة لتدوم في نسلها الممسوخ بين الجموع اليائسة.

الحرب تعيش إلى ما بعد الأبد وتكتسب ميزة الخلود من حشرجة كلكامش ومن الدود الذي التهم جسد أنكيدو البهي في تحولاته من ذكورة برية متوحشة إلى رجولة إنسانية متحضرة مثلما تكتسب مجد توحشها من ألف ألف أرملة وملايين الضحايا ومئات المدن المخربة.

مهرجان الدم

الحرب ليس ما تلقيه طائرة مقاتلة أو ما يفجره صاروخ أو تفعله سيارة مفخخة فحسب. إنما هي كل مهرجان للدم، وكل جهد بشري مبدد، وكل استهانة بالجسد والعقل ومكانة الروح وإمكانات الفكر، وكل دفع بالبشرية نحو جهلها وهلاكها وإعادتها إلى وثنية التضحية، أو تدمير الذات وإهدار الزمن في أنشطة لا تفضي إلى إرساء قيمة حضارية لتطوير الحياة، ولا تؤدي إلى نجاة بلاد من تخلفها، ومدن من خرابها، وشعب من مأساته، وأرض من جدبها وبوارها.

خداع الحرب

كم تخدع الحرب الناس عندما توهم سذاجة الأمل فيهم بأنها انتهت، فيشرعون في نسج الأحلام واستيلاد صيغ راسخة للحياة وصور بهية للغد ولكنها ـ كما خبرتها ـ تسخر من تدابيرنا، وتديم وجودها السري متخفية في تجليات حياتنا وتقلبات أوضاعنا البشرية ووهن إنسانيتنا، فنغفل عنها في متعة الخدر، وننسى تاريخها المتوضع في نخاعنا وصفائح دمنا، ونعايش جنونها حتى يخيل إلى وهمنا أنها شريكة سنواتنا ورفيقة أجسادنا وصنو أحلامنا التي ترتبط بظهورها واختفائها وأخاديعها واحتمالات نهاياتها. وإذ نحن في متع انتشائنا بالنجاة، تزدهر مابين أعطافنا رعشة الأمان وتومض خطفًا مثل برق افتتان عابر، تتسلل الحرب بوجوهها المختلفة تحت الوعي، شأن طفيلي الجرَب الذي يحفر أخاديده تحت أدمة الجلد ويورث الضحية حكاكًا وحشيًا، وعذابات مستديمة تتآكل معها الروح، حتى لتغدو رهيفة شبه جناح فراشة سريع التفتت والتلاشي، بينما الطفيلي يمضي قدمًا في حفره تحت جلود الضحايا وليس بينه وبين الحرب سوى فارق نقطة وفارق مهنة: أحدهما يتفشى وباءً في حاضر الناس وجهات العالم وثنايا الروح الإنسانية، والآخر يتخفى تحت شغاف من أدم رقيق وتسري سمومه في الجسد المعرض للهلاك.

الحرب تبتلع لسانها مع أول الضحايا!

هذا ما كان يخيل إلينا حين تبدأ أي حرب من حروب الذكور التي تقوم تعويضًا عن نقصان قيمة جوهرية في الشخصية البشرية.

نعم، الحروب لا تملك خطاب إقناع، ولا ينتظر من مفجري جنونها أن يبرروا فعلتهم، لكنها سرعان ما تستولد لغات وألفًا من الألسن، وتخترع خطابات وتعابير ومفاهيم مبتكرة مع نضوج الضحايا في محارقها، فتبدأ بادعاء المآثر والفتوحات وانتصارات صناعها والتبدلات الخلاقة التي تنتجها وسحر ما تفعله بالمدن التي تغير البشر فيها وتزيح تواريخها المتعظية وتبدل قيم مجتمعاتها دون اعتبار لأرواح ملايين الضحايا.

تتولد الألسن والأصوات من وسائل الاتصال التي هي وسائل قطيعة مع الحقيقة، ووسائل انفصال بين الأمم القادرة الجبارة والأمم المهزومة المنهارة.

ولسان الحرب به إطناب، وفرط توصيف وتصحيف، وفرط خداع لمن يتلقى.

وخطاب الحرب موجع للقلوب، موهن للنفوس المرهفة، ومهيج لوحشية القاتلين، ودافع بمقولات التضحية بالأنفس إلى أقصى حدود التوريط والتفريط والتوحش.

أخرس من محارب مهزوم

تفترض قيم الغزو والفتوحات بالمقاتل أن يصمد في الصراع ـ وإن لم يكن صراعًا متكافئًا ـ فإذا هرب من الميدان حق عليه القصاص وقصاص الهارب من التقاتل، في عرف قائد من مشعلي الحروب، هو وسم جبين أو صلم أذن أو بتر لسان أو حكم بالإعدام.

وتفضي كل أشكال العقاب الوحشية تلك إلى نوع من الخرس النفسي، إضافة إلى الخرس الفعلي في حال قطع اللسان!. خرس يحد من قابلية المعاقب على الإفصاح والشكوى في مجتمع خائف مروع يتماهى مع جلاديه ويصرخ في الطرقات ومداخل المدن:

● التاريخ تصنعه الحروب العظيمة.
الحروب المجيدة تكتب تاريخ الأمم!

بينما صوت امرأة يتبدد وسط الضجيج الأعمى ولا يكاد يسمع في فوضى الجنون الجماعي:

● التاريخ تصنعه الحياة والحياة تصنعها المحبة، ألا يخرس هذا المنادي أحد منكم؟؟

يؤنبها فتى؛ يشتمها ذكور متأهبون للقتل ويتوعدونها بقطع لسانها وإخراس الصوت؛

يقترب منها رجل لا شأن له بذكور الحروب يلمس كتفها بحنو رجولة ويهمس لها:

● دعيهم لهوس الدم، ألا ترين ما تقدحه الحدقات من شرر؟

القوم شاربو دماء؛ والقوم آكلو أفاعٍ ويرابيع؛ والحرب مناخ مجدهم الوحيد!.

بحق الحياة عليك أن تصمتي ولندخل البيت ولنطرد هراءهم بالموسيقى؛

دعيهم لميتة يتمنونها، ودعينا لحياة يرجون سلبها منا.

لا جدوى من النطق في فورة خطاب الدم.

هيا وتعالي إلى الحياة، وارشفي الموسيقى لتنسي جنونهم وتزيلي صدى صيحتهم عن مسامعك.

يعرف وتعرف أن لا أحد سينصت إليهما، فقد أعارت الجموع المهتاجة أسماعها لخطاب الدم وانتظمت في قطيع مأخوذ برائحة الموت. شبه ضباع أو ذئاب ضربها نهم الضواري!

يقول لها:

●●●

ـ السكوت في أوان المحن غير الخرس والصمت في أحايين أجدى من صرخة لا تبلغ المسامع!

الحرب غول خنثوي

هكذا هي لأنها لا جنس لها؛ هي خنثى الأزمنة!

نخاطبها كأنثى مع إصرار لغتنا على جعل المصائب مؤنثات!

وأن تكون للذكورة مصطبة النصر، ومهنة الخلاص بحرب لا تخوضها الإناث ولا تقتل فيها الأمهات أبناء أمهات أخر. بل يعلنها ذكور ويقودها ذكور ويخسرها أو يفوز بخزيها ذكور، وعار التسمية واقع على جنس يديم الحياة وجنس هو المتضرر من بلوى التقاتل، وهو المنذور للترمل وفظاعات السبي والاغتصاب والعوز والتشرد ولعنات الجحيم التي تلي حروب الذكور.

وأشخصُ القاتلين ذكورا لأنهم ما تسامت بشريتهم إلى أنسنة وجودهم ولا اكتملت لتبلغ مبلغ الرجولة الحقة بشرطها الإنساني، فلبثوا في مرتبة ذكورة الكائن الحي، كائن الكهف والغاب!

الذكورة التي تتميز عنها الرجولة بسجايا حماية الحياة وصون الإنسانية وإبداع الجمال واحترام الأنوثة وإجلال الأمومة لا دفعها إلى الثكل والمكابدات.

والحرب هذا الغول الأخرس الخنثوي، غول يضاد الرجولة والأنوثة، وهو يجول في المدن ويفترس اللغة، ويغير صيغ الأفعال، ويرشف الهواء في خروجه على الرجولة والأنوثة والطفولة، ويعتاش على لحم الرجال ودم النساء وجثث أحلامهم الصريعة؛ فالخنثى الضارية تقضم كل شيء حي في مرورها: أصابع الصغار ونهود البنات وآذان الشبان؛ وتمتص ذاكرات الرجال وتثقب ذاكرات النساء؛ تسحب الخلاصة من فوهات المدافع، ومن مواسير البنادق. تسحبها كما يسحب المدخن أنفاس لفافة، وينتشي بنكهة التبغ! تمتصها وتنسل إلى المخادع، تندس بين الرجل وزوجه، بين الفتى وحلمه، والعروس وانتظارها وتدع الحب أبكم ثلجيًا، موصولاً إلى الظلمات يموه عجزه بالرماد!

عندما تفيق الجموع من هول ما فعله الغول الخنثوي، تجد وسومًا سودًا على الجباه وبقايا حريق على كل شيء! لا الموسيقى لها سحر الأمس، ولا الحب، ولا اللون، ولا الغروب، ولا مغاني المدينة، فقد تكدست أطنان من الهياكل الفولاذية والكونكريت مع الأذرع والجماجم في الساحات، وانهارت المنازل، وبقرت الجدران، وانفتحت النوافذ على عتمات المصير فعم الخرس والموت كل شيء:

تخدع الحرب الناس حين توهم سذاجة الأمل فيهم بأنها انتهت، فيشرعون في نسج الأحلام ورسم الصور البهية للغد. لكنها تسخر من تدابيرنا، وتديم وجودها السري متخفية في تقلبات أوضاعنا البشرية.

لا أناشيد تمجد الجمال والطبيعة، ولا أغاني تتصاعد من أفنية البيوت المهجورة ولا إذاعات تبث ألحان الحب وأناشيد الغزل، لم يبق الغول الخنثوي شيئًا في أرض البشر؛ لا حياة في البساتين التي احترقت، ولا أسواق تبيع أرغفة للجياع، أو قمصانًا مطرزة للبنات، أوعطورًا لسيدات المدينة، أو أسطوانات موسيقى، أو دواوين شعر، أو روايات تتحدث عن حيوات البشر في بلاد بعيدة، وعن جهات سعيدة لا حروب فيها ولا تتعالى فيها خطابات الدم.

خطاب الجمال نقيض خطاب الدم

خطاب الحرب هو خطاب الدم، خطاب إبادة وإراقة مزيد من نسغ الجسد البشري المستهدف بالموت، وهو خطاب له أوجه تأويل متعددة يفسر من كل طرف بما يتلاءم مع ضرورات موقفه من مهنة الإماتة، وموقفه من عدوه الذي تتجه إليه النار، ورسائل الموت البليغة الحاسمة؛

وكل خطاب دم هو بحد ذاته خطاب جهالة وخطاب توحش وارتداد إلى قيم الكهف والعرين والأوجار والمغاور، وهو بما يتداول من صيغ لغوية عنيفة يحرض على قتل البشر ممن يختلف معهم منشئ الخطاب وسواهم ممن يحتمل أن يتقاطع معهم أو يفترض أنهم قد يشكلون خطرًا على أهدافه مستقبلاً، فيتحوط لما يأتي بفعل استباقي يبرره خطاب الدم الذي تكرره كل سلطة هدم، وسلطة إبادة، وتعيد إنتاج مفاهيمه في كل حرب.

وخطاب الدم خطاب عنصري من أي جهة تناهى إلى السامعين.

ولكن ما البديل لكل تدابير الفناء التي يديرها خطاب الدم؟؟

بديل خطاب الدم ونقيض لسان الحرب ـ من إعلام وثقافة موت وعسكرة مجتمع ـ إنما هو خطاب الحياة، خطاب الجمال الذي يتمثل في إرساء أسس حياة مدنية لا تقوم على قيم الثأر والبداوة ونصرة الأخ ظالمًا ومظلومًا، بل تنبني على احترام قوانين إنسانية تسير أنشطة الحياة مثلما تنبني على معطيات الإبداع الإنساني الرفيع من علوم مستحدثة وآداب وموسيقى ومسرح وفنون أخرى. وهي معطيات ترقى بالكائن إلى مرتبة الإنسان، وتنتشله من ارتداده إلى الغريزة والتوغل في محاكاة عنف الضواري وشراستها ـ وتمضي به قُدمًا في حياة هذبها الاكتفاء وسما بها التذوق وحمتها القوانين الوضعية المعاصرة وضمنت تطورها.

خطاب الحياة يستدعي ضمانات للحرية، وضمانات للعيش الكريم، وإشاعة ثقافة التسامح وقبول الآخر، واحترام الاختلاف، مثلما يستدعي أن تهذب النفوس بالفنون الرفيعة وأن تكون الموسيقى وسيلة لصياغة الإنسان صياغة حضارية لترهف حواسه، وترقى بذائقته وامتيازه الإنساني الذي يفصله عن الضواري، ويتفوق به على تاريخ الدم وقيم الثأر والغزو، وتعينه الفنون الرفيعة على مفارقة أساليب تدمير الذات وقتلها، أو تعذيب الجسد وإذلاله وقمعه وتشويهه، وتقربه من مفهوم الحرية في اختيار طريقه ونمط حياته، لا أن يكون مهددًا في خياراته أو مرغمًا على تقبل ما لا يؤمن به، وتلك هي مأثرة الفنون العظيمة التي تتأسس الحضارات الحية على إبداعاتها وتدوم ما دامت الفنون في طور التجدد والإبداع المتصل.

الفن في خطاب الحياة عنصر مقاومة للفناء، وسبيل مواجهة مع خطاب الدم وأساليب الإماتة التي تبشر بها وترعاها كل سلطة تديم الخراب.

من هنا، كان لابد لخطاب الحياة أن يكون مبشرًا بالجمال، مروجًا للألفة، وداعيًا للحرية، ومرسخًا للسلام، لعله يخرس خطاب الدم ويقول المحبة ويؤشر الإنسان إنسانًا في اكتمال أنوثة واكتمال رجولة إزاء نقوصات الذكورة القاتلة التي تجتاح البلاد اجتياح وحش كاسر، وتقصي في هبوبها المظلم كل تجلٍ للجمال والأنوثة في المسار اليومي للحياة الإنسانية ●

فلسطين: تدهور الأوضاع المعيشية والصحية

AP

كان للإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والمجتمع الدولي إثر انتخاب حكومة حماس في الأول من أبريل/نيسان 2006 تأثير سلبي على كافة مناحي الحياة للفلسطينيين، فنتيجة لذلك تضرر الاقتصاد الفلسطيني ضررًا بالغًا، كما انفجرت تناقضات كثيرة أدت إلى تراجع الخدمات الأساسية بشكل ملحوظ، ومؤخرًا تدهور الوضع الأمني إلى حد كبير مع اندلاع الاشتباكات المسلحة بين الفرقاء الفلسطينيين. ●●●

فلسطين: توترات أمنية وحصار مجحف

مع ازدياد التوتر في شوارع مدينة غزة إثر مقتل أربعة أشخاص من بينهم ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وتسع سنوات في 11 ديسمبر/ كانون الأول 2006 على يد مسلحين مجهولين، تعزز الانطباع العام بغياب سيادة القانون في قطاع غزة. وفي 14 ديسمبر/ كانون الأول تردّى الوضع الأمني في القطاع إلى حد أكبر، كما ظل الوضع يتفاقم بفعل الاشتباكات التي اندلعت بين المسلحين لحين كتابة هذه السطور.

في غضون ذلك، دعا كافة المعنيين بالشأن الفلسطيني، سواء داخل المنطقة العربية أو خارجها، كافة المتنازعين للعودة للحوار بشأن مستقبل إدارة هذه الأزمة، بما يعيد الأوضاع الأمنية إلى حالة من الاستقرار توفر للفلسطينيين نوعًا من الطمأنينة في حياتهم اليومية التي أصابها الشلل بفعل الصدامات والمخاصمات.

أب يحاول حماية ابنه من رصاص اشتباك فلسطيني/ فلسطيني في مدينة غزة.

AP

تحسن يتطلب المزيد

بالمقابل حدث تحسن تدريجي في الحصول على الرعاية الصحية في الضفة الغربية، ففي العاشر من ديسمبر/ كانون الأول، علق العاملون في مجال الرعاية الصحية إضرابهم بعد أن وافقت السلطة الفلسطينية على تسديد أجور شهرين متأخرين الأمر الذي أدى إلى إعادة فتح عدد من المستشفيات وعيادات الرعاية الصحية الأولية.

وكانت الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات والعيادات الحكومية قد تقلّصت بشدة منذ أغسطس/ آب 2006 عندما بدأ الموظفون إضرابًا عن العمل احتجاجًا على عدم دفع الأجور منذ ستة شهور. ولم تكن المستشفيات تقبل إلا الحالات الطارئة. وكان الفقراء الذين يتعذر عليهم دفع العلاج في القطاع الخاص أكثر الذين عانوا من هذا الوضع.

قيود على المزارعين وصيادي السمك

ورغم فتح معابر سوفا (أمام مواد البناء)، وكارني (أمام الحركة التجارية في الاتجاهين)، و"إيريز" (أمام العاملين في المنظمات الدولية وحالات الطوارئ الإنسانية). إلا أنه في وسط قطاع غزة، لا يزال خروج صيادي السمك إلى البحر مقيّدًا بمسافة لا تتعدى ثمانية أميال بحرية كحد أقصى عن الشاطئ. وفي جنوب قطاع غزة، لا تزيد المسافة المسموح بها على ثلاثة أميال بحرية كأقصى حد. وقد أسفر ذلك عن انخفاض في إنتاج قطاع صيد الأسماك.

كما تقلصت القيود على حركة التنقل في نابلس وبيت لحم مع فتح الطريق الرئيسي بين نابلس وشمال الضفة الغربية معظم الوقت في منتصف الشهر. إلا أن حالة غياب القانون ما زالت تتفاقم في نابلس.

أما بالنسبة للمزارعين، فمع حلول موسم قطف الزيتون في الأراضي الفلسطينية، يجد البعض منهم صعوبات في الوصول إلى أراضيهم المتاخمة للمستوطنات الإسرائيلية. وفي محافظة رام الله، منع الجيش الإسرائيلي مزارعين من التوجه إلى بساتينهم التي تضم خمسمائة شجرة زيتون بحجة خطر وقوع اشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين.

دعم الهلال الأحمر وتزويد المخازن الطبية المركزية

في هذه الأثناء، واصلت اللجنة الدولية تزويد المخازن الطبية المركزية بالأدوية والمستلزمات التي تطرح بعد استعمالها (لا تستعمل إلا مرة واحدة) ولاسيما في غزة من أجل سدّ الزيادة المتوقعة في الطلب. كما دعمت الأنشطة الطبية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ثاني أكبر هيئة فلسطينية تقدم الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية.

على صعيد آخر، دعمت اللجنة خدمات الطوارئ وغيرها من الأنشطة الطبية الأساسية التي تقوم بها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وسهلت حركة سيارات إسعاف الجمعية عند الاقتضاء، لاسيما أثناء عمليات توغل الجيش الإسرائيلي.

ومنذ أن بدأ الإضراب في القطاع الصحي، (ننشر في هذا الملف قراءة لتقرير مفصل في هذا الشأن)، تتابع اللجنة الدولية الوضع في المستشفيات الجراحية الحكومية في غزة والضفة الغربية وقد زوّدتها بالأدوية الحيوية والمستلزمات التي تطرح بعد استعمالها لمساعدتها على توفير خدمات الطوارئ الأساسية.

زيارات المحتجزين

ولا يزال برنامج اللجنة الدولية لزيارات العائلات جاريا في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، الأمر الذي يتيح لمئات الفلسطينيين زيارة أقاربهم في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية. فقد زارت اللجنة أكثر من تسعة آلاف ومائتي شخص تحتجزهم السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، وأتاحت لأكثر من مائتين وعشرة آلاف شخص من غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية زيارة أقربائهم المحتجزين في السجون الإسرائيلية، ونقلت أكثر من تسعة عشر ألف رسالة من رسائل الصليب الأحمر المتبادلة بين المحتجزين وأسرهم (رسائل شخصية قصيرة إلى الأقرباء الذين يتعذر الاتصال بهم)؛

مياه وأعلاف وطرود غذائية

وفي محافظة بيت لحم، قامت اللجنة الدولية بإعادة تأهيل ستة خزانات ماء تزود مائتين وخمسين شخصًا. وقد سمح هذا المشروع بتشغيل عدد من العمال الفلسطينيين لمدة ستين يومًا. ووزّعت اللجنة الدولية أيضًا علفًا للحيوانات تسلمه ثمانون شخصًا من قرى مختلفة.

أما بالنسبة للعائلات التي دمرت منازلها، فقد وزعت القماش المشمّع، والفرش، والبطانيات وغير ذلك من اللوازم المنزلية الأساسية ومنها الخيام (عند الضرورة)، على أكثر من ألف عائلة دمرت منازلها أو تعرضت لأضرار، كما وفرت المولدات والوقود وقامت بإنشاء شبكات المياه أو توسيعها أو إصلاحها لتزويد أكثر من 134 ألف شخص وبالأخص المتضررون منهم من العمليات العسكرية في غزة، وفي المدينة القديمة في الخليل وزعت اللجنة طرودًا من المواد الغذائية تكفي لمدة شهر واحد إلى 1 800 عائلة لاسيما إلى العائلات التي لا تستطيع مغادرة منازلها بسبب عمليات الإغلاق (تم إلى الآن توزيع أكثر من 200 37 طرد غذائي ونحو 300 5 مجموعة من مستلزمات النظافة، بالإضافة إلى ما يزيد على 157 طنًا من الطحين لصالح 250 1 عائلة معوزة)، كما تم تنظيم برامج لدعم سبل كسب العيش أتاحت لما يناهز 762 أسرة إيجاد وسائل جديدة لتوليد الدخل بالرغم من القيود على الحركة التي تفرضها عمليات الإغلاق والمستوطنات وحاجز الفصل في الضفة الغربية ●

بيت حانون

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تستنكر وقوع قتلى ومصابين مدنيين

في بيان لها خصص لما جرى من أحداث مأسوية في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة استنكرت اللجنة الدولية ما حدث نتيجة للهجوم الإسرائيلي على بيت حانون في شمال قطاع غزة، وفيما يلي نص البيان الصادر في نفس يوم الهجوم:

تستنكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقوع عدد كبير من القتلى والمصابين المدنيين نتيجة للهجوم على بيت حانون في شمال قطاع غزة اليوم وتدعو إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وصرح السيد "دومينيك شتيلهارت"، رئيس بعثة اللجنة الدولية في إسرائيل والأراضي المحتلة قائلًا: "إن اللجنة الدولية مرتاعة إزاء مقتل 21 شخصًا على الأقل من بينهم سبعة أطفال وسبع نساء وإصابة 58 آخرين على الأقل جروح بعضهم بالغة الخطورة نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية في بيت حانون في الساعات الأولى من 8 نوفمبر/تشرين الثاني". وقد فاجأ القصف المتكرر لقوات الجيش الإسرائيلي بعض الضحايا وهم نيام. ولحقت إصابات مباشرة بمبنيين مدنيين.

وتدعو اللجنة الدولية السلطات الإسرائيلية إلى تفادي مهاجمة المدنيين وحمايتهم واتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة عند القيام بالعمليات العسكرية، خاصة في المناطق المكتظة بالسكان. واستطرد السيد "شتيلهارت" قائلًا: "يجب ألا يدفع المدنيون ثمن النزاع لأن كل خسارة في الأرواح بين صفوف المدنيين تؤدي إلى إشعال فتيل النزاع أكثر وتولّد المزيد من الخسائر والمعاناة والأسى". وفي الأسبوع الماضي وحده قُتِل أكثر من 75 شخصًا نتيجة لعمليات الجيش الإسرائيلي في غزة.

إن القانون الدولي الإنساني يحظر بشدة الهجمات ضد المدنيين والممتلكات المدنية كما يقضي بالتمييز الصارم بين السكان المدنيين والأهداف العسكرية ●

الأسر الفلسطينية: إلى مزيد من الفقر والحرمان

عرض لتقرير
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

في نهاية خريف 2006، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإعداد تقرير عن الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، التي لوحظ أنها تتدهور يومًا بعد يوم من سيئ إلى أسوأ، في هذا التقرير رصدت اللجنة مظاهر هذا التدهور وما آلت إليه أحوال الناس. «الإنساني» تنشر هنا عرضًا لما جاء في هذا التقرير.

يكشف التحليل الراهن لمستويات الفقر ليس فقط عن التدهور في الوضع بعد وقف التمويل عن السلطة الفلسطينية، وإنما كذلك عن مناخ اجتماعي اقتصادي يسوء وعن تراجع فرص كسب العيش. ويعود هذا إلى عوامل عدة من بينها بناء حاجز الضفة الغربية واستمرار إجراءات التقييد التي تؤثّر في التجارة وفي حركة الناس والسلع في الضفة الغربية وغزة معًا منذ عام 2002.

تغيّرت حياة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية على نحو هائل منذ بدء الانتفاضة الثانية في سبتمبر/أيلول 2000. فقبل ذلك كان الاقتصادان الإسرائيلي والفلسطيني وثيقي الصلة، حيث عمل الكثير من الفلسطينيين في إسرائيل، وخاصة في قطاعي البناء والزراعة، وكان يتم تبادل كميات كبيرة من السلع.

وفي عام 2002 تدهور الحال أكثر في الضفة الغربية، حيث كان لانتشار الجيش الإسرائيلي وعمليات حظر التجوّل والإغلاق وغيرها من القيود على الحركة تأثير قاسٍ على كافة نواحي الحياة الفلسطينية. وإزاء هذا الوضع، أطلقت اللجنة الدولية برنامجها للإغاثة الريفية في الضفة الغربية، والذي قدّم المساعدة لثلاثين ألف أسرة في المناطق الريفية وأقام برنامج المساعدات بواسطة القسائم (الكوبونات) لصالح عشرين ألف أسرة في المراكز الحضرية. هكذا تمت مساعدة ما مجموعه خمسون ألف أسرة أو نحو ثلاثمائة ألف فرد.

وقد شهد عاما 2004 و2005 بعض التحسن في الوضع العام رغم أن مناطق محدّدة كثيرة، مثل مدينة نابلس ومحافظة جنين، ظلت تعاني اقتصاديًا. ونتيجة للقيود المستمرة على الحركة، قامت المناطق الواقعة جنوبي مدينة نابلس بتطوير مراكز حضرية صغيرة للحد من الآثار الشاملة لعمليات الإغلاق على التجارة وفرص الحصول على الخدمات الضرورية. وإذا كانت هذه المراكز الحضرية الناشئة تخدم بالأساس التجارة الزراعية، فإنها توفّر أيضًا مخازن للتجار الكبار. وتشير الوثائق المرجعية والمصادر الموثوق بها إلى أن تلك المراكز الحضرية الصغيرة غير قادرة على تعويض الخدمات التي توفرها مدينة نابلس.

إجراءات مجحفة وقيود مالية

إن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والمجتمع الدولي إثر انتخاب حكومة حماس في أول أبريل/نيسان 2006 كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد. وأفادت دراسة أجراها البنك الدولي في أبريل/نيسان 2006 أن وقف إسرائيل نقل الإيرادات في مارس/آذار وتشديدها للإجراءات الأمنية (بما في ذلك حالات الإغلاق) والقيود المتزايدة على حركة الناس والسلع وانخفاض تدفق المعونات الذي لوحظ في عام 2006 سوف يجلب ضررًا اقتصاديًا شديدًا للأراضي الفلسطينية في عام 2007. بل إن عام 2006 شهد بالفعل انخفاض نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٪27 وتراجع الدخل الفردي بنسبة ٪30. وهذا الانكماش المفاجئ في النشاط الاقتصادي يعد وفقًا للبنك الدولي معادلًا لكساد اقتصادي عميق.

وإلى حين ظهور القيود المالية التي فُرِضت مؤخرًا، كانت الضريبة على القيمة المضافة وتحويلات الجمارك ومدفوعات المانحين تشكّل ما يصل إلى ٪75 من ميزانية السلطة الفلسطينية. إن فقدان مصادر الدخل هذه إلى جانب رفض البنوك تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية في مارس/آذار 2006 قد قوّض على نحو خطير عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، وكانت الآثار الإنسانية لذلك قاسية. ففقدان رواتب السلطة الفلسطينية يؤثّر مباشرة على الاقتصاد المحلي الذي يعاني شح السيولة النقدية كما يؤثّر أيضًا على المجتمع بأسْره. وعلى امتداد الأراضي الفلسطينية يشار إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة بوصفها السبب الأوّل وراء انعدام الأمن.

تقويض التنمية في غزة

وفي غزة، أدى الدمار واسع النطاق الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في صيف 2006 إلى المزيد من تقويض التنمية. وعلى سبيل المثال، فإن تدمير محطة الطاقة الكهربائية في غزة قد زاد من اعتمادها على إسرائيل للحصول على الكهرباء. كما أضعف تخفيض صادرات غزة إلى إسرائيل القدرة الإنتاجية المحلية وحد من الإيرادات وزاد الاعتماد على الواردات من إسرائيل.

ووفقًا للبنك الدولي، سوف يتوقف تحقيق مستوى جيد من النمو الاقتصادي على استئناف إسرائيل تحويلها لإيرادات الضرائب والتراجع عن نظام القيود على الحركة المفروض حاليًا والإبقاء على قدرة العمالة على الوصول إلى إسرائيل أو زيادتها، فضلًا عن الإبقاء على معدلات عالية من الاستثمار من قِبَل المانحين وتدفق الاستثمارات الخاصة. وإنه لمن المشكوك فيه في أفضل الأحوال أن هذا كله سوف يتحقق مع نهاية 2006 وعلى امتداد 2007.

منهج التقييم

جرى هذا التقييم وفقًا للمبادئ الأساسية لنهج تقييم اقتصاد الأسرة. وينظر هذا النهج بعين الاعتبار إلى الدخل وأنماط الإنفاق واستراتيجيات التكيّف المتّبعة من قِبَل مختلف المجموعات وقدرة

REUTERS

هذه المجموعات على تحمل فترات الندرة والاختلالات الأخرى التي تعرقل توافر الموارد الأساسية.

جُمِعت المعلومات حول مختلف فئات مستويات الفقر بمساعدة عدة "مجموعات تركيز". وتشير الفئات إلى مجموعة من الأسر تشترك في النوع نفسه من القدرات وأوجه الضعف داخل "منطقة رزق" معيّنة. ويحصل أعضاء الفئة الواحدة على مستويات متماثلة من الدخل؛ وربما كانوا يملكون أصولًا متماثلة ويتبعون استراتيجيات تكيّف مماثلة ويواجهون تحديات مماثلة تتصل بأمنهم الاقتصادي. ويتمثّل أحد المبادئ الأساسية لنهج اقتصاد الأسرة في التعرّف على كل فئة من فئات مستويات الفقر وتحديد سماتها.

جرت نقاشات مع أبناء الأسر "الفقيرة" حول ظروف معيشتهم. وانصب التركيز خلال المقابلات المطوّلة على "أمثالهم من الناس" وليس على أسرهم ذاتها. ولما كان تكوين "مجموعات التركيز" صعبًا إلى حد كبير واقتضى التخطيط المسبق، فقد استعان التقييم بنقاشات "مجموعات التركيز" والزيارات إلى الأسر الفردية على حد السواء.

مناطق التقييم

تركز جهد التقرير على منطقتين: زراعية وحضرية على النحو التالي:

أ) المنطقة الزراعية: تكوّنت هذه المنطقة من مناطق زراعية في المحافظات الأربع الخاضعة للتقييم. والمناطق ليست متلاصقة جغرافيًا. وتعد الزراعة مصدر الرزق الرئيسي في هذه المنطقة، وتتضمن الأنشطة الاقتصادية الإضافية التجارة والعمل المياوم وغيره من أشكال العمل المدفوع في القطاعين الخاص والعام.

ب) المنطقة الحضرية: المناطق التي تتكوّن منها هذه المنطقة ليست متلاصقة كذلك. وترتبط أغلب فرص الدخل بالتجارة والعمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وتلعب بعض الأنشطة الزراعية دورًا مهمًا في سلفيت وبني نعيم.

وقد أجري التقييم في أربعة مواقع في قطاع غزة: مخيّم الشاطئ للاجئين والكرارة والمراسي في خان يونس وعريبة في رفح. وباستثناء المخيّم اعتمدت جميع هذه المناطق اعتمادًا واسعًا على الصيد أو الزراعة. وتضمنت مصادر الدخل الأخرى العمل في القطاع العام والأنشطة التجارية صغيرة النطاق.

تحليل مستويات الفقر

في الضفة الغربية، مثّلت الأسر "الفقيرة" قرابة 45–56٪ من السكان في المنطقة الزراعية و42–49٪ في المنطقة الحضرية. وكانت الأرقام المقابلة الخاصة بالأسر "شديدة الفقر" هي 14–18٪ و14—17٪.

وفي كلتا المنطقتين، حُدِّدت الأسر "الفقيرة" بأنها تلك التي تكسب ما بين 500 وألف شيكل (116–132 دولارًا) شهريًا و"شديدة الفقر" بأنها تلك التي تكسب أقل من 500 شيكل (116 دولارًا) شهريًا.

ورأت "مجموعات التركيز" أن الأسر في غزة كانت أفقر بشكل عام من تلك المقيمة في الضفة الغربية.

أما الأسر المصنفة على أنها "أيسر حالًا" في غزة فقد تراوح دخلها بين ألف و1500 شيكل (232–348 دولارًا). وقد استُخدم حد مماثل بالنسبة للأسر "متوسطة الحال" في الضفة الغربية، على حين أن الأسر "الأيسر حالًا" في الضفة حُدِّدت بأنها تكسب أكثر من ألفي شيكل (464 دولارًا) شهريًا.

وفي الوقت ذاته كانت مستويات الدخل النقدي للأسر "متوسطة الحال" في غزة مماثلة لتلك الخاصة بالأسر "الفقيرة" في الضفة الغربية، أي 500–1000 شيكل (116–232 دولارًا) شهريًا.

وفي جميع المناطق التي تم تقييمها، كانت غالبية الأسر "فقيرة" أو "شديدة الفقر". وقد مثّلت هاتان الفئتان قرابة 58–64٪ من المجتمع وقلّ دخلها عن 500 شيكل (116 دولارًا) شهريًا.

ولا تشمل هذه الدخول الدعم المقدّم من الأقارب أو المساعدات الرسمية أو غير الرسمية، والتي تشكّل مصادر إضافية للدخل النقدي والعيني على السواء.

مصادر الدخل وأنماط الإنفاق

تراوحت مصادر دخل "الفقراء" و"شديدي الفقر" من أسرة إلى أخرى وبين منطقة وأخرى. وقد شملت هذه المصادر ما يلي:

● العمل المياوم: هو العمل الذي يدوم لفترة أقصاها ستة أيام مقابل أجور تتراوح بين 70 و100 شيكل للعمال المهرة و30 و50 شيكلًا للعمال غير المهرة.

● الزراعة صغيرة النطاق: الأسر المالكة أو المستأجرة لقطع صغيرة من الأرض أو العاملة بنظام المزارعة كانت عادة ضمن المستويات العليا لفئة الدخل هذه. ووفقًا لإمكانيات التسويق والأسعار كان بوسعها بسهولة الانتقال إلى شريحة "الفقراء المتوسطين".

● التجارة الصغيرة: شدّدت أغلب "مجموعات التركيز" على الزيادة الواسعة في الدكاكين الصغيرة وأنشطة الباعة المتجولين. وقد كان نشاط الباعة المتجولين (في الفواكه والسجائر والبن والخضروات بالأساس) أوسع انتشارًا بكثير في المناطق الحضرية.

● الائتمان والهدايا: من المتاجر أو الأقارب أو الأصدقاء.

● التوظّف في القطاعين العام والخاص: كان موظّفو السلطة الفلسطينية (حديثو التوظّف وعمال النظافة والسعاة) في قمة هذه الشريحة. وكثيرًا ما أضافوا إلى دخولهم عن طريق فتح الدكاكين الصغيرة أو الانخراط في نشاط زراعي صغير، وكان مرجحًا أن ينتقلوا إلى شريحة "الفقراء المتوسطين".

وفي جميع المناطق التي تم تقييمها كان شراء الطعام يمثّل أكبر مجالات الإنفاق، حتى في المناطق الريفية. وكان زيت الزيتون والمنتجات الحيوانية والخضروات المواد الرئيسية التي تنتجها الأسر، لا لنفسها فحسب وإنما للبيع في المنطقة الريفية كذلك.

وتشتري الأسر الفقيرة طعام القوت الأساسي بشكل رئيسي.

هذا وقد تم تخفيض نفقات النظافة في كل مكان. وفي المناطق المنتجة للزيتون فُضِّل اللجوء إلى الصابون المصنوع محليًا.

أما نفقات التعليم فقد قُدِّرت بـ250 شيكلًا (58 دولارًا) للطفل في السنة؛ وتضم كل أسرة معيشية في المتوسط ثلاثة أطفال في المدارس. وإذا كانت السلطة الفلسطينية قد خفّضت الرسوم المدرسية إلى 30 شيكلًا (سبعة دولارات)، فإن عبء توفير اللوازم المدرسية ظل كبيرًا بالنسبة لأفقر الأسر.

وكان غاز الطهي مستخدمًا في أغلب الأسر لكنه استُبدل بحطب الوقود والكيروسين.

ولم يشكل الإسكان مصدرًا مهمًا للإنفاق في المنطقة الريفية لأن ما يزيد على 90٪ من أسر تملك مساكنها ولم تكن بحاجة إلى دفع إيجار. غير أن هذا كان اعتبارًا مهمًا في المنطقة الحضرية.

وإضافة إلى ذلك، فإن أغلب الأسر "الفقيرة" لم تدفع مقابل المياه والكهرباء سوى حينما راحت البلدية تهددها بقطع إمدادها بهاتين الخدمتين. وعلى وجه الإجمال لم يحدث هذا سوى في "يعبد" حيث انقطع التيار الكهربائي بالفعل عن 21 أسرة معيشية "فقيرة". ونتيجة لذلك كانت هناك حاجة إلى تحصيص المياه.

إن الأسر "الشديدة الفقر" لم تستطع تلبية احتياجاتها في ظل المستوى الراهن للدخول من دون الإضرار برفاهها. والواقع أنها تعتمد بشدة على المساعدة المقدمة من إدارة الشؤون الاجتماعية والأقارب والمنظمات الإنسانية مثل برنامج الغذاء العالمي والأونروا. وفي مدينة نابلس القديمة أفيد أن سبعين في المائة من الأسر كانت تتلقى المساعدة المنتظمة في شكل مواد غذائية تضاف إليها أموال نقدية، غير أن هذا النوع من المساعدة ربما كان قد انخفض في ظل الأزمة المالية الراهنة.

آليات التكيّف

لجأت الأسر "الفقيرة" و"شديدة الفقر" إلى عدد من آليات التكيّف في المناطق المختلفة التي خضعت للتقييم. وشملت هذه الآليات ما يلي:

● تنويع مصادر الدخل: زراعة الخضروات أو الزيتون وتربية بعض الخراف أو الدجاج وإدارة الدكاكين الصغيرة.

● وأحيانًا ما راح واحد أو اثنان من أفراد الأسرة يبحثان عن فرص العمل إما في البناء أو الزراعة. كما سعت النساء بشكل متزايد للعمل في التنظيف وأقبل الأطفال على بيع الحلوى في الشوارع.

● ورغم صعوبة التعبير عن الظاهرة بالأرقام، فقد استفادت الأسر "الفقيرة" من دعم الأقارب الآتي من الخارج أو من الأقرباء الأيسر حالًا في الداخل. بيد أن هذا الدعم كان أكبر في المناطق الريفية منه في الحضر حيث تنتشر صلات الرحم في القرى الصغيرة سواء عن طريق الولادة أو المصاهرة. ولكن من الجائز أن يكون الدعم الآتي من الخارج ومن القرى العربية الإسرائيلية (على الجانب الآخر من حاجز الضفة الغربية) قد انخفض بتفعل القيود على العلاقات المصرفية بين المؤسسات الفلسطينية والإسرائيلية.

● بيع المساعدات الإنسانية: شوهد هذا بشكل رئيسي في مخيّم الشاطئ وشمل بيع الطعام ومواد المعونة الأخرى.

● الحصول على القروض أو الائتمان.

● بيع الممتلكات، بما في ذلك الأصول الإنتاجية مثل الأراضي الزراعية.

● التحوّل نحو سلع أرخص وشراء السلع بكميات أصغر في بعض الأحيان واللجوء المتزايد إلى بدائل وقود الطهي وتخفيض النفقات إلى الحد الأدنى.

● تأجيل بدء الدراسات الجامعية: كان الطلاب المقبولون في الجامعات يؤجلون التحاقهم بها لكي يسهموا في زيادة دخل أسرهم أو يعملوا ويدّخروا المال الكافي لسداد نفقات دراستهم.

● التسول والسرقة: لوحظ أثناء نقاشات "مجموعات التركيز" أن ثمة زيادة صغيرة في هذه الأنشطة.

موظّفو السلطة الفلسطينية

كان وضع موظّفي السلطة الفلسطينية محل اهتمام "مجموعات تركيز" عديدة، حيث راحت الظروف لهؤلاء الموظّفين تتدهور على نحو مطرد إذ لم يتلقوا سوى راتب شهرين منذ فبراير/شباط 2006.

وأبرزت النقاشات أن موظفي السلطة الفلسطينية من ذوي المراكز المتوسطة والإدارية العليا كان يُنْظر إليهم بوصفهم يندرجون في فئة "الأيسر حالًا" على النقيض من الموظّفين المعتمدين على مصادر الدخل غير المنتظمة. ومن الواضح أن فرصهم كانت أكبر في الحصول على الائتمان من المتاجر وقروض البنوك مقارنة بصغار الموظّفين.

وأشارت التوقعات إلى اتجاه وضع موظّفي السلطة الفلسطينية نحو التدهور أكثر، أما عن مقدار هذا التدهور فإنه يتوقف على عوامل عدة:

● ما إذا كان موظّفو السلطة الفلسطينية سيظلون يتلقون حصصًا من رواتبهم على فترات منتظمة، وهو ما من شأنه تعويض بعض الديون التي ربما كان وضعهم قد جلبها عليهم ومن ثم السماح لهم بالاعتماد على المستويات الراهنة لائتمانهم.

● ما إذا كانت الأجور المتأخرة سوف تدفع بالكامل في المستقبل القريب، وهو ما من شأنه ضمان سداد القروض والديون.

المقارنة بخط الفقر

قدّر تقرير صادر عن برنامج الغذاء العالمي أن 79٪ من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر على النحو الذي يعرّفه به البنك الدولي ـ 2,3 دولار للشخص يوميًا. وقد نسب التقرير ذلك إلى "الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية والكساد الاقتصادي الهائل".

وإضافة إلى ذلك بيّن تقييم اللجنة الدولية في 2002/2003 أن الوظائف المفقودة بعد الانتفاضة وسياسة التقييد المنفّذة في ذلك الوقت أوجدت وضعًا، اضطر معه نحو ستين إلى سبعين في المائة من الأسر في المناطق الحضرية والريفية على السواء في الضفة الغربية إلى العيش بأقل من ألف شيكل (232 دولارًا) شهريًا.

ويكشف التحليل الراهن لمستويات الفقر ليس فقط عن التدهور في الوضع بعد وقف التمويل عن السلطة الفلسطينية وإنما كذلك عن مناخ اجتماعي اقتصادي يسوء وعن تراجع فرص كسب العيش. ويعود هذا إلى عوامل عدة من بينها بناء حاجز الضفة الغربية واستمرار إجراءات التقييد التي تؤثّر في التجارة وفي حركة الناس والسلع في الضفة الغربية وغزة معًا منذ عام 2002.

وفي كل من غزة والضفة الغربية رأى الأهالي أنهم صاروا أفقر مع مرور الوقت. وقد قدّر الأهالي الذين جرت مقابلتهم قبل الانتفاضة أن ما يزيد على خمسين في المائة من الأسر في الضفة الغربية كانت تكسب أكثر من ألفي شيكل (464 دولارًا) شهريًا. وإضافة إلى ذلك، فإن حدود الثروة (من حيث الدخل النقدي) المستخدمة لتعريف فئة "الأيسر حالًا" كانت أعلى كثيرًا قبل الانتفاضة منها في 2003 و2006.

وقبل الانتفاضة كانت الأسر "الأيسر حالًا" تجني أربعة آلاف شيكل (928 دولارًا) مقارنة بألفي شيكل (464 دولارًا) و1500 شيكل (348 دولارًا) شهريًا في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي في 2006.

ومع تغيّر الطريقة التي صار الأهالي ينظرون بها إلى الثروة حيث صار المعيار هو ما إذا كان بوسع الأسر تلبية احتياجاتها الأساسية، فقد راحت غزة تُظهر مستويات مرتفعة للغاية من الفقر. وفي هذا التقييم وجدنا أن 58–64٪ من الأسر في غزة يقل دخلها عن 500 شيكل (116 دولارًا) شهريًا.

وقد تبيّن أن نحو 45–56٪ و14–18٪ على التوالي من الأسر في المنطقة الزراعية للضفة الغربية تندرج في فئتي "الفقر" و"الفقر الشديد" على التوالي.

إن حد الفقر الذي يحدّده البنك الدولي بـ2,3 دولار للفرد يوميًا يعادل 1863 شيكلًا (414 دولارًا) شهريًا لأسرة من ستة أفراد. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الأسر في المناطق التي خضعت للتقييم تقع تحت خط الفقر بكثير إذا ما أُخِذ في الاعتبار دخلها النقدي فحسب.

وكما ذكر سلفا، فعادة ما تضيف تلك الأسر "الفقيرة" إلى دخلها النقدي عن طريق اللجوء إلى آليات مختلفة للتكيّف مثل تلقي الدعم من الأقارب والحصول على الائتمان أو القروض وبيع الأصول. بيد أن آليات التكيّف هذه، والتي كان من شأنها أن ترتفع بمستويات الدخل وصولًا إلى الحد الذي يعرّفه البنك الدولي، كانت شحيحة للغاية، وخاصة في غزة.

الاستنتاجات

يبيّن التقييم أن الأمن الاقتصادي للأسر الفلسطينية استمر في التآكل بعد الانتفاضة الثانية، بغض النظر عن بعض التحسّن في عام 2005.

وراح عدد متزايد من الأسر في قطاع غزة والضفة الغربية على السواء يتعرّض للإفقار. بل إن غالبية الأسر في كلتا المنطقتين انحدرت إلى فئتي "الفقر" و"الفقر المدقع".

وكان الوضع آسوأ كثيرًا في غزة حيث يعتمد الاقتصاد بشدة على عوامل خارجية. وتشمل هذه العوامل:

أ. القيود المتزايدة على حركة الناس والبضائع، وهو ما تترتب عليه الآثار التالية:

● الحد من قدرة العمال الفلسطينيين على الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلية.

● الحد من منافذ الأسواق للإنتاج الزراعي، سواء داخل الضفة الغربية وغزة أو خارجهما، وهو الأمر الذي هبط بالأسعار لأسفل. وبلغ الوضع ذروته بأن صار المزارعون عاجزين عن سداد قروضهم مما قلّل من استخدام الأرض لزراعة المحاصيل.

ب. الدفع غير المنتظم لأجور الموظّفين بعد توقف التمويل عن السلطة الفلسطينية في مارس/آذار 2006.

ج. القيود المتزايدة على الصيد. ووفقًا لاتحاد الصيادين في غزة والمراسي، فإن المنطقة التي يسمح فيها بالصيد قد تقلصت إلى أقل من ميل بحري واحد من الشاطئ، على حين أن الحد السابق كان ثمانية إلى عشرة أميال بحرية.

لقد قوّضت هذه العوامل بشدة قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية دون اللجوء إلى المساعدات الخارجية. ومتى كانت هذه المساعدة غير منتظمة أو غير ملائمة، فقد اضطرت الأسر إلى الحد من نفقاتها الأساسية إلى مستويات من شأنها تهديد رفاهها على المدى الطويل ●

تراجع الخدمات الصحية الحكومية في الضفة الغربية

مقتطفات من تقرير للجنة الدولية

في الخامس عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بنشر تقرير ثانٍ عن الأوضاع الصحية المتدهورة بالضفة الغربية. وذلك بفعل إضراب موظفي السلطة الصحيين، الذين لم يتلقوا رواتبهم لستة أشهر متتالية. «الإنساني» تعرض هنا أيضًا لهذا التقرير.

في الثالث والعشرين من أغسطس/ آب الماضي، أضرب الموظفون الصحيون في السلطة الفلسطينية عن العمل احتجاجًا على عدم صرف رواتبهم لستة أشهر. وفي غزة، لم يشهد الإضراب الأهمية التي شهدها في الضفة الغربية واستمر توفير الخدمات الصحية بنسبة ٪80 تقريبًا. ومنذ شهر تموز/يوليو، يقدم الاتحاد الأوروبي، بموجب الآلية الدولية المؤقتة، إعانات اجتماعية توازي نسبة مئوية من رواتب العاملين الصحيين. وقد مدّد هذا الإجراء حتى نهاية عام 2006. إلا أن العاملين الصحيين يطالبون بدفع رواتبهم كاملة وبمفعول رجعي قبل استئناف عملهم. وقد أصبح الآن دخول السكان إلى المستشفيات وعيادات الرعاية الصحية الأولية أمرًا في غاية الصعوبة. ويحاول هذا التقرير تصوير الوضع الذي يسود اليوم في مستشفيات وزارة الصحة في الضفة الغربية والعواقب الناجمة عن وقف التمويل والإضراب في القطاع الصحي والتي أثرت –وتستمر في التأثير– على السكان.

وقد زارت الفرق الصحية التابعة للجنة الدولية عشرة مستشفيات جراحية تابعة لوزارة الصحة في الفترة بين 22 أيلول/ سبتمبر و11 تشرين الثاني/نوفمبر. كما زارت كافة المستشفيات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والمستشفى الوحيد التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وبعض المستشفيات الخاصة والخيرية لمعرفة أين يذهب حاليًا المرضى للحصول على الخدمات الاستشفائية. ويقدم التقرير وصفًا نوعيًا يستند إلى الملاحظات والمقابلات التي أجريت مع موظفي المستشفيات. ويقارن التحليل الكمي بين أنشطة المستشفيات عام 2005 والأنشطة منذ بداية الإضراب. ومع أن وزارة الصحة قدمت بعض الإحصاءات، إلا أن مساهمتها المحدودة خير دليل على التراجع الذي يشهده النظام. وفي الحالات التي تعذر فيها الحصول على إحصاءات من وزارة الصحة، حاولت اللجنة الدولية الحصول على المعلومات ذات الصلة مباشرة من المستشفيات المعنية، ثم قابلت هذه المعلومات بتلك التي كانت قد حصلت عليها من وزارة الصحة.

AFP

ويشدد التقرير بشكل خاص على المستشفيات. ولكن، توخيًا لتصوير الوضع السائد في عيادات الرعاية الصحية الأولية، طُرحت أسئلة على جميع من جرى معهم الحديث حول مرافق الرعاية الصحية الأولية المتاحة والعاملة.

تدهور الخدمات الصحية بالمستشفيات

في دعوتها للإضراب أعطت النقابات تعليمات حول تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي أدت إلى تراجع تدريجي في توفير الخدمات في كل من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية الحكومية. ففي الثالث والعشرين من أغسطس/ آب، قامت المستشفيات بإقفال أقسام الاستشارات الخارجية؛ وبالتوقف عن إجراء العمليات الجراحية غير الطارئة؛ والتوقف عن قبول حالات الطوارئ في المستشفيات؛ وإقفال مراكز الرعاية الصحية الأولية.

وفي الأسابيع التي استمر خلالها الإضراب، تم توقيف أقسام الولادة العادية عن العمل. فلم تقبل إلاّ النساء الحوامل في مرحلة المخاض الأخيرة (أي عندما يتراوح تمدد عنق الرحم بين 5 و6 سنتيمترات أو ما يزيد عن ذلك)؛ كما تم إخراج كافة المرضى المسنين والذين يعانون من أمراض مزمنة، مع استمرار الأقسام المتخصصة (قسم الأورام السرطانية وقسم غسل الكلى) في العمل في المستشفيات المرجعية الرئيسية. وفي الخامس عشر من أكتوبر / تشرين الأول لم تعد تقبل إلاّ الحالات الطارئة القصوى. وارتهن قبول الحالات الطارئة القصوى بما يقرره المسؤول الطبي الذي يستقبل المريض. ويبدو أن بعض المستشفيات تظهر مرونة أكبر من غيرها فيما يتعلق بتنظيم الإضراب؛ كما لم يعد يسمح بدخول المستشفيات إلاّ لعدد من الموظفين هم تحت الطلب. وفي السابع من نوفمبر/ تشرين الثاني أعطت النقابة تعليمات بإقفال غرف الطوارئ في المستشفيات والتوقف عن استقبال النساء الحوامل؛ كما أقفلت مراكز الرعاية الصحية الأولية المتبقية أبوابها.

نتائج أخرى

كان ضمن النتائج الأخرى المصاحبة لهذه الأحداث أن صار انتقال الموظفين إلى المستشفيات ومنها أمرًا صعبًا بسبب عدم تمكنهم من دفع كلفة مواصلاتهم. وقد تم اللجوء إلى إجراءات بديلة تكييفية ومنها استخدام سيارات الإسعاف وتجميع الموظفين وتقاسم نفقات التنقل؛ منها أن صار المتعهدون يوفرون الطعام إلى مرضى المستشفيات والموظفين في الخدمة بالدين. وفي بعض المستشفيات، قدم الأهالي دعمًا إضافيًا؛ وقد •••

ظل الموظفون متواجدين في كافة غرف الطوارئ، إلاّ أنّ بعض هذه الغرف أطفأت أضواءها وأقفلت أبوابها. كما وضعت مستلزمات الطوارئ في مستشفى واحد وأقفل عليها؛ وأصبحت كل غرف الطوارئ خالية من المرضى ما عدا غرفة واحدة.

تهديدات وانعدام أمن

تلقت أربعة مستشفيات من أصل عشرة تهديدات من المرضى ومن أقاربهم لأنها رفضت استقبالهم؛ كما سادت حالات من التوتر الشديد بين الموظفين في بعض المستشفيات، ومرد ذلك تضارب الآراء حول تحديد فئة حالات الطوارئ القصوى المسموح باستقبالها، علمًا أنّه لم يتم تزويد الموظفين بتعريف واضح "لحالات الطوارئ القصوى"؛ وألحق أقارب أحد المرضى الذي لم يتم استقباله أضرارًا بسيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

وزارة الصحة

جاء في التقرير أن وزارة الصحة تقدم خدماتها إلى حوالي 4 ملايين مواطن (2,7 منهم في الضفة الغربية) وتغطي أكثر من ٪60 من مرافق الرعاية الصحية الأولية وأكثر من ٪60 من مجموع الأسرّة في المستشفيات العامة و٪47 من مجموع الأسرّة في قسم الولادة. كما تغطي وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية ٪65 تقريبًا من احتياجات الصحة العامة؛ إذ يتم استقبال 35 ألف مريض شهريًا في المستشفيات، منهم 23 ألفًا (أي ما يوازي ٪64,5) في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة؛ كما يتلقى شهريًا 85 ألف مريض خارجي رعاية متخصصة في المستشفيات، منهم 62 ألفًا (أي ما يوازي ٪73,5) في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة؛ ويخضع 11 ألف مريض لعمليات جراحية شهريًا، منهم 8 آلاف (أي ما يوازي ٪72,5) في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة؛ كما تُجرى 9 آلاف حالة ولادة منها 5 آلاف (أي ما يوازي ٪55) في المستشفيات التابعة لوزارة الصحة ومرافق الرعاية الصحية الأولية (منظمة الصحة العالمية، 2006).

المنظمات غير الحكومية

توفر المنظمات غير الحكومية ٪31 من الأسرّة في المستشفيات العامة و٪26 منها في أقسام الولادة. كما تدير الأونروا ٪1,8 من أسرّة المستشفيات و٪2 من أسرّة أقسام الولادة؛ وتغطي المنظمات غير الحكومية ٪11,7 من الخدمات الصحية التي تحتاج إليها الأسر الفلسطينية؛

الفقراء هم أكثر المتضررين مما يحدث بالقطاع الصحي، فالرعاية الصحية لم تعد متاحة حاليًا إلا مقابل دفع تكاليفها في القطاعين الخاص والخيري.

وتصل نسبة الحاجة إلى الخدمات الصحية التي توفرها المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية إلى ٪13,3. واستنادًا إلى بيانات وزارة الصحة، تغطي المنظمات غير الحكومية ٪30 من خدمات الرعاية الصحية الأولية و٪31 من أسرّة المستشفيات (وزارة الصحة، 2003)؛ ويبدو أن الأسر ذات مستويات الدخل الأعلى تلجأ بشكل خاص إلى الخدمات الصحية التي توفرها المنظمات غير الحكومية؛ وتغطي المستشفيات الخاصة ما تبقى من أسرّة خاصة بقسم الولادة (حوالي ٪20)؛

ملاحظات وتوقعات

• المستشفيات التي تستقبل أكبر عدد من المرضى تضم الاختصاصات التالية: الأورام السرطانية وغسل الكلى والتلاسيميا (فقر الدم البحري)؛

• بعض الحالات الطارئة لا يسمح لها بالدخول إلى أقسام الطوارئ؛

• مع الزيادة في عدد الولادات التي تشهدها المستشفيات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وبعض المستشفيات الخيرية، من المستبعد أن تتمكن هذه المستشفيات من استقبال جميع الحالات التي تصل عادة إلى المستشفيات الحكومية. كما ذكر البعض أن نساء يلدن في عيادات خاصة لا تخضع لمعايير السلامة (مقارنة بالعناية التي يتم توفيرها في المستشفيات) أو يجدن أنفسهن مرغمات على التوليد في منازلهن ولا تتاح لهن أي مساعدة متخصصة وإن وجدت فتكون محدودة جدًا. ومن المتوقع أن تؤدي مثل هذه الممارسات إلى زيادة في الأمراض التي تصاب بها الأمهات وأطفالهن أو في نسبة الوفيات.

• سجلت زيادة في نسبة الوفيات في مستشفيين لوزارة الصحة في أيلول/سبتمبر (من ٪2,1 إلى ٪3,7 في المستشفى الأول ومن ٪1,3 إلى ٪3,6 في الثاني)؛

• بالرغم من وضع قوائم بالعمليات الجراحية غير الطارئة، من المتوقع أن يتسبب الإضراب بتحويل بعض الحالات إلى حالات طارئة، ومن شأن ذلك أن يزيد من خطر حالات الاعتلال والوفيات؛

• يغير المرضى وجهة نظرهم فيما يتعلق بالحاجة إلى الرعاية الصحية وطلبها.

المرضى يلزمون منازلهم

أشار محاورو اللجنة الدولية بشكل مستمر إلى أن المرضى أصبحوا يلزمون منازلهم حتى آخر دقيقة، وبالتالي صاروا يصلون إلى المستشفى في حالة أشد خطورة من قبل؛ كما صار بعض المرضى يلجأ إلى الخدمات الصحية البديلة: الطب التقليدي أو العيادات الخاصة أو الوصفات من غير المتخصصين؛ إضافة لأن المرضى غير القادرين على الدفع صاروا يفضلون ألا يكشف أمرهم برفض العيادات الخاصة استقبالهم؛

وأورد التقرير أن إقفال كل أقسام الاستشارات الخارجية وتوقف الكشف الروتيني للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة إضافة لتوقف المعاينة السابقة للولادة والتالية لها، وكذلك توقف عمليات الوقاية الصحية من شأنه أن يزيد من نسب الاعتلال والوفيات؛

كما لاحظ التقرير أنه من المستحيل لخدمات المنظمات غير الحكومية ووكالة الأونروا وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مجتمعة أن تحل محل الخدمات التي توفرها مستشفيات وزارة الصحة (أسرّة غير كافية وقدرة محدودة والتركيز على التوليد والطب النسائي وطب الأطفال)، فيما أصبحت عدم مقدرة الكثير من المرضى على دفع ما تطلبه المنظمات غير الحكومية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تشكل عائقًا أمام اللجوء إلى هذه الخدمات؛

ولاحظ أيضًا أن التعليمات الجديدة التي أصدرتها نقابات العمال في 7 تشرين الثاني/نوفمبر زادت من تراجع ما بقي من خدمات يمكن توفيرها، فقد أصبحت المستشفيات والمراكز الموجودة التي توفر الرعاية الصحية الأولية (تلقيحات وتوفير أدوية معينة لعلاج الأمراض المزمنة) مقفلة فعليًا، كما تراجع عدد المرضى الذين يعالجون داخل المستشفى بشكل مطرد في عشرة مستشفيات حكومية في الضفة الغربية، وقد انخفض هذا العدد من 223 مريضًا في 7 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 144 مريضًا في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، ويشكل ذلك نسبة صارخة بلغت ٪18,5 من متوسط عدد المرضى داخل المستشفى لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005. وأن من شأن ذلك أن يغلق المستشفيات الحكومية بشكل كامل.

عيادات وزارة الصحة

أورد التقرير أيضا أنه مع مرور الوقت، من المتوقع أن يحدث تراجع في نسبة التلقيح التي تقدر حاليًا بـ ٪98، الأمر الذي سيجعل الأراضي الفلسطينية تشهد عودة ظهور أمراض من الممكن الوقاية منها؛ كما لم يتم الكشف والمتابعة بانتظام للأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة (بمن في ذلك المصابون بمرض السكري من النوع 2، والذين يعانون من السرطان وأولئك الذين يحتاجون إلى غسل الكلى أو يعانون من الأمراض الأيضية (التغيرات الغذائية في الجسم، إلخ). ومنذ صدور التعليمات الأخيرة لنقابات العمال، لم تعد هناك خدمة مجانية لهؤلاء المرضى؛ إضافة إلى توقف كافة خدمات الرعاية المقدمة قبل الولادة وبعدها ومن شأن ذلك أن يؤدي بلا شك إلى زيادة في حالات حمل "خطيرة" غير مكشوف عنها.

الفقراء هم المتضررون

مما لا شك فيه أن الإضراب سيؤدي إلى معاناة نسبة كبيرة من سكان الضفة الغربية من عدم تمكنهم من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، ومنها الرعاية الصحية الأولية (الرعاية قبل الولادة وبعدها والتلقيحات) والرعاية العلاجية (حالات الطوارئ والأمراض المزمنة). وسيكون الفقراء من أكثر المتضررين، ذلك أن الرعاية الصحية لم تعد متاحة حاليًا إلا مقابل دفع تكاليفها في القطاعين الخاص والخيري.

من جانبها، عززت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنشطة المساعدة التي تقوم بها، استجابة للاحتياجات المتزايدة في المجال الصحي والتي نتجت عن وقف التمويل الذي فرضته المجموعة الرباعية وإسرائيل على السلطة الفلسطينية. وقد دعمت اللجنة الدولية، بشكل خاص، أربعة مستشفيات و30 مركزًا للرعاية الصحية الأولية تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما دفعت رواتب الطاقم الطبي العامل في الجمعية. بالإضافة إلى ذلك، سعت اللجنة الدولية إلى تخفيف النقص الحاد الذي تعاني منه قطاعات وزارة الصحة المعنية بتوفير الأدوية والمستلزمات المعدة لاستخدام واحد. وفي أغسطس/ آب، استهلت اللجنة الدولية عملية دعم لكافة المستشفيات الجراحية التابعة لوزارة الصحة من خلال تزويد مخازن الأدوية المركزية في غزة والضفة الغربية بالأدوية والمستلزمات المعدة لاستخدام واحد. وتخصص هذه الأدوية تحديدًا لعلاج حالات الطوارئ ●

شهادة طبيب

مخاطر تهدد الرعاية الصحية

أدلى الدكتور حسام جوهري، مدير مستشفى نابلس، بشهادة نشرت على موقع اللجنة الدولية الإلكتروني يصف فيها المخاطر التي أصبحت تعترض عمل الرعاية الصحية بالضفة الغربية مع تدهور الأوضاع الأمنية.

يقول الدكتور جوهري: "يتعرض فريق العمل لتهديدات من أشخاص يريدون تخطي الآخرين ممن ينتظرون دورهم لتلقي الرعاية الصحية. وهي تهديدات يمكن أن تحدث في أي وقت كان. فإذا كان أحدهم غاضبًا، يبدأ بتكسير الأشياء في المستشفى. إنهم يكسرون حتى الأبواب، وما كان لهذا أن يحصل لو كان لدينا شرطة تقوم بعملها، لكن قوات الأمن الفلسطينية مشلولة. ولا وجود للأمن هنا".

في شهادته ذكر أنه اختطف شخصيًا عام 2003 وتعرضت سيارات زملائه لإطلاق نار من أشخاص لم يكونوا راضين عن الخدمات الصحية. ومنذ حوالي شهر، تم اختطاف طبيب يبلغ من العمر ستين عامًا وكان هدف الاختطاف تسريع الحصول على الرعاية الصحية. وتم الإفراج عن الطبيب بعد بضع ساعات واعتذر الزعماء المحليون عن الحادثة. كما أكد أن أفراد الفريق الطبي قلقون وبعضهم أصبح ساخطًا على هذه الأحوال المتردية ومنهم من ترك الضفة الغربية بسبب الخوف أو تردي الأوضاع الاقتصادية.

ومن المخاطر التي تواجه العاملين أيضًا، ذكر أنه توجد في المستشفى ثلاثة لحفظ الجثث مما يجعل منها نقطة انطلاق لمسيرات التشييع التي قد تطلق فيها النيران في الهواء عندما يكون سقوط الضحايا ناجمًا عن مواجهات عنيفة. وفي هذه الأيام، نرى الطريق المؤدي إلى المستشفى ومواقف السيارات مفروشًا بفوارغ الرصاصات المستخدمة.

أما عن انتظام العمل فيقول: "حتى المجيء إلى مكان العمل صار مشكلة بحد ذاته، فأكثر من نصف العاملين معه وعددهم 308 يعيشون خارج مدينة نابلس وهذا يعني أن عليهم أن يمروا عبر واحدة من نقاط تفتيش الجيش الإسرائيلي المحيطة بالمدينة. لذا قد يستغرق المشوار الذي تتراوح مسافته من 6 إلى 8 كيلومترات من القرى المحيطة بنابلس دقائق أو ساعات، حسب الأيام، وفي بعض الأحيان تكون نقاط التفتيش بكل بساطة مغلقة. المشكلة أننا لا نعرف أبدًا كم يستغرق المشوار إذ أن ذلك يتوقف على الوضع الأمني ومزاج الجنود". ويضيف: "إنني وزملائي نعمل في ظروف صعبة منذ ست سنوات. نحن جاهزون للعمل لكننا قد لا نكون قادرين على ذلك إن استمر الوضع على ما هو عليه". وإلى جانب الوضع الأمني المتدهور، أشار الدكتور جوهري إلى عدم دفع الرواتب الذي أدى إلى إضراب موظفي القطاع العام ومن بينهم العاملون في قطاع الرعاية الصحية ومعظم العاملين في المستشفى.

مستشفى الرفيدية الذي يبلغ عدد أسرّته 165 سريرًا هو المستشفى الجراحي المركزي لشمال الضفة الغربية ويحتوي على عدد من التجهيزات، كوحدة الحروق، لا وجود لمثيلها في كل الضفة الغربية. ويقول الدكتور جوهري إن المستشفى يعمل عادة بنسبة ٪85 من قدراته. أما اليوم فإنه يعمل بنسبة تقل عن ٪20 بسبب الإضراب ويعترف بأنه يعمل الآن دون مستوى الخدمات الصحية الأساسية.

ومنذ أن أقدم المجتمع الدولي على وقف تمويل السلطة الفلسطينية في شهر مارس/ آذار الماضي، تلقى العاملون في المستشفى كغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية ثلاث سلف تعادل 60 ٪ من رواتبهم الشهرية. وقد تم دفع هذه السلف عبر الآلية الدولية المؤقتة التي وضعها الاتحاد الأوروبي. لكن هذه الآلية الدولية المؤقتة غير كافية كما يقول الطبيب، فهي تعمل لشهر واحد ثم تتوقف ثم تستأنف وهي لا تسمح لنا بالعمل بقدرتنا التامة. فقد انقطعت الرواتب في شهر مارس/آذار لكن الفريق انتظر حتى شهر سبتمبر/ أيلول قبل المبادرة بالإضراب. إنهم محبطون لكنهم لا يزالون راغبين في مساعدة المرضى". أما عن تصوره للخروج من الحالة الراهنة فيقول: "يجب معالجة المرضى بمعزل عن السياسة، لكنني متشائم. ليس الذنب ذنب المريض وهناك معاناة من الطرفين. صحيح أن علينا توفير الخدمات لكن أفراد الفريق محقون في مطالبتهم برواتبهم" ●

دارفور : أزمة تراوح مكانها!

منذ اندلاع هذه الأزمة في أبريل 2004 يظل السكان المدنيون في منطقة دارفور بالسودان يعانون آثار العنف المتواصل بين القوات الحكومية ومجموعات المعارضة المسلّحة. وقد ترتّب على النزاع الذي اتسم بكمٍّ مرعب من انتهاكات القانون الدولي الإنساني أن اضْطُرَّ ما يربو على المليون شخص إلى ترك ديارهم إلى المنافي ومآوي النزوح ومخيمات اللجوء والتشريد، كما تضاءل المخزون من الغذاء وتمزَّقَت أوصال الآلاف من الأسر.

في هذه المخيمات يكافح العاملون بالمجال الإنساني من أجل تقديم المساعدات لهؤلاء المشردين. وهي مساعدات لا تفي بالكاد بمطالبهم البسيطة، ولا تعوضهم عن قليل مما فقدوه في ديارهم، في كارثة إنسانية لا تزال، لثلاث سنوات على التوالي، تراوح مكانها، ولا يبدو أنها ستشرف على نهاية في الأفق القريب.

ICRC

جانب من مخيم "الجريدة" للاجئين، حيث يقيم المشردون الذين لجأوا لهذه المنطقة بأعداد كبيرة خوفًا من الأخطار المتربصة بهم في قراهم. في هذا المخيم وحده يقيم ما يربو على التسعين ألف شخص.

ICRC

بعض اللاجئين بالمخيم يفترشون الأرض في انتظار المساعدات الغذائية، بعد أن تركوا كل شيء خلفهم في قراهم المهددة.

ICRC

في منطقة الحوش، التي تعد مصدرًا من مصادر المياه لكل من الرعاة والفلاحين على السواء، بعض النسوة يتزودن بالماء من خزان عملت على تأهيله اللجنة الدولية.

AP

في مخيم السلام بشمال دارفور، صبية سودانية لاجئة تغسل ملابس عائلتها التي فرت لهذا المكان.

•••

ICRC

بمنطقة الفاشر، طاقم الأطباء الجراحين التابعين للجنة الدولية يتجهز بمعداته التي سينتقل معها لمهمة بالميدان.

في المستشفى الميداني الذي أقامته اللجنة الدولية بالجريدة، إحدى الطبيبات السودانيات توقع الكشف على طفل من أبناء اللاجئين بالمخيم.

ICRC

وفي مزبط، أحد أعضاء اللجنة الدولية يقوم بتحرير رسالة من رسائل الصليب الأحمر من طرف أحد اللاجئين لأحد أفراد أسرته.

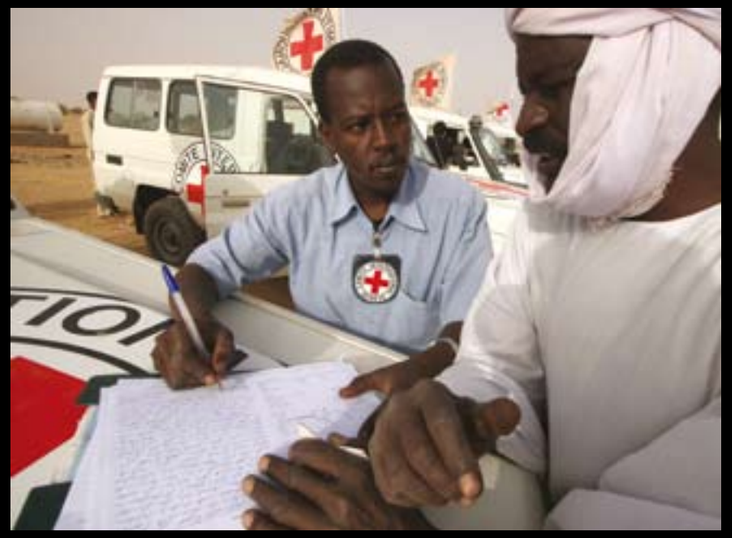

ICRC

وفي دار السلام، شرح تدريبي لكيفية العناية بصحة الحيوانات.

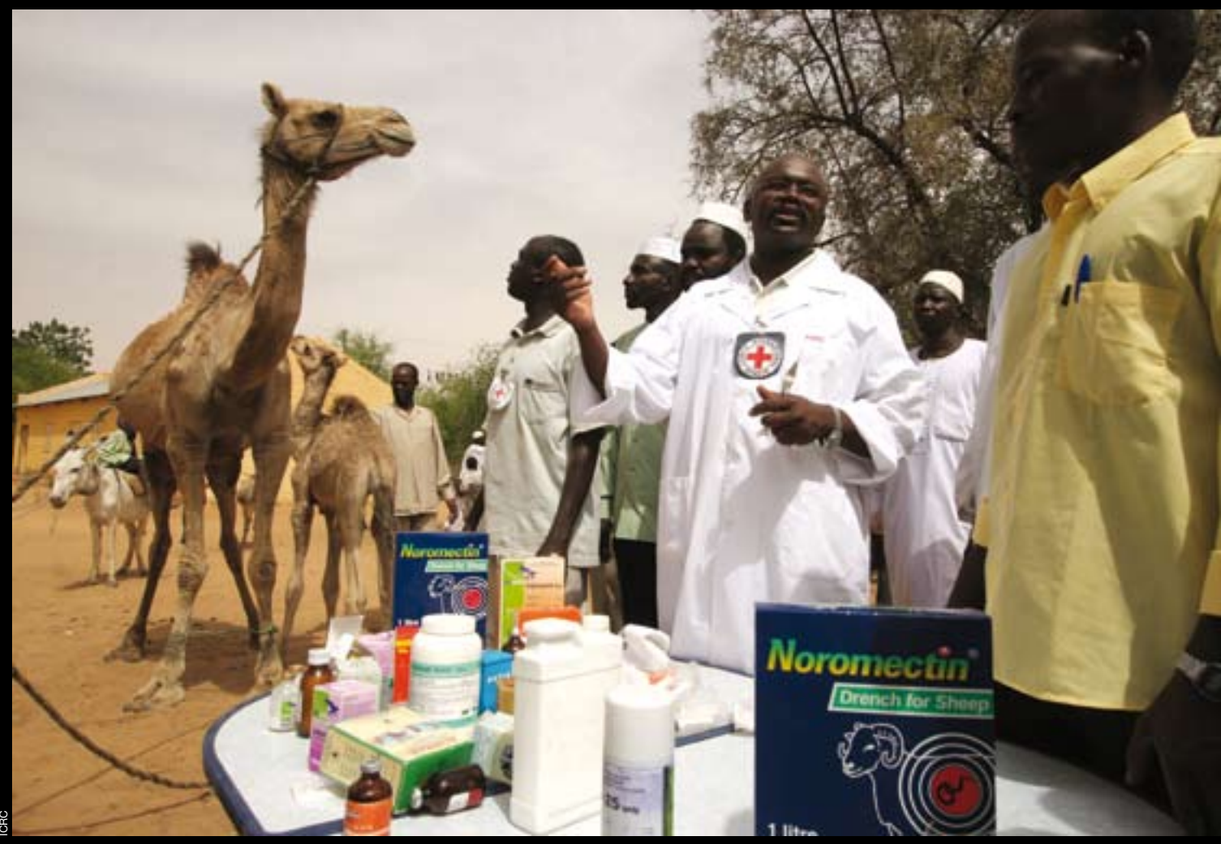

ICRC

هي الصحراء التي لا ترأف بأحد ممن يأوي إلى عرائها،
في الصورة عاصفة رملية اجتاحت هذا الجمع من المشردين أثناء تزودهم بالماء من خزان تابع للجنة الدولية ●

ICRC

اللجنة الدولية وأخطار السلاح النووي

إنها مفارقة عجيبة، تلك التي نرى فيها المجتمع الدولي جاهزًا للتصديق على اتفاق هام لحماية الإنسانية في حالات النزاع، بينما هو عاجز عن الاتفاق على حمايتها من التهديد الأكثر بداهة والأفظع تدميرًا للكوكب بأسره، الذي بدأ يلوح في الأفق، وهو تهديد السلاح النووي.

اجتاح "العصر النووي" عالمنا صباح 16 يوليو/ تموز 1945 في الساعة الخامسة و29 دقيقة و45 ثانية تحديدًا. وذلك مع تفجير أول سلاح نووي عالمي شكل المؤشر لنجاح مشروع مانهاتان الشهير. بعد ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ، دمرت مدينتا "هيروشيما" و"ناغازاكي" وبهذا لم يعد لمفهومي الحرب والسلم المعنى نفسه. فلم يعد السلم أبدًا مرادفًا لوضع هادئ وخالٍ من التهديدات، وأصبح إخفاق السلم يعني، منذ ذلك الحين فصاعدًا، تدميرًا كاملًا للإنسانية. وهنا كان لا بد من اتخاذ خطوات جذرية وسريعة. إلا أن ما نفذ من أعمال لم يكن جذريًا أبدًا ولم يتقدم بالسرعة المطلوبة. وأتيح بذلك التوصل ليس إلى زيادة القوة التدميرية "للقنبلة" فحسب وإنما أيضًا إلى تكاثرها. وأدرجت "القنبلة" الموصولة الآن بأنظمة قذف تتحسن باستمرار (بالنسبة إلى نطاقها وقدرتها على الإفلات من الرادارات) في ترسانة المزيد من الدول. وبينما يخيم باستمرار خطر وقوع حرب نووية بين الدول نجد الآن أطرافًا فاعلة من غير الدول تمثل أيضًا تهديدًا محتملًا (لاسيما عبر استخدام ما يسمى بـ"القنابل القذرة").

سلاح سياسي وأداة للردع

أدت الإمكانات التدميرية شبه المطلقة التي تملكها "القنبلة" إلى إكسابها سمة أداة الردع الأخيرة. وغدت، إثر تفجيري "هيروشيما" و"ناغازاكي"، سلاحًا سياسيًا يجب ألا يستعمل أبدًا لأن آثاره أصبحت معروفة بأنها فظيعة إلى حدٍ لا يمكن حتى تصوره. وهكذا قامت "القنبلة" بدور الحارس خلال العقود التي تميزت بالصراع بين العملاقين ومن ثم اعتبرت حارس السلام. ونظرًا إلى طبيعتها المزدوجة، العسكرية والسياسية، أدرجت الأسلحة النووية ضمن فئة مميزة وكانت النتيجة أنها أفلتت من الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح تاركة الإنسانية مذعورة أمام تهديداتها.

إلى ذلك وبسبب طبيعتها البالغة الخطورة، شوهت "القنبلة" النقاش في القضايا الإنسانية. فواحد من الأنشطة الأساسية للجنة الدولية هو مراقبة تطبيق القانون الدولي الإنساني. ويكمن عمل المنظمة في جزئه الرئيسي في التأكد من أن المتحاربين يعرفون حدود القوى المدمرة المتيسرة لديهم. فعليهم أن يعرفوا بصورة خاصة أن حقهم في اختيار وسائل ضرب العدو ليس حقًا مطلقًا وأن من غير المسموح به استهداف المدنيين، واستخدام القوة العسكرية بدون تمييز، وتدمير البيئة على نحو يعرض صحة السكان للخطر وقدرتهم على الاستمرار في العيش. هذا وعملت اللجنة الدولية بدون كلل للتوصل إلى احتواء العنف ضمن حدود مقبولة عالميًا.

وقد تعزز في الواقع وعي المؤسسة بالقوة التدميرية الكامنة للسلاح النووي ذلك أن اللجنة الدولية كانت مع الصليب الأحمر الياباني المنظمة الإنسانية الوحيدة التي واجهت تجربة الحرب النووية. فكان مندوبوها من بين أول من وصل إلى ما تبقى من "هيروشيما". أما العبارات التي وصفوا بها الفظائع التي شاهدوها، فلم تدع أي مجال للشك. ونتيجة للصدمة التي عاشتها والمعاناة التي شهدتها خلال الحرب العالمية الثانية، وفيما كان عالم ما بعد الحرب يتذكر ويلات الحرب ويشعر بالأمل والرهبة معًا، التزمت اللجنة الدولية بمهمة وضع القاعدة القانونية التي قد تجنب الإنسانية عودة الأسوأ. وتوصلت بفضل هذا النشاط الإنساني المركز إلى تحديث اتفاقيات جنيف القائمة وتعزيزها (لاسيما عبر إدراج اتفاقية رابعة تحمي المدنيين في وقت الحرب). واستكمل هذا العمل في الثاني عشر من أغسطس/ آب 1949 بعد أقل من شهر من أول تجربة للسلاح النووي قام بها الاتحاد السوفيتي. وقد جاء هذا التفجير ليؤكد التقدم السريع للسباق نحو التسلح. ولكن بالرغم من هذا الاتجاه، وربما بسببه، لم يتمكن المجتمع الدولي من نبذ السلاح النووي كما حدث بالنسبة إلى غازات القتال (والأسلحة البيولوجية) التي أعيد حظرها عام 1925 (بروتوكول جنيف) بعد استخدامها في ساحات قتال الحرب العالمية الأولى.

ازدواجية عجيبة

مع مقدم النصف الثاني من القرن العشرين، أظهر عدد من الحالات شديدة الخطورة –الحرب الكورية وأزمة السويس، بصورة خاصة– أنه لم يعد من الممكن تجاهل خطر وقوع حرب نووية شاملة. وباشرت اللجنة الدولية، في أواسط الخمسينيات، عملية كان من شأنها تحسين القانون الدولي الإنساني الموجود تحسنًا ملموسًا من خلال إدخال نص صريح، على شكل معاهدة، يقضي باعتبار أسلحة الدمار الشامل غير شرعية في ذاتها. وعرضت اللجنة الدولية على الدول مشروع اتفاقية حول "الحد من الأخطار التي تهدد السكان المدنيين في وقت الحرب"، وكانت تأمل أن يؤدي إلى حظر الأسلحة ذات التأثير الإشعاعي المباشر. وللأسف تعطلت هذه العملية، خاصة بسبب تعمق الفجوة بين الشرق والغرب والتسييس المحتوم لمسألة السلاح النووي. وبالرغم من هذا الفشل، عادت اللجنة الدولية إلى العمل بعد عقد من تقديمها المشروع السابق مقترحة المشروع الذي تحول إلى البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف. وكان هدف هذين الصكين إيجاد تعريف أدق للحدود الواجب تطبيقها على الحروب العصرية من أجل حماية السكان المدنيين. وهكذا أدى المزيج السائد من المصالح والارتباطات والمشاعر إلى تلك المفارقة التي نرى فيها المجتمع الدولي جاهزًا للتصديق على اتفاق هام لحماية الإنسانية في حالات النزاع، بينما لم يستطع الاتفاق على حمايتها من التهديد الأكثر بداهة وتدميرًا والذي بدأ يلوح في الأفق. وأصر عدد من الدول على استثناء الأسلحة النووية من نطاق تطبيق البروتوكول الإضافي الأول، بصورة قطعية وصريحة. وخوفًا من عدم الحصول على أي شيء في نهاية المطاف فيما الحاجة ماسة لمثل هذا الاتفاق، اضطرت اللجنة الدولية إلى تبني تلك المسلّمة العجيبة التي تقضي بشرعية امتلاك الدولة لأسلحة نووية، بينما يشكل استخدامها لهذه الأسلحة انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي الإنساني. ولم يبق سوى مكان واحد يمكن أن تناقش داخله مسألة الأسلحة النووية أي في المفاوضات الجارية حول نزع السلاح، تلك المفاوضات التي باتت تعلق ثم تستأنف وفقًا لما قد يحدث من تحسن أو تعثر في العلاقات الدولية.

وبدت هذه الازدواجية في النظر إلى مسألة السلاح النووي أكثر تعقيدًا مع نشر ما يسمى بالرؤوس النووية التكتيكية التي يمكن استعمالها، نظريًا، ضد أهداف عسكرية خاصة محددة المواقع، مثل الكهوف والأماكن المحصنة تحت الأرض والسفن والغواصات... فبالنسبة إلى اللجنة الدولية لا تكمن المشكلة في عيار الجهاز النووي، لأن حتى استعمال "قنبلة صغيرة" يشكل خرقًا للحظر الأخلاقي الذي منع منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، استخدام أي نوع من الأسلحة النووية.

ولا شك في أن مثل هذا الخرق قد يفتح الباب لتسامح متزايد في استعمال أسلحة نووية معينة. وعلاوة على ذلك فمن الواضح أن أي شكل من الرد الانتقامي على هذا الهجوم سيؤدي إلى تصعيد فعلي وغير مضبوط.

خطر يراوح مكانه

وغني عن القول أن تلك المسلمة لم تكن لتحظى بالإجماع. ففي العام 1993، تقدمت منظمة الصحة العالمية من محكمة العدل الدولية بطلب رأي استشاري حول الموضوع. وصدر هذا الرأي في 8 تموز/يوليه 1996. وصدقت بالفعل محكمة العدل الدولية على الوضع القائم بتصريحها أن "لا القانون الدولي العرفي ولا القانون الدولي التقليدي يجيزان التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، ولكن من ناحية أخرى، "لا يتضمن أيٌّ من القانون الدولي العرفي أو القانون الدولي التقليدي الحظر الكامل والعام للتهديد بتلك الأسلحة أو استخدامها". غير أن قضاة المحكمة صرحوا بالإجماع أن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يجب أن يكون منسجمًا مع متطلبات القانون الدولي الخاص بالنزاعات المسلحة وبصورة خاصة تلك المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

وهكذا عاد العالم، من الناحية القانونية، إلى نقطة الانطلاق، بينما استمرت المؤتمرات حول نزع السلاح وكانت، في أحسن الأحوال، تحقق نتائج جزئية.

وها نحن اليوم أمام تعرض المعيار الدولي الإنساني لكل من التهديد "الشامل" والتحدي الذي يشكله الاستخدام "التكتيكي" لتلك الأسلحة. ولا يسع اللجنة الدولية إلا أن تبذل أقصى الجهود الممكنة لمواجهة الخطر النووي الدائم ـ أي بالوسائل القانونية المتاحة لها. فكلما برز خطر الحرب، تحرص اللجنة الدولية، استنادًا إلى الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، على تذكير الأطراف المتصارعة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني مع ذكر المرجع القانوني المتعلق بالأخطار التي تعتبر ملازمة لاستخدام الأسلحة النووية "تطبق على استخدام الأسلحة النووية مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده وبصورة خاصة مبادئ التمييز والتناسب ومنع التسبب بإصابات ومعاناة غير ضرورية. وكما ورد في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 8 تموز/يوليه 1996، يكون استخدام الأسلحة النووية عمومًا مخالفًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده".

إلا أن ثمة بعدًا أخلاقيًا يتجاوز القراءة القانونية للوثائق القانونية. وهنا تتوجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الدول بنداء علني وحازم بالامتناع، تحت كل الظروف، عن استخدام أي شكل من أشكال الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك تناشد اللجنة الدولية كل الدول بمقاومة هذا الاتجاه الغريب الذي يشجع على انتشار الأسلحة النووية. ولهذا تدعو الدول إلى مواصلة المفاوضات مع تحديد هدف لها هو التوصل إلى المنع الكامل للأسلحة النووية وإلى إزالة تلك الأسلحة، كما تعهدت به. هذا ويتوجب على مؤتمرات نزع السلاح القادمة أن تبحث عن حل نهائي لمشكلة الأسلحة النووية بحيث تعيد تلك الأسلحة المروعة إلى التاريخ وإلى ماضٍ لا عودة إليه أبدًا ●

كيم غوردون بيتس*

(*) مندوب في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

مع تزايد البؤر الساخنة بالعالم، ارتفعت وتيرة التنافس على حيازة الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها، في مواجهات من شأنها أن تقض مضاجع البشر، وأن تضع العالم مجددا على حافة هاوية.

في مواجهة التهديدات النووية المتصاعدة

من له الحق باستخدام السلاح النووي؟

AFP

لقطة موسعة لمدينة هيروشيما بعد ثلاثة أسابيع من إسقاط القنبلة الذرية الأولى عليها، 6 أغسطس/آب 1945.

«من شأن استخدام الأسلحة النووية أن يكون مخالفًا بصفة عامة للقانون الدولي الإنساني (...) والمحكمة لا تستطيع أن تستنتج بصورة قاطعة ما إذا كان استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية مشروعًا أو غير مشروع في الحالة القصوى للدفاع عن النفس عندما يكون بقاء الدولة نفسه مهددًا".

مقتطف من الرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أصدرته عام 1996 بناء على طلب من الأمم المتحدة.

من البديهي القول أنه لا يمكن التطرق إلى أي موضوع يتناول السلاح النووي دون الإشارة إلى رأي أو فتوى محكمة العدل الدولية المذكور أعلاه الذي أناقشه في هذا المقال. ولكن بداية يجب التذكير بمفهوم القانون الدولي الإنساني وبمبادئه التي تحدد قواعد استخدام السلاح في النزاعات المسلحة وصولاً إلى إبراز انعكاسات رأي المحكمة على المستويين الأمني والقانوني.

قواعد ذات أبعاد إنسانية

على الرغم من تعدد وجهات النظر لجهة التوافق على نص موحد لتعريف القانون الدولي الإنساني، إلا أنه مما لا شك فيه أن القاسم المشترك لوجهات النظر هذه يعتبر أن هذا القانون يشمل قواعد لإدارة العمليات الحربية وقواعد لحماية الأشخاص الخاضعين لسلطة احد أطراف النزاع المسلح. وبناء عليه فبالإمكان تعريف القانون الدولي الإنساني على النحو التالي:

«هو مجموعة من القواعد ذات أبعاد إنسانية تسعى للحد من تأثيرات النزاع المسلح. فهي تحمي الأشخاص غير المشاركين أو المتوقفين عن المشاركة في الأعمال العدائية، الأعيان المدنية، الممتلكات الثقافية والبيئة الطبيعية عبر تقييد وسائل وأساليب الحرب. ويعرف أيضًا "بقانون النزاعات المسلحة" أو "بقانون الحرب".

من خلال هذا التعريف يمكن رؤية الأبعاد الثلاثة للقانون الدولي الإنساني وهي التالية:

● البعد الإنساني: ويهدف إلى حماية الإنسان كقيمة إنسانية بحد ذاته، إنه مبدأ الحماية الشاملة. فهو يحمي قدراته الجسدية والعقلية وكرامته الإنسانية، كما يحمي حاضره وماضيه عبر حماية إرثه الحضاري والتاريخي بالإضافة إلى حماية مستقبله عبر حماية البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان.

● البعد القانوني: إن أي قانون إنما يقوم على مبدأ تحديد الحقوق والواجبات وبالتالي يعرف المسؤوليات تجاه قواعد يمنع انتهاكها وهذا يفترض ضرورة وجود نظام/ آلية لمحاسبة منتهكي القانون. فكلنا يردد الآية الكريمة "ولكم في القصاص حياة"، وقد يتساءل البعض كيف يكون في معاقبة شخص ما مكان للحياة؟ ببساطة إن الاقتصاص من المجرم بجعله عبرة للآخرين إنما ينعكس حياة للمجتمع، فغاية أي قانون هي حماية المجتمع من السلوكيات المنحرفة لبعض أفراده. لذلك فإن أي قانون لا يؤدي دوره العقابي بحق منتهكيه يفقد مبرر وجوده.

● البعد الميداني: ويتجسد هذا البعد من خلال تقييد الأساليب (أي التكتيكات العسكرية) والوسائل (أي الأسلحة وطرق استخدامها) أثناء إدارة العمليات الحربية. وهذا البعد يشكل القاعدة الأساس للقانون الدولي الإنساني، إذ أن احترام هذا البعد يؤمن حماية البعد الإنساني وبالمقابل فإن عدم احترامه يشكل المادة القانونية للبعد القانوني.

وقد يكون تقديم القانون الدولي الإنساني بهذه الصورة مستفزًا للبعض فيسارع إلى الاستنتاج أنه في ظل هذا المسلسل اليومي للانتهاكات وما يقابله من محاسبات خجولة من حين لآخر، وغالبا ما تطال طرفًا (عادة الطرف الخاسر) وليس المنتهكين من كل أطراف النزاع، لماذا التحدث إذًا عن القانون الدولي الإنساني؟

على الرغم من صحة هذا التساؤل، فعلينا الاعتراف أيضا أنه إلى جانب هذا الواقع هناك حقائق ووقائع أخرى لا يمكن ولا يجب القفز عليها. أهم هذه الحقائق أن الحرب واقع مستمر على هذه الأرض، فهي قد وجدت وستبقى مع وجود الجنس البشري على هذا الكوكب، كما أنه وللأسف فإن "الحرب النظيفة" ستبقى حلمًا جميلاً في مكتبة التاريخ. ولكن في مقابل هذه الحقائق هناك أيضًا وقائع لا يمكن تجاهلها وتكمن في أن العديد من الدول قد انضمت مختارة إلى اتفاقيات ومواثيق دولية ذات صلة بالقانون الدولي الإنساني. ويكفي

أسامة دمج*

التذكير على سبيل المثال بأن كل دول المجتمع الدولي منضمة إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والتي تشكل القاعدة الصلبة لهذا القانون حيث نصت المادة الأولى المشتركة في هذه الاتفاقيات على التزام الأطراف المنضمة لها باحترام وكفالة احترام قواعد هذه الاتفاقيات للتخفيف من ويلات الحروب بكبح جماح القادة من سياسيين وعسكريين من الاسترسال في القتل والتدمير تحت عناوين ومسميات مختلفة. وغني عن القول أن هذا الالتزام إنما ينسحب بالطبع على مواطني هذه الدول.

مسؤوليات ملزمة

هذه الحقائق والوقائع المذكورة أعلاه تفرض علينا على الأقل أن نتعرف على مسؤولياتنا تجاه هذا القانون. وعليه، فبالعودة إلى قواعد استخدام السلاح، أي سلاح، أثناء النزاعات المسلحة بصرف النظر عن اسمه، نوعه أو شروط استخدامه، فالسلاح المسموح باستخدامه يجب:

● ألا يكون عشوائي الأثر (البروتوكول الإضافي الأول 1977/ م 51).

● ألا يحدث أضرارًا جسيمة وآلامًا لا مبرر لها (البروتوكول الإضافي الأول 1977/ م 35).

● ألا يلحق بالبيئة الطبيعية أضرارًا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد (البروتوكول الإضافي الأول 1977/ م 35).

وبالتالي فإن أي سلاح يمكن أن يسبب، بمجرد استخدامه، أحد المفاعيل المشار إليها أعلاه يكون بطبيعته مخالفًا لقواعد القانون الدولي الإنساني (على سبيل المثال: أسلحة الليزر المعمية للبصر). ولكن بالمقابل، إذا لم يكن السلاح بطبيعته يرد على هذه الشروط ولكن يمكن وبسبب طريقة الاستخدام أن ينتج عنه أحد هذه المفاعيل، عندها يصنف من ضمن الأسلحة المقيد استخدامها (على سبيل المثال: سلاح النابالم).

وقبل الإجابة عن السؤال الذي تبادر إلى أذهانكم حول موقع السلاح النووي من هذا العرض، من الضروري التذكير بأن حظر (أي تحريم) أو تقييد استخدام أي سلاح إنما يتم إما عبر اتفاقيات دولية، والتي تكون ملزمة فقط للدولة المنضمة لها، وإما عبر القاعدة العرفية والتي لها طابع الإلزام لكل الأطراف المشاركة في نزاع مسلح بصرف النظر عن موقفهم من القانون الاتفاقي. وغني عن التذكير بأن مواد البروتوكول الأول المذكورة أعلاه هي أيضًا ذات طابع عرفي.

(*) مندوب في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

رأى المحكمة والقانون الدولي الإنساني

يدخل القانون الدولي الإنساني حيز التنفيذ عند بدء النزاع المسلح (دولي أو غير دولي) وهو يطبق على جميع أطراف النزاع بصرف النظر عن الأسباب التي دفعتهم إلى المشاركة في هذا النزاع أو ما يعرف بشرعية الحرب. وهو بذلك قانون محايد بامتياز فقواعده ملزمة لجميع الأطراف، إنه قانون الواقع فلا مكان لأية امتيازات يدعيها أي طرف مهما تكن الدوافع التي جرته إلى حلبة النزاع.

أما بالنسبة لرأى محكمة العدل الدولية، والتي نادرًا ما يطلب منها الإفتاء (لكون رأيها استشاريًا) بمواضيع تعود إلى القانون الدولي الإنساني، فإنني طبعًا لن أغرق في تكهنات الأبعاد السياسية له ولكنني سوف أتناوله من النواحي القانونية والميدانية والإنسانية.

● البعد القانوني: مع تكريس المحكمة للقواعد العامة الثلاث الخاصة باستخدام الأسلحة والتي تمت الإشارة لها سابقًا، ومع اعترافها بأنه من الصعب استخدام السلاح النووي دون انتهاك هذه القواعد، إلا أنها في المقابل لم تمنع استخدام هذا السلاح.

وبصرف النظر عن الحالات والظروف التي حاولت من خلالها المحكمة أن تبرر رأيها فما يهمنا في هذا المجال أن مجرد الاستخدام بالمطلق لا يمثل بالنسبة للمحكمة انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، وبالتالي علينا أن نرى ظروف الاستخدام قبل التنديد بخرق القانون.

● البعد الميداني: ربطت المحكمة إمكانية حق الاستخدام (كونها لم تحسم رأيها) بالميزة العسكرية المتوقعة من هذا الاستخدام وهي الدفاع الأقصى عن النفس من أجل بقاء الدولة، وبالتالي فإن كل ما ينتج عن هذا الاستخدام يمكن عندها تصنيفه تحت خانة الأضرار الجانبية (ومهما كان حجمها) تلك الأضرار التي أجازها القانون الدولي الإنساني معتبرًا إياها ضريبة الحرب التي لا يمكن تجنبها.

وبذلك فقد أخرج رأى المحكمة موضوع استخدام السلاح النووي من القواعد العامة: عشوائية الأثر، الآلام التي لا مبرر لها والإضرار بالبيئة (هذه القواعد بالإضافة إلى واقعها الاتفاقي، هي قبل كل شيء ذات قيمة عرفية أيضًا)، ليضع هذا الاستخدام تحت حكم مبدأي الضرورة والتناسب.

● البعد الإنساني: أعتقد بأن البعد الإنساني والذي كان حاضرًا في المناقشات والمواقف المختلفة لبعض القضاة قد غيب عند نص الفقرة ●●●

الأخيرة من رأى المحكمة. وبالفعل فإن القاعدة الأساسية التي يقوم عليها بنيان القانون الدولي الإنساني هي الفصل المطلق ما بين حق الحرب (أي أسباب النزاع) وقانون الحرب (أي قواعد إدارة الحرب). لذا فإن ربط إمكانية تجاوز قواعد القانون الدولي الإنساني الخاصة باستخدام الأسلحة، والتي أقرت المحكمة بها في الفقرة الأولى من الرأى، بحالة خاصة مرتبطة أساسًا بحق اللجوء لاستخدام القوة، أي حالة الدفاع عن النفس (بصرف النظر عن مستوى هذه الحالة) كما نصت الفقرة الثانية من الرأى، إنما يضع 150 سنة من عمر القانون الدولي الإنساني تحت "القصف العشوائي" لاجتهادات القانونيين في مقاربتهم لتفسير رأي المحكمة. وكل ما نخشاه أن يأتي الاتفاق على اجتهاد موحد على حساب جثث مئات الآلاف من ضحايا استخدام هذا السلاح النووي بأنواعه وبقدراته المختلفة.

إذا كانت محكمة العدل الدولية لم تستطع أن تحسم بشكل قاطع حظر استخدام السلاح النووي من قبل دولة ما، فهذا يعني –بمقياس آخر– أنه يمكن وفي ظروف خاصة يعود تقديرها للدولة، أن تلجأ لاستخدام هذا السلاح

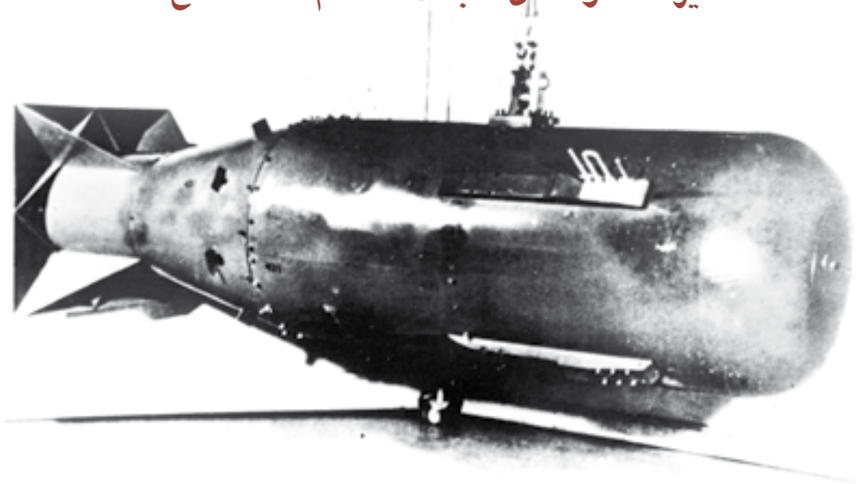

AFP

نموذج للقنبلة الذرية التي استُخدمت في هيروشيما 1945 (الطول : 3 أمتار، القطر : 70 سنتيمترًا، الوزن : 4 أطنان)

تداعيات رأي المحكمة

إن رأي المحكمة حيال استخدام السلاح النووي عام 1996 وما تبعه من تعداد لجرائم الحرب في المادة 8 من نظام روما الأساسي عام 1998 حيث تم استبعاد "مهاجمة الأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية قوى خطرة" من لائحة جرائم الحرب (مثال لهذه الأشغال: المفاعلات النووية، السدود التي تحبس كميات ضخمة من المياه أو محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية) بخلاف ما ورد في البروتوكول الإضافي الأول عام 1977، يفرض علينا التعامل بحذر مع هذا الرأي حيال حق استخدام السلاح النووي حيث بالإمكان تسجيل التالي:

- ما هو المقصود بوجود الدولة؟ إذا ما استثنينا دولة إسرائيل التي تعلن من حين إلى آخر أن وجودها في خطر، ومع التسليم بأن احتلال كامل إقليم دولة ما قد لا ينهي بالضرورة وجود الدولة نفسها، فهل يمكن أن يكون المقصود هو النظام الذي في حال انهياره قد يتفكك الإقليم كما يخشى الآن على العراق؟ وإذا كان الجواب نعم، فهل يعني ذلك أنه لو كان العراق يمتلك السلاح النووي لكان له الحق في استخدامه؟!.
- إذا كانت المحكمة لم تستطع أن تحسم بشكل قاطع حظر استخدام السلاح النووي من قبل دولة ما، فهذا يعني بمقياس آخر أنه يمكن وفي ظروف خاصة يعود تقديرها للدولة أن تلجأ لاستخدام هذا السلاح. ومرة أخرى نجد القبول بهذا المنطق يعني أننا لا نستطيع أن نمنع دولة من حق السعي لامتلاك السلاح النووي خاصة إذا كانت تخوض (أو تدعي خوض) صراعًا مع دولة تمتلك أو تسعى لامتلاك هذا السلاح المميز.

كما يبدو واضحًا فإن رأي المحكمة جاء ليلقي صخرة كبيرة في بحيرة كنا نعتقد أنها ستظل راكدة كما كانت طوال سنين الحرب الباردة. ولكن قد يقول قائل: لماذا طرح هذا الموضوع من زاوية الشك هذه ورأي المحكمة قد مضى عليه 10 سنوات ولم يسجل خلالها أي رد فعل سلبي على الصعيد العملي؟

سجال وإشكاليات ومثلث رعب جديد!!

إن بروز الملفين الإيراني والكوري الشمالي من جهة، واندفاع الولايات المتحدة الأمريكية لحسم أجندتها الدولية في جدول زمني محدود من جهة أخرى قد لا يدعان مجالاً للشك بأن ملف السلاح النووي سوف لن يبقى خامدًا إلى الأبد. والعالم اليوم بانتظار متى ومن سوف يقوم بالضربة "الوقائية" على إيران، وما هي تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط والعالم؟

أما بالعودة إلى إسرائيل فإن رد الفعل الإسرائيلي على تصريح وزير الدفاع الأمريكي الجديد الذي أعلن في موقف غير مسبوق لمسؤول رسمي أمريكي أن إسرائيل تمتلك الترسانة النووية، جاء ليقول أن مجرد إيهام أعداء إسرائيل بامتلاكها السلاح النووي (دون تأكيده أو نفيه) هو بحد ذاته عامل ردع لهؤلاء الأعداء.

يتخلل كل ذلك سجال سياسي ما بين إيران وإسرائيل والذي لا يخلو في كثير من الحالات من عبارات التهديد والوعيد، مما يسمح لإيران بالحصول على عدو إقليمي استراتيجي "يمتلك" السلاح النووي، وبالتالي لا شيء يعلو فوق حق إيران بالدفاع عن نفسها وفق ما ورد في رأى المحكمة "الشهير". وإذا كان البعض قد يرى أن اعتراف إسرائيل صراحة بامتلاك السلاح النووي إنما يهدف إلى ردع إيران عن الاستمرار في برنامجها النووي، إلا أنه في ظل رأي محكمة العدل الدولية، فإن هذا الاعتراف قد يشكل بصورة أو بأخرى خدمة للمشروع الإيراني.

ومن ناحية أخرى، جاء الاعتراف الصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي بامتلاك إسرائيل السلاح النووي، ليطرح سؤالاً هامًا في ظل رأى محكمة العدل الدولية المشار إليه أعلاه، وهو التالي: في حال عدم إمكانية جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، ألا يحق للدول العربية الآن المطالبة أو العمل على امتلاك هذا السلاح؟ ودائمًا تحت مظلة سياسة الردع وليس بالضرورة الاستخدام. إذ أنه في ظل هذا "التناغم داخل مثلث الرعب النووي الجديد/ القديم" الأمريكي ـ الإيراني والإسرائيلي يقف العرب "عراة" دون أي سلاح ردع استراتيجي.

ضميرنا ما بين الأمس واليوم

في عام 1868 اجتمع ما يعرف اليوم بالدول العظمى وقرروا في أول اتفاقية دولية تتناول قواعد استخدام الأسلحة في النزاعات المسلحة تحريم استخدام القذائف المتفجرة دون وزن 400 غرام ضد الأشخاص. وفي عام 1899 قررت هذه الدول أيضا تحريم استخدام رصاص الدمدم. وذلك بحجة أن استخدام أسلحة تجعل من موت المقاتلين أمرًا محتمًا إنما يتجاوز ضرورات الحرب. وبالمقابل وقفت اليوم أعلى سلطة قضائية في العالم مترددة أمام حظر استخدام السلاح النووي بعد أن شهد العالم بالصوت والصورة المفاعيل "اللاإنسانية" لهذا السلاح على شعب اليابان.

لقد كان عزاء العاملين في مجال القانون الدولي الإنساني أن القانون الدولي العرفي هو الضمان في وجه الدول التي ترفض لسبب أو لآخر الانضمام إلى المواثيق الدولية والتي هي ذات طابع اتفاقي بمعنى أنها لا تلزم إلا الدول المنضمة لها، ولكن بعد رأي المحكمة قد يكون من الصعب جدًا حظر استخدام السلاح النووي تحت مظلة القاعدة العرفية. لذا أقول لكل الساعين "بإخلاص" للحد من انتشار السلاح النووي، بأن ليس لديهم إلا حل واحد لا اجتهاد فيه وهو يقوم ببساطة على الإصرار على إصدار اتفاقية دولية تحظر استخدام السلاح النووي بالمطلق، أي تحرم استخدامه لطبيعته وليس بناء لقواعد أو شروط استخدامه، كما هو الحال بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل الأخرى: الكيماوي والبيولوجي.

ولكن للأسف الشديد، يبدو وكأن الضمير الإنساني/ العالمي اليوم قد نام في أحضان المصالح السياسية نومًا عميقًا في حين تعيش شعوب العالم في يقظتها كوابيس يومية مكللة بأقواس قزح ألوانها فقط الأحمر والأسود ورائحتها طيب جثث الأطفال والنساء والشيوخ، لدرجة أنه قد يخيل للمرء بأن هذا الضمير قد تناسى بأن التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية ينذر في طياته بفناء الجنس البشري إن لم يكن فناء الكوكب ذاته! ●

كلمات

باتت إحدى المهن الرائجة في العراق هي مهنة حفّار القبور، وأكثر الأقمشة الرائجة الضرورية هي أقمشة الأكفان البيضاء، وأقمشة الحداد السوداء، ولون الحداد يطوي الأجساد العراقيّة داخله مساويًا بين الجميع بغّض النظر عن الطائفة.

رشاد أبو شاور

عزمي بشارة

تقول لنا الأخبار من فلسطين إلى لبنان إلى العراق أننا في الفوضى. أتفرج علي الصور وأستمع إلى السياسيين الذين صاروا أشبه بمقدمي البرامج التليفزيونية، وأشك في نفسي هل أنا جالس في البيت أمام الشاشة الصغيرة، أم أنني في عراء الموت؟ كيف يحق لي أن أتعود على أشلائي وأتابع حياتي كأن شيئًا لم يكن؟ ثم لماذا؟.

إلياس خوري

إنني لا أعطي وزنًا مهمًا لنظرية المؤامرة. وأفضل الاعتقاد بأن الأمم تتفاعل وتتعاون فيما بينها من أجل مصالحها المتبادلة.

أحمد زويل

كيلنبرغر

أحمد زويل

الأشخاص المشتبه في اقترافهم لأي أفعال جنائية، بما في ذلك أعمال الإرهاب، تتعيّن مقاضاتهم. بيد أنه يجب أن تكفل لهم الضمانات القضائية الضرورية، بما في ذلك قرينة البراءة والحق في أن يحاكموا أمام محكمة نزيهة ومستقلة والحق في الاستعانة بدفاع قانوني مؤهّل واستبعاد أية أدلة تم الحصول عليها نتيجة للتعذيب أو غيره من أشكال المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

جاكوب كيلنبرغر

إن القول بشمول الإسلام لا يعني أنه نظام شمولي. وثمة أدلة عديدة على التميز بين "الديني" و"الدنيوي" في الإسلام، وبالتالي السياسي، يمكن استخراجها من الكتاب والسنة وتراث الصحابة وتاريخ الإسلام ومنطق أحكامه التي تميزت بالواقعية.

محمد جابر الأنصاري

هؤلاء ليسوا مناضلين ولا مقاومين ولا أبطالًا، ولا ماتوا بدلاً ممن لا يقاوم لتحقيق إنجاز له. هم فقط لم يتمكنوا من الفرار أو الاختباء من وجه الطائرات، إنهم ضحايا حضارة الطائرات المقاتلة البربرية.

عزمي بشارة

في مواجهة الذخائر العنقودية

دعوة لتحرك دولي عاجل

AFP

دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تحرك دولي عاجل لوضع حد للآلام التي تسببها الذخائر العنقودية، ومواجهة آثارها المدمِّرة على حياة ومقدرات السكان المدنيين. "بيتر هيربي" مدير وحدة "الألغام ـ الأسلحة" في اللجنة الدولية للصليب الأحمر يشرح في هذا الحوار الأسباب التي تدعو اللجنة الدولية إلى التحرك على الصعيدين الوطني والدولي لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة.

■ لماذا تثير الذخائر العنقودية كل هذا القلق من منظور إنساني؟

ـ تعد الذخائر العنقودية أسلحة يمتد تأثيرها إلى منطقة واسعة. ويمكن لكل واحدة من هذه الذخائر أن تضم ما قد يصل إلى 644 ذخيرة صغيرة فردية أو "قنيلة" مصممة بوجه عام للانفجار عند الملامسة. أما في الواقع فإن نسبة كبيرة منها تخفق في الانفجار على النحو المقصود. وقد تراوحت التقديرات الموثوق منها لمعدلات إخفاق الذخائر العنقودية خلال النزاعات التي جرت مؤخرًا بين عشرة وأربعين بالمائة. والنتيجة هي أن البلدان أو المناطق المتأثّرة تبتلى بعشرات الآلاف أو أحيانًا الملايين من الذخائر الصغيرة غير المنفجرة لسنوات أو لعقود. وتمثّل هذه "القنابل المخفقة" خطرًا كبيرًا على المدنيين وعلى تقديم المساعدة الإنسانية. بل إن إزالة الذخائر العنقودية وتدميرها يعد أخطر من إزالة الألغام.

ويساور اللجنة الدولية القلق أيضًا بشأن استخدام الذخائر العنقودية في المناطق المأهولة بالسكان. إنها "أسلحة ممتدة التأثير" يمكن أن تنشر الدمار عبر عدة آلاف من الأمتار المربعة. ولما كان أغلبها يسقط عموديًا أو يلقى بالمظلات فإن دقتها تتوقف على نطاق من العوامل من بينها شدة الرياح والأحوال المناخية، حيث كثيرًا ما تهبط في أماكن غير الهدف العسكري المقصود. وتثير عدم دقتها وعدم موثوقيتها أسئلة جادة حول ما إذا كان جائزًا استعمال الذخائر العنقودية في المناطق المأهولة بالسكان وفقًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، وعلى الأخص وفقًا لقاعدتي التمييز بين المدنيين والمقاتلين وحظر الهجمات العشوائية.

■ هل بوسعكم تقديم أمثلة لتأثير الذخائر العنقودية على السكان المدنيين؟

ـ تعد لاوس بلدًا يكافح للتعامل مع الآثار طويلة المدى للتلوّث الحاد بالذخائر العنقودية المستخدمة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. ويُقَدَّر أن ما يصل إلى 27 مليون قنيبلة أخفقت في الانفجار وكانت مسؤولة عن نحو نصف الوفيات والإصابات البالغ عددها أحد عشر ألفًا الناجمة عن الأجسام غير المنفجرة في لاوس منذ عام 1975. وفي السنة التي تلت نزاع كوسوفو وثّقت اللجنة الدولية نحو 150 إصابة ناجمة عن الذخائر العنقودية غير المنفجرة. ومنذ وقف إطلاق النار في لبنان قبل نحو ثلاثة أشهر قُتِل بالفعل قرابة عشرين شخصًا وأصيب 120 آخَرون من جراء الذخائر غير المنفجرة. ونجمت جميع هذه الإصابات تقريبًا عن الذخائر العنقودية غير المنفجرة. وإضافة إلى الإصابات المباشرة، فإن وجود الذخائر العنقودية غير المنفجرة يؤخر أيضًا المساعدة الإنسانية ويعرقل إعادة البناء ويجعل استخدام المناطق الزراعية بالغ الخطورة. ومن ثم فإن الآثار التراكمية لجميع هذه العوامل من الخطورة بمكان. إن المدنيين يعانون بما يكفي أثناء النزاعات. ومن غير المقبول أن تستمر معاناتهم لسنوات تالية بسبب استخدام مثل تلك الأسلحة.

■ لماذا قرّرت اللجنة الدولية الدعوة إلى التحرك الآن؟

ـ منذ أن اقترحت اللجنة الدولية لأوّل مرة تنظيم استخدام الذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام 2000، ناقشت الدول الأطراف بانتظام مسألة الذخائر العنقودية لكنها لم تتخذ سوى القليل من الخطوات ذات الشأن. والآن تريد اللجنة الدولية أن تتخذ الدول تدابير حاسمة على الصعيد الوطني وأن تشرع في معالجة هذه المسألة بجدية خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في جنيف في الفترة من 7 إلى 17 نوفمبر/ تشرين الثاني. وسوف يضم هذا الاجتماع جميع الدول الكبرى التي تنتج أو تخزن أو تستخدم الذخائر العنقودية وبالتالي فإنه المكان الملائم لتوجيه مثل هذا النداء.

وعلاوة على ذلك فقد دفع المدنيون ثمنًا باهظًا نتيجة للاستخدام الواسع للذخائر العنقودية خلال نزاع هذا العام في لبنان. وثمة دلائل متنامية بالفعل على أن كثافة التلوّث بالذخائر العنقودية في جنوب لبنان ربما كانت غير مسبوقة. وقد سلّط هذا الضوء مجددًا على المشكلات الناجمة عن تلك الأسلحة والحاجة إلى التحرّك العاجل.

■ وفقًا للجنة الدولية، ما هي الخطوات التي يتعيّن اتخاذها لتقليل معاناة المدنيين هذه إلى أدنى حد ممكن؟

ـ دعت اللجنة الدولية الدول إلى تنفيذ ثلاثة تدابير على الصعيد الوطني. أولًا، وضع حد فورًا لاستخدام الذخائر العنقودية غير الدقيقة وغير الموثوق بها؛ وثانيًا، حظر تصويب ذخائر عنقودية نحو أهداف عسكرية تقع في منطقة مأهولة بالسكان؛ وثالثًا، التخلص من مخزون الذخائر العنقودية غير الدقيقة وغير الموثوق بها، وعدم نقل هذه الأسلحة إلى بلدان أخرى في انتظار تدميرها.

وتعتقد اللجنة الدولية أيضًا أن الحاجة قائمة لاتفاق جديد في إطار القانون الدولي الإنساني يضع الضوابط للذخائر العنقودية تحديدًا. ومن أجل تحقيق التقدم نحو هذا الهدف، سوف تستضيف اللجنة الدولية اجتماعًا للخبراء الدوليين في أوائل عام 2007 من أجل البدء في تحديد عناصر مثل هذا الاتفاق في المستقبل.

■ لماذا لم تدعُ اللجنة الدولية إلى الحظر التام للذخائر العنقودية؟

ـ إن التأثير المأساوي للذخائر العنقودية على المدنيين يعود إلى استخدام سلاح غير دقيق يمتد تأثيره لمنطقة بأسرها في مناطق مأهولة بالسكان فضلًا عن التلوّث الناجم عن الذخائر الصغيرة التي لا تنفجر على النحو المقصود. وإذا ما حُظِر استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان وتم التخلص من آثار ما بعد استخدامها، فإن المشكلة التي نتناولها تكون قد عولجت. فموضع قلقنا هو الآثار وليس التسمية. وقد يتم إيجاد أو تطوير بعض الذخائر العنقودية التي لا تعاني المشكلات نفسها المتصلة بعدم الدقة وعدم الموثوقية. وإذا ما استطاعت الدول كفالة ذلك، فقد لا تطرح هذه الأسلحة نفس الشواغل الإنسانية ●

البلدان والمناطق المتأثّرة بالذخائر العنقودية تبتلى بعشرات الآلاف وأحيانًا الملايين من الذخائر الصغيرة غير المنفجرة لسنوات أو لعقود.

آثارها المأساوية تفاقمت في لاوس وكوسوفو والعراق وجنوب لبنان.

منذ عقدين تقريبًا تعمد الدول إلى تكليف شركات عسكرية وأمنية خاصة للقيام بعدد متزايد من الوظائف التي كانت تنجزها في السابق أجهزتها الأمنية أو العسكرية. وتتضمن هذه الأنشطة الدعم اللوجستي للانتشار العسكري والعمليات وصيانة نظم الأسلحة وحماية المباني والحماية الوثيقة للأشخاص وتدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة في الداخل أو في الخارج وجمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها واحتجاز واستجواب السجناء وفي بعض الحالات المشاركة في القتال.

بطبيعة الحال ليست الدول وحدها هي التي تلجأ إلى الخدمات العسكرية المخصخصة وإنما تستعين بها أيضًا الشركات التجارية والمنظّمات الدولية والإقليمية إضافة إلى المنظّمات غير الحكومية، خاصة حينما تعمل في ظل حالات النزاع المسلّح.

مدنيون أم مقاتلون؟

هذا اللجوء المتزايد لهؤلاء الفاعلين الجدد يحمل معه خطر تآكل التمييز ـ الجوهري في القانون الدولي الإنساني وبالنسبة للعمليات الإنسانية بين المدنيين والمقاتلين، فرغم أن القانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلّح يحكم أنشطة موظّفي الشركات العسكرية والأمنية ومسؤوليات الدول التي تستأجرهم على السواء، إلا أنه يتردد كثيرًا أن هناك فراغًا في القانون حينما يتصل الأمر بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ومن المؤكد بالطبع أنه لا يمكن إنكار أن بعض القضايا لا تجد إجابات بسيطة عليها، كالوضع القانوني لموظّفي الشركات العسكرية والأمنية في ظل القانون الدولي الإنساني ـ فهل هم مقاتلون أم مدنيون؟

الإجابة على ذلك معروفة على نحو عام بالطبع، فما لم يكن موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جزءًا من القوات المسلّحة لإحدى الدول، فإنهم يكونون أشخاصًا مدنيين. ووفقًا لذلك فإنه لا يجوز استهدافهم. ولكن إذا قام موظفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأنشطة تعد بمثابة اشتراك مباشر في العمليات العدائية فإنهم يفقدون هذه الحماية إزاء التعرّض للهجوم. وفي جميع الأحوال، يتعيّن عليهم احترام القانون الدولي الإنساني. أما الوضع القانوني للشركات نفسها فإن القانون الدولي الإنساني لا يحدّده.

غياب مسؤولية القيادة

من المعروف أيضًا أن القوات المسلّحة للدول هي التي لديها نطاق واسع من التدابير التأديبية الإدارية وغير القضائية ـ إضافة إلى القانون العسكري ذاته ـ التي تساعد الضباط على الحفاظ على الانضباط واحترام القانون الدولي الإنساني وتحقيق القيادة والسيطرة الفعّالتين على القوات الخاضعة لإمرتهم.

وإلى جانب توافر أدوات القيادة هذه، يكفل هذا النظام أيضًا المسؤولية الجنائية المحتملة للضابط القيادي في حالة عجزه/عجزها عن منع أو قمع انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة بواسطة قواته والتي عرف بها أو كان من المفترض أن يعرف بها.

ويعد مفهوم مسؤولية القيادة أداة قوية لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قِبَل الجنود خلال العمليات العسكرية. وليس من الواضح مدى إمكانية وجود نظام مماثل بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

شواغل قانونية وإنسانية

وبقدر ما أن هذه القضية الشائكة تقع محل اهتمام كافة المراقبين لطبيعة النزاعات المسلحة الجديدة، يشغل اللجنة الدولية للصليب الأحمر سؤال كبير حول احترام هؤلاء الفاعلين الجدد في حالات النزاع المسلّح للقانون الدولي الإنساني. كما يتمثّل سؤال آخر في كيفية توافر نظم قيادة وسيطرة –مثل تلك المتوافرة في القوات المسلّحة النظامية– لدى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؟ وإذا كانت هناك فجوة في هذا المجال، فكيف يؤثّر ذلك على سير عمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة؟

وكحد أدنى، ترى اللجنة أن هناك ضرورة توافر عدد من العناصر الضرورية لتحقيق ذلك: أولها أن يكون موظّفو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ملمين بالإطار القانوني الذي يعملون داخله، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وثانيها وجوب أن تمتثل عملياتهم للقانون الدولي الإنساني، أي أن تكون قواعد اشتباكهم وإجراءات عملهم الاعتيادية موافقة للقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى أهمية توافر آليات فعّالة لمساءلة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظّفيها في حالة وقوع انتهاكات، وكذلك ضرورة اتخاذ تدابير ترمي إلى كفالة هذه العناصر من قبل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ذاتها والدول التي تستأجر خدماتها والدول التي تكون الشركات مُسَجَّلة فيها والدول التي تعمل الشركات على أراضيها.

ومن الممكن، من وجهة نظر اللجنة الدولية، التعامل مع الحالتين الأخيرتين بواسطة اعتماد إطار ضابط. ولكن حتى الآن لم تُقْدِم سوى حفنة من الدول على اعتماد تشريع يحدّد إجراءات يتعيّن على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة المُؤَسَّسة على أراضيها الامتثال لها لكي يتم السماح لها بالعمل في الخارج؛ كما أن قلة من الدول كذلك هي التي تقوم بضبط نشاط الشركات العسكرية والأمنية العاملة على أراضيها.

AFP

اللجنة الدولية والشركات العسكرية والأمنية الخاصة

في عام 2004 بدأت اللجنة الدولية حوارًا حول قضية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مع بعض الدول، وخاصة الدول التي تتعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والدول التي تعمل هذه الشركات على أراضيها والدول التي تكون الشركات مُؤَسَّسة فيها. ويتمثّل الهدفان المنشودان من وراء هذا الحوار في كفالة ممارسة الدول لمسؤولياتها إزاء عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتشجيعها على اتخاذ تدابير ملائمة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

تواجد أفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على نحو متزايد في مسارح العمليات، كما يحدث في العراق، يجعلهم على اتصال مباشر بالأشخاص المعرّضين للخطر الذين تحميهم اتفاقيات جنيف.

في ظل خصخصة الحرب:

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة واحترام القانون

بموازاة ذلك، أقامت اللجنة الدولية حوارًا مع ممثلي صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وحول هذا الحوار، يقول "ميلكر مابيك" المنسق له من قبل اللجنة: "إن اللجنة الدولية تسعى لإقامة حوار مع كل المؤسسات وكافة الأشخاص القادرين على التأثير في النزاعات المسلّحة وكيفية تسييرها، وخاصة حملة السلاح. كما أن زيادة "التفويض الخارجي" للمهام العسكرية مؤخرًا أقامت صلة مباشرة بين المزيد من موظّفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والأشخاص الذين يحميهم القانون الدولي الإنساني، مثل المدنيين والأسرى أو المحتجزين. ومن ثم تحتاج اللجنة الدولية إلى مواصلة تطوير حوارها مع تلك الكيانات. ويتمثّل الهدف الجوهري لهذا الحوار في كفالة حماية ومساعدة أفضل للأشخاص المتأثّرين بالنزاعات المسلّحة وتعزيز القانون الدولي الإنساني. وبمزيد من التحديد، تسعى اللجنة الدولية إلى ضمان احترام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظّفيها للقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى كفالة الوعي بين صفوف تلك الشركات وموظّفيها بمهمة اللجنة الدولية وأنشطتها وطريقة عملها.

دفع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لاحترام القانون

إلى جانب محاولات الحوار هذه، قامت وزارة الخارجية السويسرية مؤخرًا بمبادرة ترمي إلى تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وتقترح بعض السبل للتعامل مع هذه القضية مع تزايد الأسئلة المطروحة بشأن ماهية القواعد التي تحكم سلوك هذه الشركات في حالات النزاع. وتعلق المستشارة القانونية للجنة الدولية للصليب الأحمر إيمانويلا شيارا غيلارد قائلة أنه: "بسبب التواجد المتزايد لشركات عسكرية وأمنية خاصة في بلدان تعاني النزاعات المسلّحة، بما في ذلك الاحتلال، اعتُقِدَ أنه قد يكون من المفيد البدء في عملية حوار وتفكير بين الدول بشأن القواعد القانونية المنطبقة. ومن شأن ذلك أن يشمل أيضًا الخطوات التي تستطيع الدولة اتخاذها من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من قِبَل تلك الشركات التي يعد ظهورها على الساحة حديثًا نسبيًا. ويسر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تكون مشاركة في هذا المشروع". أما بخصوص مدى ملاءمة القواعد المنطبقة للتصدي لهذه القضية فتقول: "إن القانون الدولي الإنساني يحكم أنشطة موظّفي الشركات العسكرية والأمنية والدول التي تستأجرهم على السواء. فهو يضع التزامات على عاتق حكومات البلدان التي تكون هذه الشركات مسجّلة أو مدرجة فيها أو تعمل على أراضيها. وفي حالة وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، فإن المسؤولية القانونية لموظّفي الشركات العسكرية والأمنية والدول التي تستأجرها واضحة تمامًا. أما المجال الذي يبدو القانون فيه قاصرًا فهو السيطرة الوطنية أو الدولية على الخدمات التي قد تقدّمها الشركات العسكرية والأمنية والعمليات الإدارية، إذا وُجِدَت، التي يتعيّن عليها احترامها لكي ما يتم السماح لها بالعمل. فليس هناك إطار ضابط دولي يركّز تحديدًا على هذه الصناعة وأنشطتها. ولم تُقْدِم سوى حفنة من الدول على اعتماد تشريعات تنص تحديدًا على التدابير التي يتعيّن على الشركات العسكرية والأمنية القائمة على أراضيها الامتثال لها لكي يتم السماح لها بالعمل في الخارج (جنوب أفريقيا) أو تحكم أنشطة الشركات العاملة على أراضيها (العراق وسيراليون). وأخيرًا ينبغي ألاّ ننسى أن القانون يوفّر أيضًا الحماية للأفراد العاملين في هذه الشركات، في ظل شروط معيّنة. وهي الحماية التي تتنوع وفقًا لنوع النشاط الذي يقومون به. أضف لذلك أن الشركات العسكرية والأمنية تعمل على نحو متزايد في ظروف ـ العراق مثلًا ـ تجعلهم على اتصال مباشر بالأشخاص المعرّضين للخطر الذين تحميهم اتفاقيات جنيف؛ ومن الضروري بالنسبة لهم معرفة القانون واحترامه.

خطوات عملية

على الجانب العملي عُقِدَت في يناير/ كانون الثاني 2006 ورشة عمل أولي جمعت خبراء من الدول ذات الصلة، إضافة إلى عدد صغير من ممثلي الصناعة وغيرهم من الخبراء؛ وكانت ردود الفعل إيجابية للغاية. كما جرى اجتماع ثانٍ في مونترو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006. وتسعى اللجنة الدولية إلى طرح القضية على الاجتماعات الدولية أو الإقليمية، لاسيما المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر المزمع عقده في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007.

حول هذه اللقاءات والجهود يقول "ميلكر مابيك" إن الخطوات الأولى في الحوار كانت مشجّعة، حيث كانت الدول والشركات العسكرية والأمنية الخاصة منفتحة على الحوار مع اللجنة الدولية. فالدول التي تستأجر خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تفهم أن هذا التفويض الخارجي للمهام لا يعفيها من التزاماتها في ظل القانون الدولي الإنساني. وانطلاقًا من هذه الحقيقة يتواصل سعي الإنسانيين للبحث عن كيفية إيجاد السبل الكفيلة بوضع حدود للانتهاكات بحق الأفراد والفئات التي يحميها القانون في ظل النزاعات الجديدة التي يعد من أبرز ملامحها التوجه نحو خصخصة الحروب، وكما يقول المعنيون: إن ثمة شيئًا واحدًا مؤكدًا في هذا السعي، وهو أنه من المرجّح أن تواجد الشركات العسكرية والأمنية في مناطق النزاع سوف يستمر أو حتى يتزايد، وقد حان الآن أوان اتخاذ التدابير الضابطة لهذا التواجد ●

تقرير خاص للإنساني

حماية ضحايا الحروب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني

يعد مؤتمر قُمْ أول مناسبة من نوعها في إيران للحديث بشكل موسع عن أحكام حماية ضحايا الحروب في الشرع الإسلامي والقانون الدولي الإنساني.

ICRC

الدكتور عامر الزمالي في إحدى جلسات مؤتمر قم

قد يبدو تنظيم مؤتمر آخر للحديث عن موضوع حماية ضحايا الحروب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني أمرًا مكررًا مُمِلًا، والحال أن مؤتمرات وندوات خصصت لهُ في السنوات الأخيرة في بعض البلدان الإسلامية أو تم تناوله في أعمال لقاءات أخرى. ويمكن إذًا إثارة السؤال حول جدوى ندوة جديدة عن موضوع قديم مستنفد. وإذا كان مثل هذا السؤال جائزًا، فإنه يهمل عنصرين أساسيين على الأقل:

- جوهر الموضوع، وهو حماية ضحايا النزاعات المسلحة، الذي يظلُّ قائمًا طالما وُجِدتْ النزاعات المسلحة في هذا العالم، ولكل حرب داخلية أو دولية آثار مباشرة على الإنسان وماله ومحيطه تتفاوت في حجمها زمانًا ومكانًا وتمس منظومة القواعد التي وضعت لتقييد سلوك المتحاربين وحماية غير المقاتلين،
- اختلاف تناول الموضوع ذاته باختلاف مكان المؤتمر والمشاركين فيه والعناوين الفرعية محل البحث والنقاش والأسئلة المثارة من قبل المشاركين. والملاحظ أن مثل هذا الاختلاف يظهر في بلدٍ واحد فكيف يمكن تجاهله في حال تعدد البلدان التي تُعقد فيها الاجتماعات العلمية المخصصة للموضوع المذكور؟

عمل جماعي مثمر

لقد جاء عقد مؤتمر "قمْ" تحقيقًا لرغبة مشتركة أبدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومؤسسات إيرانية مهتمة بالشأن الإنساني. وبالتنسيق مع مقر اللجنة الدولية في جنيف، قام وفدها في طهران بمساع حثيثة منذ أكثر من سنة لدى المؤسسات والشخصيات الإيرانية المعنية للاتفاق على تنظيم المؤتمر وتحديد زمانه ومكانه وعنوانه العام ومواضيعه الفرعية واختيار المشاركين والمحاضرين ورؤساء جلسات العمل. وإذ نشير إلى هذه النقاط فإنما للتأكيد على العمل الجماعي الذي مهد للقاء قمْ والذي شاركت فيه بالخصوص المؤسسات التالية: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الهلال الأحمر الإيراني، مجمع أهل البيت العالمي، مركز الدراسات السياسية والعالمية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، جامعة الإمام الصادق، مركز الدراسات الإسلامية الدولي، المنظمة الإسلامية للثقافة والاتصالات، مركز البحوث الإسلامي للعلوم والثقافة، جامعة الشيخ المفيد بقُمْ، الحوزة العلمية بقُمْ والمنتدى الإسلامي العالمي للتقريب بين المذاهب. وكان لاجتماعات ممثلي هذه المؤسسات التحضيرية ومشاوراتهم المنتظمة الأثر الواضح في عقد المؤتمر وإدارة أعماله بنجاح.

مُثلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوفدٍ رفيع المستوى قادهُ نائبُ رئيسها. الذي ألقى كلمة شاملة في افتتاح المؤتمر أبرز من خلالها أهمية هذه المناسبة وسعي اللجنة الدولية إلى المساهمة في تنظيم مثيلاتها، إدراكًا منها لقيمة دعْم المبادئ الإسلامية لأحكام القانون الدولي الإنساني الذي يستهدف حماية جميع ضحايا الحروب أيًا كانت أعْراقهم وبلادهم ومعتقداتهم.

هدف اللجنة الدولية: تمكين الضحايا من حقوقهم

وسواء شاركت اللجنة الدولية في لقاءات نظمتها أطراف أخرى حول حماية ضحايا الحروب (مثل مؤتمر الرياض الدولي في أكتوبر 2003 بشأن حقوق الإنسان في السِلْم والحرْب الذي بادرت إلى تنظيمه جمعية الهلال الأحمر السّعودي) أم كانت المبادِرة إلى عقدها، فلا يفوتنا التّنْبيه إلى أنّ أساس مساعيها ينطلق منْ أوْلوية تمكين الضحايا من حقوقهم المتفق عليها عالميًا، وأيّ لقاء يُسْهم في بلوغ هذا الهدف يجب دعمه وحضوره ومتابعة أعماله.

وبصفتها مؤسسة مستقلة محايدة تقوم بدور الوسيط بين الأطراف المتحاربة وتساعد على تحسين أحوال المحرومين من حريّتهم بسبب الحروب أوْ حالات أخرى، واستنادًا إلى تجربتها الطّويلة في مواكبة آثار النزاعات المسلحة وخِبْرتها في مجال القانون الإنساني المتعلق بحماية الضحايا، وسّعتْ اللجنة الدولية، خلال السنوات الأخيرة بالخصوص، نطاق اتصالاتها في جميع المناطق التي تعمل فيها وأقامت علاقات حوار وتشاور مع أهم المؤسسات والشخصيات التي يمكن أن تساهم في ضمان احترام العمل الإنساني والقواعد القانونية التي يقوم عليها، بُغية مساعدة جميع الضحايا وصيانة كرامتهم. ويأتي مؤتمر "قمْ" مُكمِلًا للاجتماعات التي احتضنتها خلال العَامين الماضيين مدُن اسلام آباد وعدن وفاس ودار السلام وكابول وصنعاء. وكان محورها جميعًا حماية ضحايا الحروب في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني. ولا يعني هذا أن لقاءات "حماية ضحايا الحروب" اقتصرت على هذه البلاد، بلْ إنّها شملت بلدانًا أخرى في العالم الإسلامي وغيره، وإنما أشرنا هنا إلى المناسبات التي تناولت حصرًا منظومتيْ أحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني.

ومثل مؤتمر اِسلام آباد (أكتوبر 2004) إلى حدٍ ما، كان مؤتمر قمْ دوليًا إذ دعا المنظمون الإيرانيون إليه علماء شيعة من بعض بلدان الخليج والعراق ولبنان وباكستان إضافة إلى سماحة مفتي الديار السورية الذي ألقى كلمة في جلسة الافتتاح ضمّنها دعوة بليغة إلى البحث عن سُبل القضاء على الحروب وتنمية ثقافة السلام.

حماية الأشخاص، والممتلكات، والبيئة

شارك في أعمال المؤتمر ما يزيد على مائةٍ من العلماء والخبراء المتخصصين في الفقه أو في حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي قاعة المحاضرات بمؤسسة "دار الحديث" في قُمْ، تناول المحاضرون، على مدى يومين، المحاور التالية: المفاهيم الأساسية ذات الصلة، وأُسس حماية الضحايا ونطاقها (حماية الأشخاص والممتلكات والبيئة)، والضوابط على سير العمليات الحربية والعلاقة بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والتحديات التي تواجه العمل الإنساني في النزاعات الحديثة وآثار ما يُسمى بالحرب على الإرهاب على القانون الإنساني وموقف الشريعة والقانون الوضعي من الإرهاب. وكانت القواسم المشتركة بين أحكام الشريعة ذات الصِلة وأحكام القانون الإنساني أبرز مدار أبحاث المشاركين، وتم التطرق أيضًا إلى خصائص الشريعة والاختلاف بين أحكامها وبين بعض أحكام

د. عامر الزمالي

حقوق الإنسان بالخصوص.

وتميزت أعمال المؤتمر بالرصانة والاتزان وحاول جُل المحاضرين توخي الموضوعية والدقة في عرض المعلومات. وركز العلماء في محاضراتهم على "فقه أهل البيت وسيرتهم" لإثبات رسوخ قِيم حماية ضحايا الحروب ومبادئ الحق والعدل والتسامح والعفو والصفح في تراث أهل البيت ومن تبعهم. ومن الأمثلة الكثيرة التي ساقها المحاضرون نهي الإمام علي، عليه السلام، وهو يحتضر، عن التمثيل بقاتله، وقبل ذلك وصاياه المعروفة إلى القادة والجند وهي وصايا نابعة من إيمان عميق بقيمة الإنسان وتكريمه ووجوب حسن معاملته ونبذ الظلْم والعدوان وانتهاك الحرمات.

عالمية القانون الدولي الإنساني

ولم تخلُ أعمال الندوة من إشارات وتنبيهات كانت متوقعةً إلى أسبقية أحكام الإسلام، تاريخيًا، وسموها مرجعيا على الأحكام الوضعية التي تعود الى العصور الحديثة وإلى الفكر الغربي. وناشد بعض العلماء الحاضرين فقهاء الإسلام أن يعملوا على صياغة أحكام الإسلام ذات الصلة بلغةٍ عصرية تلائم مقتضيات التطور، وواقع العالم وطبيعة العلاقات الدولية اليوم. أما ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإنهم أكدوا على عالمية القانون الدولي الإنساني، الذي وافقت على أهم مواثيقه (اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحروب الصادرة عام 1949) جميع دول العالم، ومنها الدول الإسلامية، وعلى مساهمة المبادئ الإنسانية الإسلامية السامية في إثراء القانون الحديث ودعمه بصفته أساسًا علميًا لحماية ضحايا النزاعات المسلحة أيًا كانت ثقافتهم ومعتقداتهم وأجناسهم. كما أشاروا إلى تطور القانون الدولي الإنساني باطرادٍ في العقود الأخيرة، منبهين إلى ملاءمته لجميع أنواع النزاعات المسلحة في عالم اليوم، والحاجة إلى تطبيق قواعده بحسن نية من قِبل الأطراف المتحاربة كافة.

وتجلى بوضوح، عبر جزء من المحاضرات، اتجاه يُسند مرجعية حقوق الإنسان إلى الإسلام ويفند الرأي القائل بانطلاق هذه الحقوق من العصور الحديثة والفكر الغربي تحديدًا. وفي معرض الحديث عن الإرهاب، والحرب المعلنة عليه بشتى الوسائل، تم التأكيد مجددًا على وجوب الفصل بين المقاومة الوطنية والأعمال الإرهابية، ودعا عددٌ من المحاضرين إلى إدراج مفهوم "إرهاب الدولة" في التعريف الذي يعكف فريق عمل تابع للأمم المتحدة على وضعه، ولا تزال الآراء بشأنه متضاربة.

ولم تغب الحروب الدائرة في العالم الإسلامي عن بال المشاركين، وأبرز بعض المتحدثين أثر انتهاك الأحكام الإنسانية في حالات مثل العراق وفلسطين ولبنان وغوانتنامو على قيمة القانون الدولي عمومًا والقانون الإنساني خصوصًا وعلى صورتهما لدى الرأي العام.

اختُتِمتْ أعمال المؤتمر بكلمات منها كلمة النائب العام الإيراني وكلمة رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إيران. وعكس الاثنان اتجاهًا عامًا يتطلع الى تنظيم المزيد من اللقاءات حول الشؤون الإنسانية والقوانين المتصلة بها وتعميق التعاون وتطويره بين مختلف المؤسسات المعنية. وتضمن حديث النائب العام الإيراني إشارات صريحة إلى ازدواجية المعايير في استخدام القانون الدولي في عالم اليوم وطغيان المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية مما يؤثر سلبيًا على القانون الدولي وفض المنازعات بالطرق السلمية. وجاء في حديث مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعبيرٌ عن الارتياح وسعي لمواصلة مد جسور الحوار بين منظمته والمؤسسات العلمية في العالم الإسلامي من أجل تعميق فهم مضمون مبادئ الإسلام ذات الصلة وأحكام القانون الدولي الإنساني التي تلتقي عند وجوب احترام كرامة الإنسان.

ولما كان مؤتمر قُمْ أول مناسبة من نوعها في إيران للحديث بشكل موسع عن أحكام حماية ضحايا الحروب في الشرع الإسلامي والقانون الدولي الإنساني، أفسح المنظمون المجال لعدد كبير من العلماء والباحثين لتقديم مساهماتهم حول محاور المؤتمر. وكان ذلك مفيدًا دون شك، لكنه لم يمنح المشاركين فرصة النقاش والتعقيب والتوضيح والاستيضاح. وكنا نود لو كان عدد المحاضرات أقل أو فترة المؤتمر أطول لسد تلك الثغرة، كما طالب بذلك بعض المشاركين. ومع إبداء هذه الملاحظة لا يسعنا إلا توجيه الشكر إلى من ساهم في تنظيم المؤتمر وإدارة أعماله وقد لمسنا لدى المشاركين الإيرانيين والقادمين من الخارج حرصهم على متابعة أعمال المؤتمر وإبلاغ مؤسساتهم بأهم ما دار فيه ودعوتها للاهتمام بمواضيعه التي تقع في صلب اهتمامات عالم اليوم ●

على هامش الدورة التكوينية حول "القانون الدولي الإنساني" التي عقدت بالجزائر العاصمة، التقت جريدة «المواطن» الجزائرية بجان لوك نوفيرا، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالجزائر في حوار حول دور البعثة بالجزائر وطبيعة نشاطاتها وكذا حول العراقيل التي تواجه الصليب الأحمر من أداء مهامه في الحروب والنزاعات. وكان لها معه هذا الحوار.

مندوب اللجنة الدولية بالجزائر:

علاقاتنا بالجزائر يعود تاريخها إلى فترة الاستقلال

■ ما هي طبيعة العلاقة التي تربطكم بالسلطات الجزائرية؟

جان لوك نوفيرا: قبل فتح مقرنا الجديد بالجزائر، كانت لنا علاقات طيبة مع السلطات الجزائرية يعود تاريخها إلى فترة الاستقلال، حيث كنا نقدم المساعدة للمدنيين، ونقوم بزيارات للمساجين، وكذا كنا نساعد المدنيين على وجهتي الحدود الشرقية مع تونس والغربية مع المغرب، وتتمثل في تقديم خدمات طبية، ومساعدات غذائية للمحتاجين.

وحاليًا، فتحنا بعثة بالجزائر للصليب الأحمر الدولي، منذ سنة 2000 بعد اتفاقية مع السلطات الجزائرية، ويضم الطاقم 24 شخصًا، نصفهم جزائريون وآخرون أجانب.

■ ما هي طبيعة النشاطات التي تشرفون عليها في الجزائر؟

نحن نباشر نشاطاتنا بالتشاور مع السلطات الجزائرية، وفي هذا الصدد قمنا بالعديد من الزيارات إلى السجون الجزائرية، وتحاورنا مع مدرائها، ومساجينها، نقدم تقريرنا للسلطات الجزائرية مع جانب من الملاحظات والاقتراحات، لكن هذه التقارير تبقى سرية كما باشرنا شراكة مع الهلال الأحمر الجزائري عبر عدة برامج، ودورات تدريبية في الإسعافات الأولية، البسيكولوجيا، تقنيات الاتصال وحتى في ميدان البحث عن العائلات وربط الاتصال وبعث الرسائل إلى المساجين الجزائريين المتواجدين بالخارج، سواء بطريقة مباشرة أو عبر مقرنا المركزي بجنيف.

■ وهل هناك اتصالات مع وزارة الدفاع أو الجامعات لنشر ثقافة القانون الدولي الإنساني؟

بالفعل: كما سبق أن قلت فإننا نحاول الاتصال بكل السلطات. وفي هذا المجال، شرعنا في تعاون مع وزارة الدفاع وقدمنا عدة محاضرات بالأكاديمية المتعددة الأسلحة بشرشال حول القانون الدولي الإنساني ومختلف الاتفاقيات في مجال حقوق الإنسان ومن جهة أخرى، سطرنا عدة برامج للجامعات الجزائرية والمدارس، وحتى الاتصال مع وسائل الإعلام المختلفة لشرح مهامنا والتي تهدف أساسًا لتقديم كل المعلومات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

■ وماذا عن الدورة التكوينية التي باشرتموها مع المدرسة العليا للقضاء حول القانون الدولي الإنساني؟

هذه الدورة تعتبر الأولى من نوعها في الجزائر، وتدخل في إطار تكوين القضاة المختصين في القانون الدولي الإنساني وحضرها عدة مختصين منهم المنسق الإقليمي لقسم الخدمات الاستشارية باللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكذا أساتذة آخرون على غرار ساحلي مايا، ماروك نصر الدين وآخرين. وناقشت الدورة على مدار ثلاثة أيام تقارير عن زيارة الصليب الأحمر للسجون الجزائرية، القانون الدولي الجنائي، وتطور المحاكمات الدولية الجنائية وصولاً إلى المحكمة الجنائية الدولية والتعرض بالتحليل إلى مفهوم جرائم ضد الإنسانية، الاعتداءات والمذابح الجماعية ليختتم بشرح دور القاضي في ردع الخروقات التي تحدث ضد القانون الدولي الإنساني.

■ ماذا لو حدثتمونا عن الصعوبات التي تواجه أداء مهامكم في النزاعات والحروب؟

هذه إشكالية تبقى مطروحة، لأننا لا نملك القوة لفرض احترام نصوص القانون الدولي الإنساني على الجهات المتصارعة، لكن نقوم بدور الوساطة ونحاول إقناع جميع الأطراف بضرورة السماح للجنة الصليب الأحمر لمباشرة عملها، لكن ذلك لا يحدث دائمًا بل كثيرًا ما نمنع من طرف المتحاربين يصل الحد إلى الاعتداء علينا، لكن قوتنا تكمن في مصداقيتنا وتجربتنا الطويلة وعندما تحدث خروقات نندد بها ونبلغها للرأي العام الدولي عبر مختلف وسائل الإعلام، وهو ما حدث بالعراق فحين وقعت تجاوزات وواجهنا مضايقات نظمنا دورة صحفية بجنيف وعبرنا عن انشغالاتنا ونددنا بما يعانيه المدنيون في العراق.

■ لنبق في العراق كيف تؤدون مهامكم؟

أشير إلى أن الأزمة في العراق جد معقدة، وعملنا الميداني صعب للغاية، لكن نؤدي ما علينا حيث تقدم مساعدات مالية للمدنيين وكذلك المواد الغذائية وحتى مساعدات فيما يخص تقنيات ومواد التعرف على هوية الضحايا.

■ وماذا عن نشاطكم داخل فلسطين؟

نحن متواجدون هناك في عدة أماكن في غزة، تل أبيب ورغم العراقيل التي يقوم بها الإسرائيليون، إلا أننا نحاول دائما الاستجابة لاحتياجات المدنيين.

■ ألا تظن أن مصادر تمويلكم هي التي تعرقل استقلاليتكم وفعاليتكم؟

إن مصادر تمويلنا متعددة وتشكل بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكبر هذه المصادر، بالإضافة إلى تبرعات الخواص ورجال الأعمال، لكن هذا لا يعني أبدًا الخضوع للإملاءات أو التأثير على استقلالية عملنا وتقاريرنا، لأن هناك تقارير دورية حول نشاطنا وتتبع كل مسار صرف الأموال حتى تصل إلى محتاجيها وفي حالة ملاحظة أي خلل تحدث تغييرات على المشرفين عن توزيع المساعدات لتفادي أي استغلال على حساب المحتاجين.

■ كيف تقيمون مدى احترام القانون الدولي الإنساني؟

من جهتنا نود أن تحترم جميع الاتفاقيات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين لكن طبيعة مهمتنا تستدعي الحياد وإلا سيؤثر ذلك سلبيًا على المساعدات ووضعية المحتاجين المدنيين لكن هذا لم يمنعنا من تقديم اقتراحات للمنظمات الأممية المختصة أو على الأقل التنديد بكل الخروقات والصعوبات التي تواجهها الأطراف التي تقف من ورائها ●

أجرى الحوار: **نجيب بجاوي**

الأمل في عالم يقوم على السلم والتنوع

تعدّ الحرب في الثقافات عامة وفي المجال الديني التوحيدي والأسراري والإحيائي على حد السواء معطى قار ومركزي في الكتب الدينية المقدسة.

وخلافًا للحروب العلمانية الدنيوية التي هي ثمرة تناقضات إيديولوجية ونتيجة تصادم المصالح وعمومًا دون أخلاقيات محددة ومرجعية قيمية واضحة، فإن للحروب في الكتب المقدسة دلالة روحية تستند إلى أخلاقية دقيقة مقصدها العميق الاعتبار والمحافظة على السلام الذي يحتاج إلى شجاعة وعزيمة. ورغم وضوح هذه البنية العميقة المتحكمة في الفكر الديني الثاوي في الكتب المقدسة توجد مفارقات ينبغي التنبيه إليها لأنها في الحقيقة مضادة للدين ولمقاصده.

(1) المفارقة الأولى هي أن صور الحروب التي تدور اليوم في منطقة الشرق الأوسط موجودة في قلب الكتب الدينية وقد أبرزتها ورصدتها منذ ألفي عام نصوص العهد القديم بما ساقته من فظاعة ودمار واعتداء على الحرمات والمقدسات وعلى البشر والشجر وينابيع المياه ونصب الكمائن وترحيل المجموعات البشرية وتمليح الأرض قصد إفسادها على غرار ما يحصل اليوم عندما تزرع الألغام وتستعمل المواد الكيماوية...، وذلك لتبرز أن الحرب قد رافقت الإنسان دائمًا وكأنها جزء من تاريخه ووعيه، فلا ينبغي أن تستغرب ولكن ينبغي التذكير بها للاعتبار حتى لا ينسى الإنسان وحتى تبقى الذاكرة دائمًا قوية حاضرة.

(2) المفارقة الثانية: أنه غالبًا ما يدعي كل طرف محارب أن الله معه وأنه ينتمي إلى حزب ربّه مقابل حزب الشيطان وأنه سيكون تبعًا لذلك وبحول الله من المنتصرين الغالبين ما دام الله في اعتقاده معه لا مع غيره. وفي هذا التفكير انزلاق كبير يحمل اعتداء على النصوص المقدسة وعلى حق الإنسان في الحياة ويوهم بأن الكتب المقدسة تشجع على الحرب والعدوانية والعنف. ولا مناص من وضع حد لهذه الانزلاقات وهذا النوع من التأويل.

(3) المفارقة الثالثة: كثيرا ما يقع الحديث باسم الدين والثقافات عن الحرب الشرعية العادلة المقدسة التي تقدم على أساس أن الدين يبررها ويضطلع بها الإنسان تبعًا لذلك نيابة عن ربه. ولا وجود في الحقيقة لحرب مقدسة باسم الدين. فالأديان لا يمكن أن تكون ذريعة لشن العدوان وتبرير الحروب، والله في غنى عن عباده لتحقيق مقاصده. وليست صورة الإله المحارب السائدة في بعض الكتب المقدسة إلا وليدة ثقافات قديمة تستند إلى مخيال مغاير لم يعد مقبولاً اليوم. وفي كل الحالات لم تكن غاية هذه الكتب رغم تركيزها على الإله المحارب تمجيد العنف. فإذا كان الله محبة وسلامًا وتجردًا فإن المؤمن مطالب بأن يكون صورة من خالقه محبة وسلامًا وتجردًا. ولئن كانت الكتب المقدسة الأسرارية والتوحيدية مشجعة ظاهريًا على الحرب: معارك تقوم بها الآلهة نفسها، الله يساند البعض ضد البعض ويحارب مكانهم فلا ينبغي أن نعتقد خطأ أن كل اعتداء على الآخر مهما كان هو دفاع في الآن نفسه عن حق الله واقتداء بسلوكه.

د. حسن القرواشي*

من يحارب باسم الله يعادي ملكوت الله

وبالإمكان القول أنه توجد علاقة طردية بين الإيمان والحرب: حرارة الإيمان المستندة إلى يقين إلهي تستدعي الحرب والحرب غايتها تأكيد ذلك اليقين وهي بهذا الاعتبار نوع من أنواع الإيمان والطاعة، إلا أنه لا مناص من الخروج من هذه الدائرة التأويلية الجهنمية ومن فك الارتباط بين الروحي والسياسي وضرورة التخلص انطلاقًا من الدين ذاته ومن الحداثة أيضًا من هذه القراءات المعبرة عن رؤى فكرية سادت في عصور ما قبل الحداثة ولم تعد مقبولة اليوم وهي في كل الحالات ليست معبرة عن مقاصد الدين العميقة. ولا يكون ذلك إلا بالفصل بين الروحانيات والدنيويات لدى جميع الأطراف المحاربة بصفة مباشرة أو بالوكالة وعدم استثمار عناصر القوة في الدين: كالتأطير والتجييش والتحميس، من أجل مصالح دنيوية أيديولوجية لا علاقة لها بالدين إطلاقا وتعتبر مناقضة لمنهجه ومساهمة في تدميره. وهذا يستدعي جهدًا معرفيًا تأويليًا من شأنه أن يقدم الأديان على أساس أنها منارات محبة ووئام وسلام.

كذلك لا مناص من جعل الخلفية الروحية عنصرًا من عناصر التعامل مع الواقع لا التعامل مع الواقع والأديان بعقلية دنيوية وبأخلاقية ذرائعية قد تكون ناجعة عمليا ولكنها في الواقع لا تولي أهمية للإنسان ولا تحترم حقوقه وحرياته. ولا مناص كذلك من الوعي بأن الحرب خطيئة وإثم بالمعنى الديني مثلما هي جريمة بالمعنى القانوني وأن البربرية لها حدود. فلا يمكن بتعلة الدفاع عن الحق ومن منطلق القوة والاقتدار أن نقوم بكل شيء. ثمة حدود يفرضها الضمير وتستدعيها حتى قيم العولمة اليوم. وعلى الإنسان أن يعتبر مما هو موجود في الكتب المقدسة وأن يرفع راية السلام والمعرفة دائمًا وباستمرار، فالأقوى حربيًا هو في الحقيقة الأقدر علميًا. وإذا تساوت درجات التقدم في المعارف تقلصت المخاطر وعقلية المخاطرة وأصبح بالإمكان التعامل مع الواقع مهما كان معقدًا ومهما كانت الرهانات الخفية والظاهرة، من منطلق السداد لا التهور.

إننا نقول على غرار ما قاله البابا بيوس الثاني عشر في غضون الحرب العالمية الثانية: « لن نخسر بالسلم والمحبة شيئا، أما بالعنف والحروب فيمكن أن نخسر كل شيء». والخسارة لا تتعلق بالعدو فقط بل بالإنسان عامة. وإن القمة التي انعقدت في لبنان بين المسلمين والمسيحيين لجديرة حقًا بالتنويه ودالة على أن الأديان يمكن أن تكون أداة سلم ووئام بين البشر رغم الاختلاف الروحي والأيديولوجي وتناقض المصالح. والمؤمل أن تجتمع كل الهيئات الدينية من مختلف الآفاق الثقافية الروحية: إسلام مسيحية يهودية بوذية هندوسية شنتوية إحيائية... ومن مختلف مناطق العالم: أفريقيا آسيا أوروبا أمريكا... لتؤسس لفكر ديني يعمل من أجل بناء الإنسان والحضارة والمستقبل لا تهديد الوجود والقضاء على الأمل، أمل عالم أساسه الاختلاف والسلام ●

(*) أستاذ محاضر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 9 أبريل، تونس.

توجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحثها نحو إيجاد طرق أفضل للاستجابة للاحتياجات الملحة والأساسية في حالات الطوارئ، وذلك من خلال دعم الدراسات والأبحاث التي تهدف لإنجاز إبداعات تطبيقية جديدة.

إبداعات تطبيقية لتحسين المساعدة الإنسانية بالميدان

في عملها بالميدان، تواجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر باستمرار، حالات الطوارئ التي تتطلب تطبيق تكنولوجيات معينة لتقديم أفضل مساعدة ممكنة للمضارين. ذلك لأن عمليات نزوح الأفراد والمجموعات والأسر في أي سياق بعينه تؤدي بشكل مفاجئ إلى ظهور قضايا عديدة تتعلق بتوفير متطلباتهم وكذلك بحماية البيئة بوجه خاص.

وقد تتصف الاستجابة لمثل هذه الأزمات غالبًا بالاستعجال، الناتج عن حدة الحالة الطارئة التي قد لا تدع فرصة للتفكير الهادئ الذي تتطلبه خطورة هذه الحالات. بيد أن التجربة على مر السنين أوضحت ضرورة الأخذ في الاعتبار مصالح الأفراد المتضررين أو النازحين بسبب نزاع وأفضل وسيلة لتلبية احتياجاتهم الأساسية الموقف الذي ينبغي اتخاذه من أجل التوصل إلى حلول ملائمة. فالنهج الواقعي قد يعالج الوضع بشكل فعال، ولكنه يميل لسوء الحظ إلى ترك أثره على البيئة، أو حتى يؤدي إلى ضرر بيئي شديد يخل بدوره بالنظام البيئي على نحو لا يمكن عكس اتجاهه غالبًا.

ولذلك توجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في السنوات الأخيرة، بحثها نحو إيجاد طرق أفضل للاستجابة للاحتياجات الملحة والأساسية في حالات الطوارئ، مع إدراكها لمدى الصعوبات التي قد تواجهها إذا ما عملت على تحقيق تلك الأهداف بشكل كامل.

ومع مواصلة الجهود، وجدت اللجنة استجابات فعالة من خلال تبادل الأفكار والتعاون مع المستشارين في المجالات البحثية وتنفيذ طرق جديدة.

دراسات عن الطاقة الشمسية

ونظرا لأن استخدام الطاقة الشمسية يعد أحد المجالات التي يجري البحث فيها على صعيد الطاقة النظيفة الجديدة والمتجددة، شرعت اللجنة الدولية في التعاون مع الجامعات، ومعاهد الفنون التطبيقية، والأكاديميات المتخصصة، والمدارس الهندسية، والباحثين في الصناعة والبحوث الخاصة من أجل تصميم تطبيقات يمكن الاستعانة بها في الميدان بالمواضع التي يمكن استخدامها فيها، من أجل التبريد والتجميد وكذلك التسخين والإضاءة.

وفي هذا الإطار تم التنسيق في مجال الطاقة الشمسية النشط من أجل التبريد الشمسي الحراري عن طريق الامتزاز، في مجال الدراسات والتطوير، بالتعاون مع مدرسة الهندسة بمقاطعة فود السويسرية.

والهدف الأساسي لهذه الدراسات هو إثبات أن استخدام مُجَمِّع شمسي من لوحة مسطحة بسيطة، يمكن أن يعمل جهاز امتزاز صُلب يعمل بالطاقة الشمسية بشكل مناسب مع قدرة كافية في ظروف المناخ الدافئ. وقد أجريت التجارب خلال فترات تصل فيها الحرارة إلى نحو 40 درجة مئوية نهارًا و30 درجة أثناء الليل. وكان الهدف الآخر من ذلك هو إيضاح إمكانية تجميع مثل هذا الجهاز بوسائل بسيطة، مع تجنب الطرق المعقدة لكشف التسرب، وتحديد أين يمكن تطبيق هذه التكنولوجيا.

المستفيدون: المرضى في المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية ، إلخ.

البطارية الكهروضوئية

ويتطلب نظام التبريد الشمسي النقال صندوقًا معزولاً مزودًا ببطاريات كهرضوئية لتوليد الكهرباء اللازمة لإنتاج درجات حرارة منخفضة. و تَستطيع البطارية الكهروضوئية في حالات عديدة أن تولد الكهرباء اللازمة لإضاءة مستشفيات ومستوصفات ومراكز صحية قد لا تكون مرتبطة بمحطة الكهرباء الرئيسية أو بمولد، بالإضافة إلى إمكان إضاءة أماكن العمل والمساكن (في هذه الحالة من خلال شبكات جهد 12 فولت. ويمكن استخدام مثل هذه الأجهزة أيضًا في تشغيل آلات مثل أجهزة القياس ومضخات الحفر المصممة للعمل تحت الماء ووحدات التبريد النقالة لحفظ الأدوية واللقاحات.

المستفيدون: المرضى خارج المستشفيات، المرضى المقيمون داخل المستشفى أو المستوصف، المدارس، رياض الأطفال، مراكز الاستقبال، أماكن الإيواء في حالات الطوارئ، إلخ.

الاستخدام الملائم لمصادر الطاقة المتجددة وأنواع الوقود التقليدية

تسعى وحدة الماء والموئل باللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الاستجابة بأكبر كفاءة ممكنة للاحتياجات المباشرة للسكان في حالات الطوارئ. لذا درست الوحدة أيضًا الصعوبات التي يواجهها الضحايا من المدنيين فيما يتعلق بالغذاء والتسخين. وقد دفعت هذه الشواغل الحيوية اللجنة الدولية إلى الاستعانة بخدمات معهد تطوير الطاقة المتجددة في جنيف REDI الذي يتمتع بخبرة واسعة في هذا المجال.

[الصفحة اليسرى]: استخدام الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة المتجددة في المساعدة على إقامة مشاريع المياه بتيمور الشرقية

وأثمر التعاون مع معهد تطوير الطاقة المتجددة طوال أكثر من عشر سنوات عن تطوير تطبيقات فعالة أُعدت لتلبية احتياجات محددة. وهي اقتصادية وبسيطة ويسهل تركيبها مع كلفة إنتاج معقولة. والتحدي الرئيسي الذي يواجه وحدة المياه والموئل هو تأمين إنتاج المكونات الضرورية في سياقات متقلبة أو ظروف تختلف إلى حد كبير عن الظروف السائدة في الدول الصناعية التي تتمتع بالسلام والاستقرار.

وتركز البحث في التطبيقات التي تستخدم

ICRC

الوقود التقليدي المستخرج من مصادر طبيعية تستنفد بسرعة، ومصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية التي يجري تطويعها كمصدر للطاقة بنجاح متزايد.

بعض التطبيقات العملية في التسخين وطهي الطعام، والتعقيم، والترميد

(1) استخدام الخشب

صنع أول التطبيقات المصممة لحالات الطوارئ من برميل زيت سعة 200 لتر قطع من منتصفه إلى قسمين. ويستخدم الجزء السفلي كحاجز واق لمنع انطفاء النار التي توضع على شبكة مصنوعة من حديد التسليح. أما الجزء العلوي فإنه يستخدم كوعاء للطبخ يصنع له غطاء من قاع البرميل. ويمتاز هذا النوع من الأفران بأنه يستهلك خشبًا أقل بنسبة تتراوح بين ٪50 و٪60 من أوعية الطبخ التقليدية المصنوعة من نصف برميل يوضع على ثلاثة أحجار.

المستفيدون: المحتجزون، المجموعات الكبيرة من النازحين، والمجموعات الكبيرة من الأفراد في المراكز الثقافية، والمرضى في مراكز التغذية.

وعاء طهي ـ فرن منزلي Cal IC

طُور هذا النموذج للاستخدام في البلدان ذات الطقس البارد ولديها تسهيلات صناعية وتقنية أساسية لكن يسودها عدم استقرار. وعلى سبيل المثال، تم تصنيع أكثر من مائة ألف فرن من النوع Cal IC أثناء النزاع في يوغسلافيا السابقة. ويتكون هذا الجهاز من أسطوانة من لوح صلب وحجرة احتراق مصنوعة من شبكة من الصلب أو الحديد الزهر حسب إمكانات الإنتاج. ويوضع فوق الأسطوانة وعاء طهي سعة 15 لترًا بغطاء. وكبديل، تُغطَى الأسطوانة بصفيحة معدنية تغذي بالحرارة المستمرة قِدْرًا أو قِدْرين، يمكن الوصول إلى الأخشاب المشتعلة عن طريق فتحة عليها لوحة منزلقة رأسية. ويمكن عن طريق هذه الفتحة وضع لوح للخَبْز على صندوق الاحتراق لإعداد الخُبز. ويوجد غطاء واقٍ حول أسطوانة التسخين (التي يمكن أن تصل حرارتها إلى 400 درجة مئوية) يسخن الهواء عن طريق النقل الحراري بالحمل، ويقي من الحروق. ويعد هذا أمرًا هامًا، ولا سيما في حالة وجود أطفال. وقد زُود موقد الطهي بأنبوب تصريف وكوع للدخان والغازات. ويمكن تركيب هذا النموذج بسرعة وبسهولة في أي نوع من الحالات. وكان النموذج الأولي قد عُدِّل وأصبح الآن أكثر كفاءة. وقد تم إنتاج هذا الموقد بأعداد كبيرة لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان النازحين بسبب النزاع في البلقان وشمال القوقاز.

المستفيدون: الأسر النازحة والأسر المضيفة، ومطابخ المجموعات، والمستشفيات والمستوصفات، ورياض الأطفال، والمدارس، والمؤسسات الطبية، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

جهاز اليونيسف للتعقيم

طور هذا النظام للاستخدام في المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية التي قُطعت عنها مصادر الطاقة من محطات الكهرباء بسبب النزاع، على سبيل المثال. ويشبه هذا الجهاز وعاء الطبخ ـ الفرن المنزلي Cal CI، فيما عدا وضع وعاء للتعقيم بواسطة البخار سعته 40 لترًا بدلا من وعاء طهي الطعام.

المستفيدون: الإصابات التي تتطلب عمليات جراحية

(2) استخدام الفحم

وعاء طهي ـ فرن منزلي Cal 2C

يشبه هذا الموقد النموذج الذي يعتمد على الخشب كوقود Cal IC فيما عدا صندوق الاحتراق الذي زود بقضبان صلب أسمك لتحمل الحرارة الأولية العالية. وقد طور النموذج Cal2C للأقاليم التي يكون فيها الفحم أكثر وفرة من الحطب وأخشاب الوقود، ولتجنب قطع الأشجار في المناطق المعرضة لخطر التصحر. علاوة على ذلك، فهو يصلح للتسخين وكفرن طهي منزلي.

المستفيدون: الأسر النازحة، مجموعات الأسر النازحة، مجموعات الأشخاص والأسر التي تؤوي أشخاصًا نازحين، والمراكز الثقافية، والمستشفيات، والمستوصفات، والمراكز الاجتماعية، والمدارس، ورياض الأطفال، والمؤسسات الطبية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية إلخ

(3) استخدام زيت التسخين، الكيروسين، وزيت المصابيح

موقد طهي متعدد الوقود KW 3-5-710 P/135

تطلب الأمر سنوات طويلة من الأبحاث حتى أمكن تطوير هذا الجهاز المتقدم على الرغم من بساطته، والذي يتحول فيه السائل إلى غاز. والهدف الأساسي من الجهاز هو تزويد المستفيدين بوسائل إعداد وجبات ساخنة، مع الحد من استهلاك حطب الوقود إلى أدنى حد. كما أنه يساعد على المدى البعيد على جعل السكان المستهدفين بهذه الخدمة على دراية باستخدام الموقد ليحل في نهاية الأمر محل الفحم النباتي الذي يؤدي إلى التصحر، على الرغم من أنه لا يزال يمثل الوقود التقليدي في بلدان كثيرة.

ويتكون الفرن من إطار معدني يحمل موقدًا تعلوه فوهة النفث ويغذى بثقل الجاذبية من خزان موضوع على ارتفاع مناسب لتحقيق أفضل ظروف للاشتعال.

ويمكن للإطار المعدني أن يحمل إناء طبخ قطره نحو 25 سنتيمترًا. وقد تم بالفعل تصنيع نماذج عديدة تبلغ المئات لتلبية الاحتياجات الفردية والجماعية.

المستفيدون: المحتجزون، والأشخاص النازحون ومجموعات الأسر النازحة والمرضى والعائلات في المستشفيات، وغرف نقل الدم في المستشفيات، ومراكز التغذية، ومراكز الرعاية النهارية، ومطابخ المدارس، ورياض الأطفال إلخ

وعاء الطهي P 145 13 – 20 kw

يعد هذا النموذج نسخة مطورة من الأجيال السابقة للطراز P145s. وهو فرن منزلي قوي طُوِّر بشكل كامل ليحل محل الأجهزة التي تعتمد على حطب وأخشاب الوقود المستخدمة في العادة كوقود في مواقد الطهي ذات القدرة الكبيرة . وهو يؤدي مهمته من الناحية العملية بنفس الطريقة التي تعمل بها الأجهزة الأقل قوة، وإن كان يختلف في مظهره الخارجي.

المستفيدون: مرضى المستشفيات، والنازحون، ومراكز الاحتجاز، والمقاصف، ومطابخ المجموعات إلخ ...

(4) استخدام زيت البرافين

سخان يعمل بزيت البرافين

يعمل هذا السخان بالكيروسين، ويفضل استخدام زيت البرافين، ليزود بسرعة وبشكل منتظم المطبخ ودش الاستحمام بالماء الساخن. وهو نقال ويسهل حمله، ويجب توصيله بشبكة المياه العامة أو مصدر آخر للماء.

المستفيدون: السكان النازحون، والمراكز الاجتماعية، ومراكز الاحتجاز، إلخ ...

(5) استخدام زيت المحرك المستهلك

موقد طهي ـ فرن منزلي HV1

ظهر هذا الجهاز نتيجة لما بدا أخيرًا من مخاوف تجاه ما تتعرض له البيئة من آثار التدمير وإحراق الوقود الأحفوري المستهلك. وبعد الاستقرار على النماذج والمعايير أسفرت هذه التجارب التي أُجريت في سويسرا عن صناعة أعداد صغيرة من نماذج عديدة وُفِّقَت للاستخدامات المتنوعة.

وقد طُور النموذج **HV1** للاستخدام في التسخين والطبخ. وبسبب تغطيته بغلاف واقٍ

جانب من وحدات الخلايا الشمسية المستخدمة لتوفير الطاقة لمشاريع المياه

ICRC

فهو يعمل كمُسخن بالحمل الحراري ويصلح لطهي الطعام عليه. وقد صمم نظام طرد الدخان بطريقة تسمح بزيادة حرارة سطح التسخين الذي له امتداد يسمح لوعاءي طبخ أن يكونا جاهزين للاستخدام بشكل دائم. وتغذى النار الهادئة بالجاذبية من خزان جانبي يعد من الناحية العملية جزءًا من الفرن حتى يمكن تجنب الحاجة إلى وسيلة كربنة.

المستفيدون: كراجات السيارات والورش الميكانيكية التي ترغب في ترميد زيت المحرك المستهلك. الأسر النازحة، والمراكز الثقافية، والمدارس، ورياض الأطفال، والمؤسسات الطبية، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، والمراكز الصحية، والمستوصفات، إلخ..

موقد طهي ـ فرن منزلي HV2

له نفس خصائص النموذج السابق HV1 إلا أنه أكثر قوة.

المستفيدون: هم نفس السابق ذكرهم بالنسبة لنموذج HV1

(6) استخدام غاز الميثان(H)، البوتان، البروبان (للطقس البارد)

نموذج 25 ذو شعلة واحدة،

وعاء طهي غازي شكل "U" أو مربع.

طورت هذه النماذج الثلاثة للاستخدام في الأقاليم والسياقات التي يمكن استخدام الغاز فيها. وتختلف هذه المواقد البسيطة في تصميمها من ناحية الشكل والسعة. ويُنْتج النموذج ذو الشعلة الواحد 2 كيلو وات، وينتج النموذج شكل حرف "يو" 4–6 كيلو وات، على حين ينتج النموذج المربع نحو 8 كيلو وات. ويصنع الموقد من أنبوب من معدن مدلفن موضوع على إطار ثابت يكفي لحمل وعاء طبخ قطره لا يقل عن 25 سنتيمترًا، حسب الطراز. وهو مزود بصنبور للغاز يغذيه أنبوب يأتي من مصدر الإمداد بالغاز ومنفِذ حقن (يعدل حسب نوعية الغاز)

المستفيدون: السكان النازحون، العائلات المضيفة، والمجتمعات، إلخ.

(7) استخدام الطاقة الشمسية السلبية

تعقيم الأدوات الجراحية بعدسة فِريزنل

المستفيدون: المستشفيات (ولاسيما لمستلزمات الجراحة)، والمستوصفات، والمراكز والمواقع الصحية والعيادات الخاصة، إلخ.

(8) مطابخ الجماعات التي تعمل بالخشب

وعاء الطهي للجماعات مع وعاء الطهي 4B موقد طهي للجماعات ذو سعة كبيرة مع وعاء للطهي

تم تطوير هذا الموقد لتلبية احتياجات أعداد كبيرة من الأشخاص للطعام بشكل دائم. وهو يتكون من اسطوانة من الصلب المعزول للوقاية لاستخدامها كفرن. ويسمح باب الفرن بالوصول إلى صندوق الاحتراق لتنظيم قوة النار. تم تبطين الأسطوانة من الداخل بطوب حرارى لا ينصهر. ويسمح هذا النموذج، بكل مكوناته، بمكان ثابت لوعاء طهي سعته تتراوح بين 80 و500 لتر حسب الطراز. وقد أجريت تجارب للوصول إلى سعة 800 لتر، إلا أنها لم تكن ناجحة.

المستفيدون: التجمعات السكانية النازحة الكبيرة، والمحتجزون، ومرضى المستشفيات.

(9) استخدام زيت التسخين

موقد الطهي للجماعات ذو سعة كبيرة مع وعاء طهي وموقد P145 قوة 20 كيلووات

تطبيقات لإسكان الطوارئ برنامج الإسكان والخدمات المؤقتة

فى مواجهة أشد الاحتياجات إلحاحًا تم بالاستعانة بالسكان النازحين إقامة عدد من منشآت الطوارئ. وتركزت أول مبادرة من هذا النوع على إمدادات المياه، وبناء مراحيض في مراكز الاستقبال، وإنشاء مبان مؤقتة لتضم مطابخ المجموعات والمستوصفات ووحدات الترفيه. وقد بنيت كل هذه المنشآت تحت الإشراف والتنسيق الفني من مهندسي اللجنة الدولية للصليب الأحمر باستخدام المواد المتاحة في الموقع.

موقع الاستخدام: البلقان ـ الجبل الأسود.

المستفيدون: الأسر والتجمعات السكانية النازحة بسبب النزاع

برنامج الوحدات السكنية المؤقتة

أعيد تسكين عدد كبير من النازحين بصورة مؤقتة في مواقع استقبال في وحدات سكنية صممت على سبيل الاستعجال. بنيت هذه الوحدات من الآجر وشرائح وعوارض وأعمدة خشبية سبق تقطيعها وتجميعها وغطيت بطبقة من البلاستيك وقماش القنب. وقد عقد مهندسو اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورة تدريبية قصيرة ليشرحوا لفريق من قادة الجماعة طريقة تجميع وإقامة الوحدات. ونقلت الوحدات إلى مواقع الإسكان المؤقتة، وتم تجميعها بواسطة المنتفعين أنفسهم. إن هذا النوع من المساكن الذى يعد أكثر دوامًا من الخيام يمنح الأسر مأوًى أفضل من الأبنية المؤقتة ويمكن الاحتفاظ بها كمساكن دائمة

موقع الاستخدام: تيمور الشرقية

المستفيدون: الأسر والسكان النازحون بسبب الأحداث ●

طارق حربي

عشرة في الحروب وعشرة في تيه البحر! *

انمَحَقَ السَّحابُ
واشتعلَ الظلامُ بالصُّراخِ والرّاجماتْ!
وكمثل حفرة ابن آوى فَي السهول
أمسى العراقُ
لولا الحنانُ في عينيكِ الوسيعتينِ
(أسمِّيَهُ حنانَ العالم الأزليّ)
هَفتِ القلوبُ وصفقَت الأيدي
اجتازتْ راياتٌ جيوشٌ نعوشْ
وكلَّما اشتعلَ دمي المثقلُ بالرصاص
التفتُّ إلى الوراء
أسألُ جنديا
كانَ له مزاجُ فراشةٍ
ونصفُ جناحِ
عن البلوى الحائمةِ في فضاءِ البيتِ
والطيورِ الجاثمةِ على سياجِ الحديقةِ
وما بالُ الجبالِ تهتزُّ
كلَّما هَمَمْتُ أبصرُ أمي العليلةَ بالمناظير!؟

أوّلُ ما لمضَ البرقُ في الأفقِ وانكسرَ الخزفُ
اقتادونا من أيدي الأمهات
إلى بحرِ النحاسِ وقالوا: المصير!
وكانتْ عشرةٌ فَي الحروب وعشرةٌ في تيه البحر ●

(*) إشارة إلى انتظار بنيلوب زوجها أوليس عشرين عاما: عشرا في حرب طروادة، وعشرا في تيه البحر. (الأوديسه).

باسم السعيدي

هذيان وطنٍ يُحْتَضَر ـ يونيفورم

يونيفورم ـ 1

كان الذين يقفون على أبوابنا
يطرقون بأيديهم المتضخمة .. كأجراس يوم الدينونة
ونحن خلف الأبواب
نبحث عن فرائص لنا لترتعد
فتفرغ شحنات الموت الموزعة بين أضلاعنا
كان هؤلاء يرتدون البدلات الزيتونية
وكنا نرتدي أقنعة الحياة

يونيفورم ـ 2

كان الذين يقفون على الطرقات
يحملون بنادقهم المتضخمة .. كيوم الدينونة
ونحن خلف مقود السيارات
نبحث عن فرائص لنا لترتعد
فتفرغ شحنات الموت الموزعة بين أضلاعنا
كان هؤلاء يرتدون اللثام
وكنا نرتدي أقنعة الحياة

يونيفورم ـ 3

كان الذين يقفون بين الأزقة
يحملون مسدساتهم المتضخمة .. كيوم الدينونة
ونحن خلف ثيابنا وهويات الأحوال الشخصية
نبحث عن أسماءٍ مستعارة لنا
نفرغ فيها شحناتِ الموت الموزعة بين طيات الألقاب
كان هؤلاء يرتدون ملامح الدين
وكنا نرتدي أقنعة الحياة ●

عدنان الصائغ

نازح

بين الحروب
وبين السجون
أصيحُ: بلادي
وأشهقُ...
أحتاج حبرًا بمقدارِ ما يشهقُ الدمعُ في
فمنا
لأكتبَ أحزانَ تاريخنا
وأنسلُّ من مدنٍ كالصفيحِ إلى صدرِ أمي
ألملمُ هذا الحنينَ الموزّعَ بين الحقائبِ
والوطنِ المتباعدِ
خلف زجاجِ المطاراتِ
يأخذني للشَتاتِ
ويتركني للفُتاتِ
كلما عبرتْ غيمةٌ
اتكأتُ على صخرةٍ
قابضًا جمرتي
وألوّحُ: تلك بلادي! ●

الرسم للفنان العراقي **أرداش**، (1940 – 2000)

اكتشاف الوحش:
نقطة رفيعة في مربع صغير

د. محمد المخزنجي

كان لابد أن يمر وقت طويل حتى يكتشف الوحش القابع في أعماقه. وقت ممتد ما بين نهار الثلاثاء 11 سبتمبر 2001، وصباح الأحد 30 يوليو 2006. ففور أن عاد من عمله إلى المنزل، في ظهيرة ذلك الثلاثاء الخريفي، شرع في أداء الطقوس التي اعتادها قبل الدخول في قيلولته اليومية. يفتح التليفزيون، ويعد غداء سريعا من الساندوتشات والخضر المقطعة، ويجلس ليتابع آخر أخبار الدنيا والناس بينما يلتهم طعامه. لكنه هذه المرة لم يصبر على الابتعاد عن شاشة التليفزيون ريثما يعد طعامه، بل أحضر كل شيء دفعة واحدة، ليعد ساندوتشاته ويقطع خضره بينما يتابع المشاهد مذهلة الإثارة التي كانت تذيعها كل الفضائيات في بث مباشر. اليوم 11 سبتمبر. وشيئا فشيئا كان يلم بمغزى صورة أحد برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك بعد أن اصطدمت به طائرة ركاب ضخمة وراحت قمته تحترق. كان ذلك هو البرج الشمالي الذي ضربته الهجمة الأولى بطائرة ركاب مدنية مختطفة كما قالت الأنباء. غص عدة مرات من شدة الإثارة ولهفة المتابعة مما اضطره للجري لإحضار زجاجة ماء مثلج كبيرة يجرع منها كلما تكررت الغصة. كانت الإثارة المفرطة تجعله يمضغ ويبلع وينهض ويجلس ويصيح ويضرب كفًا بكف، ويتنقل بسرعة بين القنوات، كل ذلك في وقت واحد. ثم رأى الذروة تتكرر في بث حي مباشر أمامه، الطائرة الثانية وهي تنزلق في قوس واسع جنوني النعومة والاندفاع، ثم تنغرس وسط هالة برتقالية من النيران في قلب الأدوار العليا من برج التجارة العالمي الثاني، البرج الجنوبي، ووجد نفسه يقفز ويصرخ، لا صرخة ترويع، بل صرخة استحسان جنوني كأنها تصدر عن مشجع كرة قدم مهووس يشاهد فريق هواه لحظة تسجيل هدف ساحر في مرمى الفريق الغريم. وأحس وهو يشتعل إثارة بأن نداء قيلولته الوسنانة قد تبخر، وأن سهرة المساء التليفزيونية تستبدل الآن بسهرة في الظهيرة بتوقيت بلاده، الضحى بتوقيت نيويورك. توقد ذهنه وتفتحت شهيته، فأحضر مزيدًا من المواد ليسكن الشراهة التي تفجرت داخله فجأة. ومكث يشاهد ويمضغ ويبلع ويجرع حتى انهار البرج الأول، فالبرج الثاني، وأظلمت سحب التراب نهار نيويورك، وبينما كانت سحب العتمة تهبط، وينجلي نهار نيويورك عن فراغ كالخيال بمكان البرجين الأسطورة، كان يحس بهياج جسدي عارم لابد من إطفائه، ولم يكن متاحًا لديه هذا الإطفاء الفوري، فاستبدله بحمام ساخن يوشك على إحراق جلده تحت وابل الدُش المشتعل، ثم كان التغيير الفجائي إلى الماء البارد يغمر جلده بقشعريرة عابرة وتسكين مقيم، وفي النهاية لاح بعض الاسترخاء. شعر بالإجهاد وبعض الوسن وود لو يغفو في قيلولة متأخرة. آب إلى الحجرة التي أظلمتها عتمة الغروب خارج شيش النافذة المغلق، لكن لم يواته النعاس. تعلقت بذاكرته المجترة في حدث اليوم الخارق جزئية صغيرة، صغيرة جدًا، بقمة أحد البرجين قبل الانهيار: مربع صغير داخل الخطوط التي ترسمها عمارة البرج، وبداخل هذا المربع كانت هناك نقطة، نقطة رفيعة جدًا تتحرك حركة شبه بندولية. كانت هذه المنمنمة تطفو على سطح ذهنه بشكل

الرسم للفنان العراقي ارباش، (1940 – 2000)

لا شعوري، ثم تغوص مختفية، وتكرر ظهورها، ثم تعاود الاختفاء. ولم يجد في نفسه أي فضول لاستيقاف هذه الجزئية وتمحيصها. كانت لديه ممانعة نفسية مبعثها كراهيته لغطرسة القوة الأمريكية وتحيزها الفاضح للعدوانية والإجحاف. كان شامتًا بتوهج حسي غريب. ولسبب ما من أسباب ترابطات اللا وعي الغامضة، تذكر شيئًا قرأه عن العنف والجنس، وألح عليه الأمر فنهض وأشعل الضوء وراح يتفقد مكتبته، ووجد ما يريده في كتابين، لا كتابًا واحدًا، في كتاب "التدميرية البشرية" لإريك فروم، كما في كتاب "تاريخ التعذيب" لبيرنهارت هروود، وكان المشهد الذي يريد استعادته معروضًا بتفصيل أكثر في الكتاب الأخير، وتحت فصل "المضمون الجنسي للتعذيب"!

"من المؤكد أن هناك دليلاً لإثبات أن الجماهير التي تتفرج على مشاهد سفك الدماء كثيرًا ما يثور فيها تشهي الدم الذي يؤدي في النهاية إلى عربدات جنسية عفوية. وكان هذا حدثًا شائعًا في الحلبة الرومانية، غير أنه ليس مقصورًا على الماضي. لقد حدث رد الفعل المشابه في القرن الثامن عشر في فرنسا أثناء ما يصفه بعض المؤرخين بأنه أرهب حوادث الإعدام العلنية المسجلة.

لقد حاول روبرت فرانسوا داميين محاولة فاشلة لاغتيال الملك لويس الخامس عشر، وصدر عليه الحكم، وفي 28 مارس 1757 بدأ التعذيب السري بوضعه على المخلعة. وبعد أن انتزع لحمه عن صدره وذراعيه وساقيه وكاحليه بكماشات محماة على النار سكب مكانه الزيت المغلي والرصاص الذائب ومزيج حارق من القار المغلي والشمع والكبريت. وبعد الظهر صار جاهزًا للعرض على الناس بعد أن أقيمت له "تمارين التحمية". في الساعة الثالثة بعد ظهر ذلك اليوم جُلب داميين المنكود إلى "بلاس دو غريف". كانت شوارع باريس مكتظة بالناس وكانوا ينظرون إلى الضحية "دون كراهية أو شفقة"، وأينما وجه المرء نظره لا يرى إلا الحشود. وفي الرابعة والنصف بدأ التعذيب العلني، ومرة أخرى مُزّق لحم الضحية بالكماشات المحماة وخضع للتعذيب ذاته الذي واجهه من قبل، لكن هذه المرة كان لإمتاع المشاهدين، وكان يصرخ طالبًا الرحمة. يقول الدوق رويشلو في مذكراته إن رائحة اللحم المشوي كانت شديدة حتى ملأت جو المكان، وأثير الجمهور بالعرض الوحشي الذي يجري أمامهم. ثم جاء أسوأ فصل في هذه المحاكمة حين ربطت خيول قوية إلى يدي الرجل وساقيه ثم أطلقت في أربعة اتجاهات مختلفة. ووسط صرخاته المسعورة وهمهمات الخيول وصهيلها كان الجمهور يحدق بذهول جاحظ. ثم أضيف حصانان آخران للتمكن من خلع الساق اليسرى بعد ساعة ونصف الساعة. في هذه اللحظة انفجر تهليل الحشود وانفصلت الساق الأخرى والذراعان من مفاصلهما قبل أن يلفظ داميين أنفاسه.

حل مساء الثلاثاء 11 سبتمبر 2001 عليه بسرعة غير مألوفة، لكن بثقل منهك مع ذلك، شعر بالامتعاض مع حلول المساء بينما مشهد تعذيب القرن الثامن عشر وما أحاط به من سلوك المتفرجين يلتصق سمجًا بذهنه دون أن يستطيع انتزاعه، وكانت جزئية المربع الصغير والنقطة الرفيعة المتحركة داخله تطفو على سطح ذاكرته في غموض متمازجة مع مشهد التعذيب الشنيع في باريس القرن الثامن عشر، لكن الممانعة النفسية للتوقف والتفسير استمرت على حالها، وطوال ما يقارب خمس سنوات ظل هذا المربع وهذه النقطة يزورانه متلففين بالغموض ذاته. لكن هذا الغموض انجلى فجأة في نهار الأحد 30 يوليو 2006، ففي الصباح الباكر كانت الفضائيات تذيع صور المذبحة التي وقعت قرب الفجر. قانا للمرة الثانية. أكثر من ستين مدنيًا بينهم 32 طفلاً لاذوا بقبو أحد البيوت اتقاء القصف الموجه نحو المدنيين. ولم يفلتهم القصف فاخترقت الصواريخ سقوف القبو الهشة وتم دفن المدنيين الستين تحت الأنقاض وبينهم الأطفال الاثنان والثلاثون. كانت الصور مروعة. خاصة صور الأطفال لكنه لم يستطع الانفجار مع تكرار عرض الصور. فجأة توقف بصره وتركزت مشاعره كلها عند تفصيلة صغيرة ووجد نفسه ينفجر في البكاء. بكاء مقهور ومنتفض وحارق. لقد كان هناك معصم صبية صغيرة يبرز من ركام الأنقاض والقتلى. وبالمعصم ساعة بسيطة جميلة جمال كل أوائل الساعات التي يرتديها الأطفال. ساعة بأستيك من البلاستيك بلون وردي تتعلق مرتفعة بالمعصم الرقيق. لابد أنها أول ساعة ترتديها بعد أن أهداها لها والدها لمناسبة ما. عيد ميلادها. أو النجاح في المدرسة. أو عودته هو من السفر.

تواصل اشتعال بكائه وهو يكتشف مزيدًا من التفاصيل في صورة المجزرة. قدم طفلة صغيرة تبرز من ركام المجزرة ورسغها في بنطال بيتي به زهور صغيرة بألوان وديعة. ورضيع أخرجوه وكانت أمشاط قدميه الصغيرتين مفرودة بشكل كامل وكأنه طائر يقلع عن ترابية الأرض صاعدًا في زرقة السماء. وراحتا أب مدفون بين الركام والضحايا تبرزان مرفوعتين ومفتوحتي الأصابع بعد أن أسقط الموت من بينها طفله الذي مات على مبعدة عدة سنتيمترات قليلة من يدي الأب.

كان يبكي كما لم يبكِ في عمره أبدًا. يبكي بشعور مقهور وبرغبة وحشية في الانفجار. يشعر بانحطاط العالم كله، بل بانحطاط نفسه العاجزة عن فعل أي شيء في مواجهة هذا الانحطاط كله. ولم يكن أمامه وقد أفزعه صوت إجهاشه إلا أن يخرج من البيت مبتعدًا عن صندوق المجازر الحية الشنيع هذا. لكن لم تتركه الصور.

هدأت قليلا صور المجزرة الطازجة في خاطره وهو يمشي في الشوارع دون غاية إلا أن يمشي ويحاول النسيان. يحاول الابتعاد. لكن ذلك المربع الصغير والنقطة الدقيقة المتحركة بداخله عادا يلحان عليه. ثم بدا وكأن عدسة اقتراب تعمل لا إراديًا في ذهنه، راح المربع يكبر وتكبر معه النقطة. لم يكن المربع غير نافذة من نوافذ أحد برجي التجارة العالمي المنهارين. ولم تكن النقطة غير إنسان يلوح بقميصه طالبًا النجدة وهو محاصر بالنيران. هل كان أبا ينتظر أطفاله عودته المفرحة بعد ساعات؟ هل كان شابًا على موعد مع حبيبته؟ هل كان ابنًا يقيم مع أمه التي لا تقر عينها إلا بعودته إليها كل يوم؟

أخذت النقطة الدقيقة تتحول إلى حيوات إنسانية نابضة كلما أضاف إليها شيئًا من التفاصيل، ملامح الوجه، لون القميص الذي كان يلوح به الإنسان في تلك النافذة مخيفة الارتفاع، ولم يكن هناك صوت. فقط التفاصيل، تماما كالتفاصيل التي فجّرت بكاءه اليوم، التفاصيل التي تهمس بألم مذبوح: هنا إنسان. هنا إنسان. بالضبط: هنا إنسان. فما يجعلنا متبلدين أمام صور المذابح والمجازر التي تعرضها علينا الشاشات هو أننا نراها كصور، مجرد صور. صور كلية لا تنبض فيها التفاصيل مذكرة بالحياة التي أخمدتها أو ذبحتها المجازر. ولا سبيل أمامه لاستعادة إنسانية الصور، واستعادة إنسانيته أمامها، إلا أن يرى عبر التفاصيل الصغيرة، علامات الحياة البسيطة التي سكنت. استعادة الإنساني، هذا هو بالضبط، فالوحشية البشرية تجاه البشر لا تنتج من اعتبار الإنسان حيوانًا، بل من اعتباره "لا إنسان" كما يقول إريك فروم، ويتذكر قوله الآن، بل يتمثله، وسيظل يتمثله. حتى لا يعود يرى بعيني الوحش ●

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدعو لاحترام

القانون الدولي الإنساني بالصومال

مع وقوع العمليات العسكرية الأخيرة وتزايد أعداد ضحايا القتال في الصومال، أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيانًا أعربت فيه عن قلقها البالغ إزاء محنة السكان المدنيين والجرحى المصابين في العمليات العدائية والمحتجزين.

وقد أسفرت العمليات العسكرية التي لا تزال دائرة، بما فيها عمليات القصف الجوي الأخيرة، عن مزيد من الإصابات في الجزء الجنوبي من البلاد. وتكاد تنعدم الخدمات الصحية الأساسية في الجنوب فيما يقع أقرب مستشفى يقدم الخدمات في "كيسمايو" على مسافة يوم أو يومين شمال المنطقة المتضررة.

وناشدت اللجنة الدولية مرة أخرى كل الأطراف المشاركة في العمليات العدائية بضرورة ضمان معاملة الأسرى والجرحى من المقاتلين معاملة إنسانية وإمدادهم بالعناية الطبية الملائمة، واحترام أفراد الطواقم الطبية وحرمة المستشفيات والعيادات وتوفير الحماية اللازمة. وفضلاً عن ذلك، حثت اللجنة الدولية جميع الأطراف المشاركة في العمليات العسكرية على اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لتجنب الاعتداء على المدنيين وحمايتهم.

ومنذ اندلاع العمليات القتالية قبل أسبوعين، عزّزت اللجنة الدولية دعمها لمرافق طبية متعددة في وسط الصومال وجنوبه إضافة إلى 23 عيادة تديرها جمعية الهلال الأحمر الصومالي وثلاثة مستشفيات في مقديشو. وزوّدت هذه المرافق بما يزيد على خمسة أطنان من لوازم الإسعافات الأولية والمعدات الجراحية والأدوية.

ويعمل في الصومال حاليًا فريق من اللجنة الدولية مكوّن من طبيب جرّاح ومختص في التخدير وممرض، جميعهم مندوبين من الخارج، إلى جانب الطواقم الطبية الصومالية. وقد استقبلت هذه المرافق، إلى غاية الآن، ما يزيد على 850 جريحًا من المدنيين والمقاتلين.

وفي تصريح لـ **أوسكار أفوكادري** الطبيب في اللجنة الدولية أوضح أن "**ثمة مشكلة كبيرة تكمن في غياب الثقة والخوف من إمكانية التعرض لأذى**". فالعديد من الجرحى قد غادر المستشفيات قبل استكمال علاجه، فيما البعض الآخر لم يستطع الوصول إلى مركز طبي بسبب القتال الدائر والظروف الأمنية السيئة عمومًا. وكان من الممكن أن يكون عدد الذين لقوا حتفهم أقل لو تسنى لهم الحصول على الرعاية الطبية في الوقت المناسب.

هذا وبعد سلسلة من الكوارث الطبيعية ومن الأعمال القتالية العنيفة التي شهدها الصومال، خلال العشر سنوات الماضية، تدهورت أوضاع السكان المدنيين في البلاد إلى حد خطير خلال الأسابيع القليلة الماضية. كما صارت غالبية الناس تعتمد على المساعدات الإنسانية، كما هرب أيضًا بعض المدنيين من منازلهم متوجهين نحو المناطق الحدودية.

ولأنه كان هناك نقص كبير في المواد الأساسية قبل اندلاع المعارك الأخيرة. فقد دعا **باسكال هونت**، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصومال: "**إلى ضرورة اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لتجنب إصابة المدنيين كما دعا إلى تمكين المزارعين من الوصول إلى أراضيهم من أجل زرع البذور التي وزعت مؤخرًا بعد انحسار الفيضانات، وإلا فمن المحتمل أن نواجه في المستقبل القريب نقصًا فظيعًا في الغذاء**".

ومن المعروف أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بأنشطتها الإنسانية في الصومال منذ عام 1977 وهي واحدة من المنظمات الإنسانية القليلة التي لا تزال تعمل هناك. وتوزع كل عام مواد الإغاثة على أكثر من 500 ألف نازح شردهم النزاع الممتد كما تنفذ ما يزيد على ثلاثمائة مشروع في مجالات الماء والصحة والزراعة وسبل كسب العيش ●

جاكوب كيلينبرغر يوجه النداء السنوي للجنة الدولية إلى الجهات المانحة

جنيف

أكثر من مليار فرنك سويسري لمواجهة تحديات العمل الإنساني في العام 2007

أطلق **جاكوب كيلنبرغر** نداء اللجنة الدولية السنوي إلى الجهات المانحة مشددًا على أننا نواجه تحديًا رهيبًا في توفير استجابة إنسانية للاحتياجات الملحة الناجمة عن حالات النزاع المسلح وغيرها من أشكال العنف المسلح بالعالم. وهو النداء الذي طلب فيه ما يزيد عن مليار فرنك سويسري لتمويل عمل اللجنة الدولية الإنساني لعام 2007 في حوالي 80 بلدًا، مشددا على أن المنظمة "تبقى عازمة على مواجهة هذا التحدي وهي حازمة في تأدية دورها باعتبارها طرفًا فاعلًا مستقلًا ومحايدًا وغير متحيّز". وخلال العام 2007، ستحظى أفريقيا مرة أخرى بأكثر من 40٪ من التزامات اللجنة الدولية في مجال العمليات الميدانية في العالم. ويشكل السودان أوسع العمليات للعام الرابع على التوالي والتي يتوقع أن تصل تكاليفها إلى أكثر من 73 مليون فرنك سويسري تليها العمليات في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، والعراق، وأفغانستان. وتعكس هذه الأولويات موضع التركيز الرئيسي للجنة الدولية وهو حماية المدنيين المتضررين مباشرة من النزاعات المسلحة الجارية ومساعدتهم. كما ستبقى اللجنة الدولية ملتزمة بمجموعة واسعة من الأنشطة في بلدان متأثرة بأشكال مختلفة من العنف المسلح، ومنها مواجهة الأزمتين الخامدتين في كوت ديفوار وتيمور ـ ليشتي أو مرحلة الانتقال الهشة التي تعيشها كل من ليبريا ونيبال. كما سيكون في رأس أولويات اللجنة الدولية للعام 2007 إقامة حوار مع كافة الأطراف المشاركة في النزاعات وتذكيرها بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأهمها ضرورة التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

كولومبو

إجلاء جرحى من فاكاراي

قامت سبع بواخر أبحرت تحت راية اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتجميع الحالات الخطيرة لجرحى الحرب في فاكاراي بمقاطعة "بانيكالوا" شرقي سري لانكا، وكان من بين الجرحى سبعة أطفال و16 شخصًا ينتمون لمجموعة من أكثر من ثلاثين ألف نازح حوصروا بسبب القتال المحتدم بين قوات الأمن السريلانكية ونمور إيلام للتحرير. وقد تم نقل الجرحى إلى مستشفى "فالايششيناي"، وهو مرفق مزوّد بتجهيزات أفضل يقع في المنطقة تحت سيطرة الحكومة. وشارك في عملية الإجلاء موظفون طبيون من الصليب الأحمر الإيطالي. كما نقلت اللجنة الدولية جوًا أكثر من طن من الأدوية لمواجهة انتشار فيروس "شيكونغونيا" في شبه جزيرة "جافنا" شملت 000 500 قرص من نوع باراسيتامول وغيرها من المسكنات ومضادات الالتهابات. وجاء التموين الجوي استجابة للطلب العاجل الذي وجهه قسم الخدمات الصحية في "جافنا".

محمد عبد الرازق.. وداعا!

فقدت بعثة القاهرة للجنة الدولية للصليب الأحمر واحدًا من أقدم العاملين بها، وهو الزميل **محمد عبد الرازق** مسؤول الشحن الذي توفي في الرابعة والأربعين من عمره إثر أزمة قلبية أصابته في صبيحة الثامن عشر من يناير/ كانون الثاني 2007.

وتتقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخالص العزاء إلى أسرته وأهله وزملائه ومحبيه، وإلى بعثة اللجنة بالقاهرة التي كان خبر وفاته صادمًا لكل الزملاء العاملين بها.

بغداد

تأهيل تمديدات المياه والصرف الصحي

أكملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إعادة تأهيل تمديدات الماء والصرف الصحي في 21 مركزًا للصحة الأولية في محافظات صلاح الدين وكربلاء والديوانية. وتخدم هذه المراكز حوالي 3650 مريضا يوميًا. إضافة إلى ذلك، انتهت اللجنة الدولية من إعادة تأهيل الوحدة المجمعة لمعالجة المياه في منطقة الفحّامة والتي توفر الماء الصالح للشرب لأكثر من 5000 شخص شمال بغداد. ويقول خافيير كوردوبا، منسق اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمشاريع الماء والصحة العامة في العراق: "إن قصور صيانة البنى التحتية للصحة والماء في العراق ما زال العقبة الأساسية التي تحول دون توفير الخدمات الملائمة للسكان". وأضاف "إن اللجنة الدولية تسعى من وراء إعادة تأهيل المراكز الصحية ومحطات الماء والصرف الصحي للاستجابة للاحتياجات العاجلة والمساهمة في الحدّ من تدهورها".

اللاذقية
استكشاف القانون الدولي الإنساني

أقامت وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية مع وزارة الدولة لشؤون الهلال الأحمر وبالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورشة عمل للموجهين والاختصاصين حول برنامج استكشاف القانون الدولي الإنساني، وذلك لتأهيل الموجهين والاختصاصيين ورفدهم بالخبرات والمعارف لإدخال مفاهيم القانون الدولي الإنساني في مناهج وزارة التربية. وفي إطار خطة التعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري زارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مخيم التنف الواقع على الحدود السورية العراقية وقامت بتجهيزه من أجل فصل الشتاء، كما زارت اللجنة الدولية محافظة الحسكة المتضررة من الفيضان وقامت بتزويد فرع الهلال الأحمر بتجهيزات مكتبية في إطار برنامج المساعدات المخصص لمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

أبو ظبي
تدريب الدبلوماسيين العرب على القانون الدولي الإنساني

تحت رعاية سمو الشيخ **عبد الله بن زايد آل نهيان**، وزير الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، انعقدت الدورة الإقليمية الأولى لتدريب الدبلوماسيين العرب على القانون الدولي الإنساني في الفترة من 19 إلى 22 نوفمبر 2006 في مقر معهد الإمارات الدبلوماسي في أبو ظبي. حضر الدورة حوالي 20 دبلوماسيًا يمثلون 18 دولة عربية. جاء انعقاد هذه الدورة إعمالا لمذكرة التفاهم الموقعة في شهر نوفمبر 2005 بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ممثلة بالبعثة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بمعهد الإمارات الدبلوماسي، والتي تم بموجبها اعتماد المعهد مقرًا إقليميًا لتدريب الدبلوماسيين العرب على القانون الدولي الإنساني. وقد جرت فعاليات الدورة في جو تفاعلي سادته مناقشات مستفيضة للاطّلاع على قواعد هذا القانون وتطبيقاته ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ذلك. واختتمت الدورة بتوزيع الشهادات على المشاركين الذين عبّروا عن سعادتهم للمشاركة في هذه الدورة التي كانت مفيدة لهم.

مقديشو
إنقاذ ضحايا الفيضانات

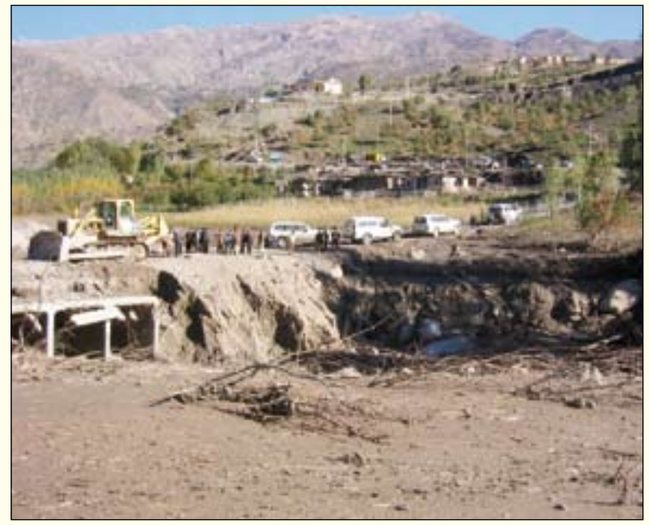

قامت اللجنة الدولية بعملية إنقاذ كبيرة لضحايا الفيضانات بالصومال. وخلال إحدى عمليات التوزيع في منطقة "كورتونواري" في "شابيلي" السفلى، اتصل شيوخ المنطقة بموظفي اللجنة الدولية لإعلامهم بوجود عدد كبير من العائلات المحاصرة بالمياه والتي لا تملك أية وسيلة للهرب. وكان من المحتم أن يموت هؤلاء الأشخاص إذا لم يتم إنقاذهم. وخلال ساعات قليلة، كان مندوب اللجنة الدولية قد جمع فريقًا من المتطوعين من جمعية الهلال الأحمر الصومالي، واستأجر قاربين اثنين ووصل إلى القرية الأولى. وكان على الفريق أن يقوم بعدة رحلات قبل أن يتمكن أخيرًا من إنقاذ 67 عائلة (355 شخصًا) من أربع قرى. وبعد 16 ساعة من الجهود المتواصلة، وصل جميع الذين تم إجلاؤهم إلى مكان آمن وجاف. وتسلموا من اللجنة الدولية المواد اللازمة لإيوائهم والبطانيات فيما وفرت لهم السلطات المحلية الطعام.
ومنذ الثاني والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني، بلغ مجموع ما وزعته اللجنة الدولية في مناطق الصومال التي حدثت فيها الفيضانات 7200 قطعة من القماش المشمع و5500 بطانية. إضافة إلى ذلك، تزود اللجنة الدولية الأشخاص الأكثر تضررًا في "بيليت ويني" بمنطقة "حيران" بكمية مائة ألف لتر من مياه الشرب يوميًا. وهي تراقب الأوضاع عن كثب وجاهزة لتوسيع عملياتها وفقًا للضرورة.

عمان
ندوة عمان السنوية الثالثة

في السادس والعشرين والسابع والعشرين من نوفمبر / تشرين الثاني 2006 قام المعهد القضائي الأردني، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتنظيم ندوة عمان السنوية الثالثة حول القانون الدولي الإنساني. شارك في الندوة التي أقيمت تحت رعاية السيد **شريف الزعبي** وزير العدل الأردني، 20 قاضيًا أردنيًا و10 ممثلين عن مختلف الجهات الحكومية. غطت الندوة موضوع الأشخاص والأعيان المحميين بموجب هذا القانون، وآليات احترامه، ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء الصراعات المُسلحة. كما تناولت كذلك خصائص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والجرائم التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة، وتطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني.
وقد كانت الأردن أولى الدول العربية التي صدقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وما يستلزم ذلك من تدريب القضاة الأردنيين على أحكام القانون الجنائي الدولي.

نجامينا
مساعدة جرحى الحرب

تولت اللجنة الدولية إجلاء ما يناهز 45 جريحًا من بلدتي "بلتين" و"عرادا" الواقعتين على بعد 85 كلم و150 كلم على التوالي شمال "أبيشي" شرقي تشاد. كما قامت بإعادة تزويد مستشفى "بلتين" بالأدوية ومجموعات من لوازم الإسعافات الأولية، وساندت الصليب الأحمر التشادي في جهوده لجمع الجثث والتعرف عليها. وقد زادت اللجنة الدولية مؤخرًا من عدد موظفيها في شرق البلاد. وفي الأيام الماضية الأخيرة، أجرى اثنان من أفرقتها الجراحية عمليات جراحية على أكثر من 50 مصابًا بجروح خطيرة في مدينتي "أبيشي" و"نجامينا". واستقبل مستشفى "ليبرتي" في "نجامينا"، حيث تشرف اللجنة الدولية على برنامج تدريب في المجال الجراحي، أكثر من 60 جريح حرب قامت السلطات التشادية بإجلائهم من الشرق. ويوجد من بين الجرحى الذين تلقوا العلاج في "أبيشي" و"نجامينا" جنود من القوات الحكومية وقوات المعارضة بالإضافة إلى عدد من المدنيين أصيبوا برصاصات طائشة. وتقدم اللجنة الدولية الآن المساعدات إلى ما يزيد على 000 40 نازح تشادي وإلى المجتمعات المحلية التي تستضيفهم من خلال زيادة الإمدادات بالماء، وتوفير المأوى الطارئ والمواد غير الغذائية، وتنفيذ البرامج المتعلقة بالماشية والزراعة من أجل مساعدتهم على المحافظة على سبل كسب عيشهم، ودعم المرافق الصحية التي تزوّدهم بالخدمات. كما تقوم بزيارة أكثر من 50 مكان احتجاز في هذا البلد.

سوكومي
حلقة عمل حول الطب الشرعي والبحث عن المفقودين

نظمت اللجنة الدولية من 11 إلى 15 ديسمبر/ كانون الأول حلقة عمل عن التقنيات المستعملة لاستعادة الرفات البشرية والتعرف عليها، وقد هدفت الحلقة إلى توفير تدريب خاص بمبادئ علم الطب الشرعي الأساسية المتبعة في البحث عن الأشخاص المفقودين. ومن المقرر تنظيم حلقة عمل مماثلة في النصف الأول من العام 2007 بالتعاون مع مختصين جورجيين. فمع مضي أكثر من عشر سنوات على وقف العمليات العدائية، لا تزال قرابة 2000 عائلة جورجية وأبخازية دون أخبار عن أقربائها الذين فقدوا أثناء النزاع في منطقة أبخازيا بين العامين 1992 و 1993. وقد التزمت اللجنة الدولية بتوفير تدريب متخصص للمهنيين الأبخاز والجورجيين المشاركين في عمليات استعادة الجثث والتعرف عليها، وذلك طبقًا لمهمتها الهادفة إلى المساعدة على معرفة مصير الأشخاص المفقودين. فوجود موظفين ذوي تدريب عال في طرفي النزاع يلتزمون بنفس المعايير الأخلاقية والمهنية ويحترمون كل الإجراءات القانونية ذات الصلة، أمر بالغ الأهمية لتحقيق تقدم في معرفة مصير المفقودين.

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311، ج.م.ع
هاتف: 7619332/3379282 (202++) فاكس: 7618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org
مسؤول الإعلام: **جاسر الشاهد**

عمان: شارع أبو حامد الغزالي – عمان 11191 صندوق بريد 9058
هاتف: 5688645/5688646 (9626++) فاكس: 5688649 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رباب الرفاعي**

بغداد: (بغداد) العلوية: ص.ب 3317
هاتف: 01922458 (79 ++964) فاكس: 846262 (761 ++873)
(عمان): ص.ب 9058 عمان 11191 الأردن
هاتف: 5523994 (6 ++962) فاكس: 5523954 (6 ++962)
البريد الإلكتروني: iraq.iqs@icrc.org
مسؤول الإعلام: **ندى دوماني**

دمشق: أبو رمانة، ساحة الروضة، شارع مصر، بناء الجرد، الطابق الثالث صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/3339034(96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رنا المدفعي**

القدس: شارع النبي شعيب رقم (8) شيخ جراح، القدس 91202، صندوق بريد 20253
هاتف: 5828441/5828845/5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org
مسؤول الإعلام: **كاسبار لاندولت**

بيروت: بناية عيتاني، شارع السادات، الحمرا، صندوق بريد 7188–11، رياض الصلح
هاتف: 739297/739298/739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org
مسؤول الإعلام: **أنا شاف**

الخرطوم: شارع رقم 33 منزل رقم 16 العمارات الامتداد الجديد. صندوق بريد 1831
هاتف: 476464/65 (249183) ++ (خمس خطوط) فاكس: 467709 (249183) ++
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org
مسؤول الإعلام: **جيسيكا باري**

تونس: المندوبية الإقليمية بتونس، (تغطي أنشطتها: تونس – المغرب – ليبيا – موريتانيا – الصحراء الغربية) رواق البحيرة عمارة أ، نهج بحيرة كنستنس 1053 ضفاف البحيرة
هاتف: 960179/960154/960458 (21671++) فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org
مسؤول الإعلام: **محمد بن أحمد**

الجزائر: 18 نهج سويداني بوجمعة 16070. المرادية. الجزائر
هاتف: 82 24 2148 (213++) فاكس: 80 28 2160 (213++)
مسؤول الإعلام: **صدري بن تشيكو**

صنعاء: شارع بغداد، شارع رقم 19، منزل رقم 20 صندوق بريد: 2267
هاتف: 4/467873 / 44 38 21 (9671++) فاكس: 75 78 46 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org
مسؤول الإعلام: **هشام حسن**

الكويت: البعثة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية: (تغطي أنشطتها: الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان) الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3، منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 5322061/5322062/5322098 (965++) فاكس: 5324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فؤاد بوابة**

بعثة الصومال: Denis Pritt Road، صندوق بريد: 73226 – 00200 نيروبي، كينيا
هاتف: 5/4/3963 – 8/9/2713367 (25420++) فاكس: 13731 2027 254 ++
البريد الإلكتروني: somalia.sok@icrc.org
مسؤول الإعلام: **بدرام يازدي**

طهران: كميته بين المللي صليب سرخ، 75 تهران – بلوار أفريقا – خيابان تابان شرقي – شماره هاتف: 5503 8878 21 98++ فاكس: 3370 8878 21 98++
البريد الإلكتروني: tehran.teh@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فريدريك غوان**

موريتانيا: صندوق بريد: 5116، نواكشوط
هاتف: 38 744 52 222++ فاكس: 97 446 52 222++

الصغيرة نيبال تتلقى العلاج من وراء الجدار العازل

عبد الباسط خلف

الرسم : ل. المطوطي

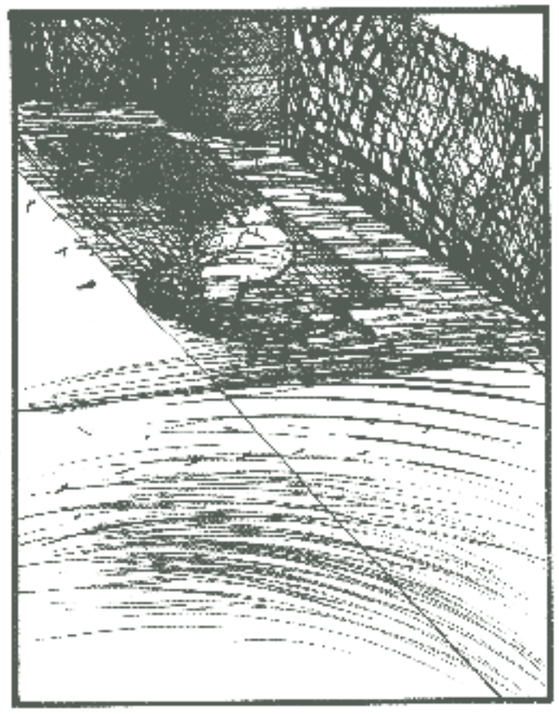

لم تكن نيبال توفيق مراعبة، ابنة الربيع الحادي عشر تعلم أن الحمى التي اجتاحت جسدها ستكلفها تلقي جرعات العلاج من وراء أسلاك الجدار الشائكة، التي أصبحت تطوق قريتها الصغيرة قريبا من مستعمرة "ألفي منشيه" الجاثمة في محافظة قلقيلية شمال الضفة الغربية المحتلة.

ذات نهار بارد أخذت الحمى تطارد الصغيرة نيبال، بفعل التهاب اللوزتين المتكرر الذي تحول لشريك لها، فأسرع والدها إلى بوابة باتت طريقهم الوحيدة للخروج من منازلهم، وكأنها سجون عائلية، اضطر الوالد للصراخ بأعلى صوته على دورية احتلال كانت تمر بجانب البوابة، وما أن قدم الجنود أخبرهم بأن صغيرته بحاجة ماسة لطبيب.

لم يكن جوابهم إلا: "انتهى وقت فتح البوابة اليوم بإمكانك العودة غدا!!". راح الأب يشرح لهم خطورة حالة نيبال، ولم يحركوا ساكنا.

يروي عم الطفل ورئيس مجلس القرية المحلي زهران مراعبة: اتصل أخي بطبيبين من حبلة وعزون المجاورتين، بعد وقت قصير، حضر الطبيب بكر خروب الذي تحدث بدوره مع الجنود فأصروا على منعه هو الآخر من عبور البوابة، وأعاد محاولاته ثانية وثالثة دون جدوى، فراح يقدم لها العلاج ويجري الفحوصات من وراء جدار.

يتحدث جمال جمعة أو منسق الحملة الوطنية لمقاومة الجدار، مرّر الطبيب سماعته لوالد نيبال وراح يرشده على كيفية استخدامها وينقلها لأنحاء جسدها المشتعل بنار الحمى، وحينما اكتشف خطورة الحالة، عاد ثانية للجنود وأخبرهم بأن الطفلة بحاجة ماسة لمستشفى، ردوا بفتور، وكرروا القول: الوقت ليس وقت فتح بوابة.

يستأنف جمعة حديثه بحرقة، لم يكن أمام الطبيب سوى التنسيق مع والدها لمنحها حقنة تخفف من حرارتها الملتهبة، فعمد الأب لخلع جزء من ملابسه، وراح يشكل خيمة فوق جسد طفلته، وأدخل الطبيب يده من خلف أسلاك شائكة في الغالب ما تكون متصلة بالكهرباء، وزرع الحقنة في جسد الصغيرة!

يستأنف العم زهران حديثه المطعم بوجع مر: كادت نيبال تفقد حياتها، مثلما تكرر السيناريو مع الطفل زيدان نظام صالح الذي يعاني جسده الغض ضائقة في التنفس.

يضيف: لباسم صالح عودة حكاية أكثر مرارة، فهو يسكن في وادي الرشا، التجمع الصغير الذي يقطنه مائة إنسان، وتحول لقسم معتقل آخر.

وصل عودة وولده المريض ذات يوم في تشرين الثاني الفارق إلى البوابة التي لا تفتح إلا ثلاث ساعات كل يوم، اقترب من الجنود وأخبرهم بحال ابنه، وجاءت إجابتهم سلبية، فلم يكن منه غير ترك فلذة كبده على البوابة، قائلا: أن يموت ولدي على البوابة، أهون علي من أن أراه يحتضر بين يدي.!

رد الجنود بالصياح، وصوبوا أسلحتهم نحوه، فوقعت بينه وبينهم مشادة تعيد نفسها كل يوم.

يضيف: غالبًا ما يتعرض طلبة المدارس للتعطيل من جانب جنود البوابة، فقبل نحو شهر صلبوا لثلاث ساعات تحت المطر، وهو الأمر ذاته الذي أعاد أوجاع اللوزتين لنيبال في اليوم التالي.

ينهي زهران محزونًا: هناك في خربة الضبعة ورأس الطيرة وعرب الرماضين الغربي والجنوبي ووادي الرشا وهنا في رأس الطيرة يعيش 925 مواطنًا في ما يشبه المعازل.

يشير جمعة لما جاء في تقرير عضو منظمة "الهيومان رايتس ووتش" الأمريكية الذي مكثت في قلقيلية ثلاثة أيام واستنتج ضرورة أن يقدم الإسرائيليون لأهالي المدينة ملابس وثلاث وجبات طعام يوميًا، لأنهم أصبحوا يعيشون في سجن!

يكمل إبراهيم علي أو السجين الذي اقتصت قضبان المعتقل أجزاء من أيامه: فقط ينقص أهالي المدينة ـ المعزل عدًا يوميًا كما يفعلون بالأسرى لغير سبب!!.

عن مرام أيضا

وما أن أطل شهر شباط الفارق برأسه إلا وأخذت مرام محمد أو طالبة الصف الحادي عشر بمضاعفة قلقها، فهي أولا المهتمة بقضية جدار العزل الذي شرع الاحتلال بإقامته حول عنق المدن والتجمعات الفلسطينية، ولأن محكمة العدل الدولية شرعت بمناقشات شفهية حوله في الثالث والعشرين من الشهر ذاته.

خرجت مرام بقرار هام في حياتها يتصل بتكريس يوم الاثنين الذي شهد المداولات "للتسمر" أمام شاشة التلفاز، وجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن جدار الموت هذا.

في ذلك اليوم، توقع الفلسطينيون أن تقر المحكمة بعدم قانونية جدار الفصل، أو جدار الموت كما يطلقون، لأنه يستهدف الإطاحة قبل كل شيء بأحلامهم في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وتواصل جغرافي. وكانوا يترقبون بفارغ الصبر، سماع قرار يصدر من الأراضي المنخفضة أو هولندا، ليصل إلى الأرض المحتلة والمقسمة، التي أدمن المحتلون الإمعان في تحويلها لجيوب ومعازل.

وكانت مرام، كواحدة منهم، تخشى أن تخذل أعلى سلطات العالم القضائية قضية شعبها العادلة، بالرغم من الصفة الاستشارية التي تتصف بها قرارات محكمة لاهاي التي نظرت ذات يوم في قضية حق تقرير المصير.

وطن بـ 22 معزلًا

تقول مرام وهي تستند لتلخيص كتاب توثيقي صدر حول هذا الجدار أن طوله سيبلغ حال الانتهاء من بنائه 752 كيلو مترًا، وسيلحق ضررًا مباشرة بأكثر من 750 ألف مواطن فلسطيني يعيشون قريبًا منه، وسيجزئ الأراضي الفلسطينية إلى 22 سجنًا ومعزلاً، وسيعزل 71 قرية وبلدة وتجمعًا عن محيطها.

وتشير استنادا لخريطة ضخمة حصلت عليها من إحدى الصحف المحلية، وأصدرتها المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية "مواطن" ومعهد الأبحاث التطبيقية "أريج" إلى أن الجدار يسرق 82و832 كيلو مترًا من مساحة الضفة الغربية البالغة نحو 5855 كيلومترا، ويعزل 82و197 كيلو مترًا بين الفاصل الأخضر وجدار الموت، ما يعني أنه يضع 126 تجمعًا في سجون كبيرة غرب الجدار، وسيترك 183986 إنسانًا يحيون في 47 تجمعًا بين جدارين: جدار العزل والفاصل الأخضر.

تواصل مرام، وفق متابعتي للخريطة وللوثائق، فإن الجدار سيضم 102 مستعمرة إسرائيلية تعتدي على 99,5 كيلومترًا من الأراضي المحتلة، وتلحقها بإسرائيل.

وهي تستعرض مراحل بناء جدار الموت، فتقول: هناك أربع مراحل تستهدف أراضينا، أولاها أسدل المحتلون الستار عليها وامتدت إلى 123,3 كيلومتر من سالم في محافظة جنين، وحتى مسحة في سلفيت، آسرة معها 107 كيلومترات من الأراضي، إضافة إلى جدار يطوق القدس من الشمال إلى الجنوب بواقع 18 كيلومترا.

فيما المرحلة الثانية يواصل الإسرائيليون تغذيتها ليل نهار، بدءا من سالم وحتى جبال جلبون، بطول 42 كيلومترا، لتطوق الضفة من جهتها الشمالية.

وتأتي المرحلة الثالثة لتعزل غرب الضفة، ولتضم مستعمرتي "أرئيل" و"قدوميم"، مقتطعة 23 كيلومترا من عمق الضفة.

وتواصل الإشارة للمرحلة الرابعة التي ستأتي على جنوب الضفة، لتضم مستعمرات "غوش عتصيون" جنوب مدينة المهد، وصولا إلى مستعمرة "بيت بيتير"، الجاثمة جنوب شرق محافظة الخليل التي ستفقد 49٪ من أراضيها.

وطبقا لمعهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية، فإن المقطعين الأول والثاني من الجدار أحدثا فصلاً لعشرة تجمعات سكانية في مناطق الضفة الغربية، وعزلا 21 مركزًا صحيًا عن باقي مدن الضفة وقراها وبلداتها.

تواصل مرام حديثها والخوف يطاردها لأنها حرمت من التواصل وصديقتها وفاء علي التي تقطن في قرية برطعة الشرقية التي تحولت لسجن حقيقي، كما يقول عثمان أو السجين السابق: كنا هناك في السجن الإسرائيلي نخضع لعد صباحي ومسائي، ونسكن الخيام ونحرم من الحرية ، أما اليوم فبفضل الجدار، يقول متساخرا: انتقلنا لسجن أكبر، تمثل في بيوتنا وقرانا المحاطة بأسوار وأسلاك شائكة، وبوابات للذل المنظم.

تقول جوان جبران أو منسقة بحث "تأثيرات جدار الفصل على الصحة": سيغير الجدار البنية الجغرافية الفلسطينية، ويعزل المناطق الريفية عن المدن، ويخفض من الخدمات المقدمة للمرضى، ويجعل المجتمع الفلسطيني يعتمد بشكل مطلق على المساعدات الطبية المقدمة من الخارج.

وتستأنف مرام بث حزنها من أعماق جريحة فتقول: قضى 91 مريضًا فلسطينيًا على الحواجز ، ووضعت 55 سيدة فلسطينية على مقربة منها، واستشهد 25 طبيبًا ومسعفًا فلسطينيًا وجرح 425 منهم.

ووفقا للإصدار، فإن مخاطر جدار الفصل الصحية تتمثل بازدياد الفقر، وسوء التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض، وارتفاع منسوب الضغط النفسي، مما سيؤثر على الحياة اليومية، ويضاعف تكلفة العلاج، ويحد من حركة المرضى والطواقم الطبية، ويقطع أوصال التجمعات السكانية ويفصلها عن المراكز والعيادات ●

قطاع الأعمال والقانون الدولي الإنساني

مع ازدياد عمل مؤسسات الأعمال في أوضاع تشهد نزاعات مسلحة، لوحظ أن القليل منها فقط يعرف حقوقه وواجباته بموجب القانون الدولي الإنساني. ولمعالجة هذا أصدرت اللجنة الدولية هذا الكتاب الذي تثق اللجنة أنه سوف يساعد الشركات على الفهم الأفضل لحقوقها وواجباتها حينما تعمل في بيئة تشهد نزاعًا مسلّحًا. وتعد هذه خطوة في اتجاه تخفيف أي أثر سلبي محتمل لعملياتها على النزاع".

ويستهدف هذا الإصدار بصفة رئيسية مدراء المشاريع داخل البلاد ومسؤولي الأمن في الشركات ممن يواجهون التحدي اليومي المتمثل في إدارة عمليات تجارية في ظل أوضاعٍ تشهد نزاعات. وهو يوفّر أيضًا أداة مرجعية للشركات المالية والتجارية وشركات التأمين التي تعمل على نحو غير مباشر في مناطق النزاع من خلال عملائها أو مورّديها.

متوفر باللغة الإنجليزية تحت عنوان:

International Business and Humanitarian Law

احترام المدنيين رزنامة 2007

صدرت رزنامة العام الجديد 2007 عن المركز الإقليمي لإعلام اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القاهرة، وموضوعها هذا العام هو "احترام المدنيين"، تضم الرزنامة عددًا من اللوحات الفوتوغرافية التي تعكس أوضاع المدنيين في مواقع النزاعات، وتصدرتها كلمة لرئيس اللجنة الدولية جاء فيها: "الهدف من القانون الدولي الإنساني هو حماية السكان المدنيين ككل من الهجوم، سواء كان هجومًا موجهًا أم عشوائيًا، وحمايتهم أيضا من جميع أعمال العنف أو سوء المعاملة أيًا كان نوعها".

تطلب من بعثات اللجنة الدولية بالمنطقة.

ضوابط تحكم خوض الحرب

صدرت هذه الطبعة العربية الجديدة من هذا الكتاب الهام الذي يعد مدخلا تعليميًا يتناول بالتفصيل طبيعة الضوابط التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على عمليات خوض الحرب. وفي هذه الطبعة قام مؤلفا الكتاب: البروفيسور **فريتس كالسهوفن** والأستاذة **اليزابيث تسغفيلد** بتحديث محتويات الكتاب لتشمل المستجدات الهامة التي شهدتها السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالقواعد التي تحكم الأسلحة وفي مجال القانون الجنائي الدولي.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية

قائمة إصدارات اللجنة الدولية

يعد هذا الكتيب إصدارًا لا غنى عنه لكافة المهتمين بمتابعة ما تصدره اللجنة الدولية من مطبوعات ودوريات ونشرات إضافة لما تنتجه من أفلام وملصقات ومواد سمعية، كما يتضمن، إلى جانب عرضه التعريفي لمختارات الإصدارات التي أنتجتها اللجنة الدولية مؤخرًا، إرشادات حول كيفية الحصول على هذه الإصدارات من المقر الرئيسي للجنة الدولية بجنيف.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية.

دليل التعامل مع جثث ضحايا الكوارث

هذا الدليل العملي الميداني هو الأول من نوعه الذي يزود بالتعليمات، خطوة خطوة، حول كيفية تعيين وتحديد هويات الضحايا الذين لقوا مصرعهم في الكوارث جنبا إلى جنب مع تقدير حاجات وحقوق الناجين في هذه الكوارث. كما يحوي الكتاب أيضا ملاحق تحوي تعليمات حول إمكانية تحديد أشكال الجثث، وأشكال المختفين، وطرائق تسجيلهم.

صدر بالإنجليزية

يطلب من بعثات اللجنة الدولية.

دليل قانون الحرب للقوات المسلحة

هذا الدليل الصادر بالعربية يعد حصاد خبرة للمؤلف، **فردريك دي مولين**، في تعليم قانون الحرب في دورات دراسية دولية على امتداد سنوات طويلة، وهو يسعى إلى سد احتياجات القوات المسلحة، بشتى أنواعها، والقيادات العسكرية بمختلف مستوياتها. وهو كتاب موضوع على نسق كتب التعليم العسكري ويتضمن توصيات لإرشاد أفراد القوات المسلحة إلى السلوك السليم.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية.

AL-INSANI . 38 . Winter 2006

Iraq: Victims without Protection • Deterioration of Living and Health Conditions of the Palestinian Population

Contents

• Iraq: Victims without Protection
Violence in Iraq continues while the obstacles to humanitarian work increase. Victims find themselves alone, with little protection despite stipulations from international law and humanitarian principles. This article is a call to enable humanitarian workers to reach the victims.

• Life and Death Combined in Iraq
The situation in Iraq is worse every day and normal life becomes surreal. The machinery of fire and sniping, barriers between people and the daily number of deaths bring Iraq to an unprecedented abyss. It is the daily march of death in a country that has never witnessed such a decline in its modern history. By: **Seham Jabbar**, Iraqi poetess and Professor of Literature

• Condolences Tent in Paradise square
Tragedies are unbearable and uncountable in Iraq today. Some of them are beyond description or imagination. In this article, the writer, who is a history professor and a media personality, addresses aspects of the tragic events suffered by Iraqi people today.
By: **Hameed Abdallah**. Iraqi journalist and historian

• Speechlessness of War and Momentum of Life
Setting her idealistic thinking and humanistic drive aside, the author of this article witnesses aspects she had never seen before in the madness of war. Because it defies all standards and refutes all expectations, this madness is difficult to comprehend. In this article, she screams as a writer, novelist, and above all as a woman. By: **Lutfia El Dulaimy**, Iraqi writer and novelist

Special File
Deterioration of Living and Health Conditions of the Palestinian Population

• Security Tensions and Unjust Siege
As a result of the measures imposed on the Palestinian Authority and government, security tensions have escalated in Gaza and the West Bank, bringing with them a dramatic deterioration in the daily conditions of the Palestinians.

• Palestinian Families: Towards More Poverty and Deprivation
A review of the ICRC's report on the deterioration of the living conditions of Palestinian families.

• Regression in Government Health Services in the West Bank
Review of the ICRC report on the regression in health services due to the strike of government health workers, and the troubles caused by tensions and closures.

• Darfur: a Crisis Remains in Place
Photos

• The ICRC and the Dangers of Nuclear Weapons By: **Kim Gordon Bates**, ICRC delegate

• Who Has the Right to Use Nuclear Weapons?
Decades after the catastrophic use of nuclear weapons, the International Court of Justice made a statement assuring the inability of the international community to address this problem, which threatens the existence of the whole world.
By: **Oussama Damaj**, ICRC Delegate to the Armed Forces

• Cluster Ammunitions: A Call for Urgent International Action
The ICRC calls on the international community for urgent action to counter the growing dangers of cluster ammunitions, and their harmful effects on civilians' lives and living conditions- especially that they remain active long time after the cease of hostilities.

• Private Military and Security Companies and Respect for the Law
There is a growing trend to entrust private companies with security and military assignments, especially in conflict and violence areas. This situation has brought to surface the legal status of the staff of these companies under IHL: are they combatants or civilians?

• Protecting Victims of war in Islamic Law and IHL
A review of the issues discussed in the conference held at Qom, Iran, which was attended by ICRC representatives.
By: **Ameur Zemmali**, ICRC consultant on Islamic circles

• Hope in a World Based on Peace and Diversity
Despite ideological and spiritual differences, and despite contradicting interests, this article calls for religions to be tools of peace and harmony among people, and that they establish a way of thinking that would build up Man, civilization, and the future.
By: **Hassan Al Qarawachi**, Tunisian philosopher and professor of humanities

• Creative Methods for Relief
In recent years, the ICRC has been more creative in responding to needs in times of emergencies. This article presents some less traditional approaches and tools by the ICRC.

• Iraqi poems

• Discovering the Monster
It took him such a long time to discover the monster inside him. He burst into tears. Oppressed, shaking, and burning with tears. A girl's wrist was exposed out of the debris and the dead. There was a watch around it. The watch was as simple and beautiful as all first watches children usually have. By: **Mohamed El-Makhzangy**, Egyptian novelist

• Around the World

• Without Retouches: How the young Palestinian child, Nibal, receives treatment from behind the Barrier.
By: **Abdel-Bassit Khalaf** , Palestinian journalist

• Publications

Editorial

Happy New Year

People usually take the advent of a new year as a good omen, and wish each other a new year better than the year before. This time, however, many were rather pessimistic about 2007 in the light of the escalating violence in the region. We have lost the ability, about a decade ago, to see indications of possible diffusion of crises around us.

There have been always many crises in the region, dormant and active. However, the escalation of events after the attacks of September 11, 2001, and the ensuing war on terror, have activated many of the dormant crises. And amidst the resulting turmoil we have lost our vision, sense of security and direction.

Unfortunately, recent wars have been characterized, and associated with, grave violations of human rights and humanitarian law. Why the need to torture victims in addition to killing them? Why mutilate victims' corpses? Why disregard all customs and laws regulating the treatment of the adversary's captured, wounded and killed persons?

We take it for granted that the majority of people worldwide are not satisfied with the way things have turned out. Violent conflicts have destroyed peoples' daily lives and livelihood and killed and injured significant number of victims, leaving no space for coexistence and mutual understanding.

This century's wars have portrayed an abhorrent face of brutality and barbarism thought by some to be long-lost with the advancements made in sciences and knowledge, and the agreed-upon laws to which humanity resort to regulate its conflicts. It is worth-mentioning that these laws were not easily formulated; rather they were the result of lessons learned from 19th and 20th centuries' bloody wars.

Although humanity managed after World War II to heal its wounds and pledged not to allow past grudges to drag coming generations to war, once again it fails to learn from past lessons. And although it managed after the war to pass the most difficult test of avoiding major confrontations that were likely to destroy the whole world, once again violence, and more accurately unjustifiable violence, has marked this era of our modern history. We are dragged by all parties involved in this violence to mysterious depths where we no longer know how much violence can extend or to what it will lead.

In many past eras, when the world was raged by calamities, a warning voice would rise calling for standing out against barbarism and oppression. However, the uproar of today's ongoing violations leaves no room for the voice of conscience and law, and prevents this voice from reaching people's minds and hearts.

Humanitarian workers uphold this voice of conscience and law. They are convinced that the prevalence of violence in our everyday lives is accidental and temporary. People's need to resort to reason and conscience has always outweighed their inclination to violence and struggle. And we are in a dire need to be guided by this voice that seeks light amidst this darkness.

Happy New Year

"Al-Insani"

تصوير: خليل حمرا AP

العدوان على المدنيين مستمر، لكن الحياة تسير.